د. فرونسوا ديبي

المواقع و الحظوظ

إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية



ترجمة د. كنزة القاسمي

أفريقيا الشرق

تأليف : **د. فرونسوا ديبي**
ترجمة : **ترجمة د. كنزة القاسمي**
عنوان الكتاب : **المواقع والحظوظ**
إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية
رقم الإيداع القانوني : 2015 MO 3546
ردمك : 8 - 48 - 656 - 9954
أفريقيا الشرق - المغرب
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
الهاتف : 04 95 25 22 05 - 13 98 25 22 05
الفاكس : 20 29 25 22 05 - 80 00 44 22 05
مكتب التصفيف التقني : 39، زنقة علي بن أبي طالب - الدار البيضاء.
الهاتف : 54 / 53 67 29 22 05
الفاكس : 72 38 48 22 05
البريد الإلكتروني : africorient@yahoo.fr
www.afrique-orient.com

د. فرونسوا ديبي

المواقع والحظوظ

إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية

ترجمة د. كنزة القاسمي

أفريقيا الشرق

إهداء المترجمة

أهدي هاته النسخة العربية من كتاب «المواقع والحظوظ»، إلى كل سكان القرى النائية، الذين ينبغي من أجلهم إعادة تفكير العدالة الاجتماعية.

كلمة المترجمة

لقد قررت ترجمة هذا الكتاب بعد أخذ موافقة كاتبه الأستاذ فرونسوا ديبي وكذا موافقة دار النشر لوسوي التي نشرت الكتاب الأصلي باللغة الفرنسية.

وإن من أسباب اختياري له، هناك الحساسية الخاصة لموضوع التفاوتات الاجتماعية بالنسبة لعصرنا الحالي المليء بالتناقضات والتحديات العالمية. فمشكلة التفاوتات الاجتماعية تتبوأ مكانة مركزية داخل كل المجتمعات المعاصرة مهما كانت الاختيارات السياسية بها، بحيث أن الفرق يتجلى فقط على مستوى حدة التفاوتات ونوعيتها.

ولا بد أن أذكر بأن الأستاذ ديبي يفكر التفاوتات بالواقع الفرنسي الذي يعيش به ويدرسه من خلال أبحاثه الميدانية والأكاديمية، أما المقارنات التي يجريها فهي تنحصر في مجال المجتمعات الأوروبية عموما، إضافة لكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن تم فالتجرؤ على تقديم منظوره السوسيولوجي للتفاوت إلى القارئ العربي، هو مجازفة إيجابية في نظري، لأنه في نفس الآن الذي يتيح لنا فيه فرصة التعرف على هاته المقاربة، فهو أيضا يسمح لنا بل ويدفعنا إلى إجراء المقارنة ما بين وسائل تدبير التفاوت في المجتمع الغربي وعندنا...

ومن جهة أخرى لا بد أن أذكر بأن الترجمة تطرح عدة مشاكل متعلقة بالأمانة وتأويل المقاصد، وهو ما حاولنا بدل كل المجهودات من أجل تلافيه: أحيانا من خلال فتح نقاشات مستفيضة مع الأستاذ ديبي، وأحيانا أخرى من خلال إجراء البحث والتقصي.

لا يفوتني أن أشير إلى أنه قد تم الحفاظ في الهوامش على اللغة الفرنسية لتضمنها عناوين كتب وأسماء أعلام، ما عدا في الحالات التي يتم فيها شرح فكرة أو مصطلح ما، هنا تتم الترجمة إلى اللغة العربية.

ومن غير أن أطيل، أتمنى أن أساهم من خلال هاته الترجمة في التعريف بمقاربة الأستاذ فرونسوا ديبي السوسيولوجية للتفاوتات الاجتماعية لدى القارئ العربي. كما أتمنى أن يفتح النقاش حول التفاوتات الاجتماعية لدينا، لعلنا نتمكن في يوم ما من إعادة تفكير منظورنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعدالة الاجتماعية، كما يتم تدبيرها في بلدنا المغربي بل وفي الأوطان العربية عموما.

مقدمة الكاتب

هناك حاليا تصوران كبيران للعدالة الاجتماعية هما: نموذج مساواة المواقع ونموذج مساواة الحظوظ.

النموذجان معا لهما نفس الطموح : فهما يعملان على تقليص التوتر الحاصل بالمجتمعات الديموقراطية ما بين مبدأ مساواة كل الأفراد الأساسي وواقع التفاوتات الإجتماعية الناتجة عن التقاليد والمنافسة حول المصالح المختلفة.

في الحالتين يتعلق الأمر بالعمل على تقليص بعض التفاوتات لجعلها أكثر عدالة، أو على الأقل مقبولة.

وبالرغم من ذلك، فهذان التصوران يختلفان بعمق بل ويصطدمان، إلا أن الإختلاف بينهما يغطيه باستمرار غنى المعاني والإيحاءات التي تميز مفرداتهما.

فأول هذين التصورين يتمركز حول الأماكن التي تنظم البنية الاجتماعية، أي حول مجموع المواقع التي يشغلها الأفراد: نساء ورجال، مثقفون وغير مثقفين، بيض وسود، شباب ومسنون.

إن هذا التمثل للعدالة الاجتماعية يهدف إلى تقليص التفاوت في المداخيل وفي شروط الحياة وإمكانيات الولوج للخدمات والتأمين، التي هي مرتبطة بمختلف المواقع الاجتماعية التي يشغلها أفراد متشابهون من حيث التأهيل والسن والكفاءات...إلخ.

مساواة الأماكن تسعى إذن لتقليص بنية المواقع الاجتماعية، من غير أن تجعل من حركية الأفراد أولوية.

وبعبارة أخرى، فإن الأمر لا يتعلق بتقديم وعود لأبناء الطبقة العاملة من أجل أن تصبح لهم نفس حظوظ أبناء الأطر ليكونوا بدورهم أطرا، بل يتعلق الأمر بتقليص الفرق المتعلق بشروط الحياة والعمل ما بين العمال والأطر.

لا يتعلق الأمر أيضا بتمكين النساء من الحصول بالمناصفة على المناصب التي يهيمن عليها الرجال حاليا، بل يتعلق الأمر بجعل المناصب التي يحتلها الرجال والنساء معا متساوية ما أمكن.

التصور الثاني للعدالة الاجتماعية، وهو المهيمن حاليا، يتمركز حول مساواة الحظوظ : وهو يرتكز على منح الجميع إمكانية شغل أفضل الأماكن بناء على مبدإ الاستحقاق.

فهو نموذج لا يستهدف التقليص من التفاوت ما بين مختلف المواقع الاجتماعية بقدر ما يحارب التمييز الذي يمكنه أن يشوش على التنافس.

وفي هاته الحالة فإن التفاوتات تصبح عادلة ما دامت الأماكن مفتوحة أمام الجميع بالتساوي.

مع نموذج مساواة الحظوظ يتغير تعريف التفاوت الاجتماعي مقارنة مع نموذج مساواة الأماكن: فهي ليست تفاوتات في المواقع بقدر ما هي عقبات أمام المنافسة المنصفة.

فالأمثل مع نموذج مساواة الحظوظ هو إعادة التوزيع المنصفة في مواقع اجتماعية مختلفة، وبناء على مشاريع واستحقاقات كل فرد على حدة.

في ظل نموذج مساواة الحظوظ تقتضي العدالة أن يكون لأبناء العمال نفس حظوظ أبناء الأطر، ومن غير أن تتم إعادة النظر في التفاوت ما بين وضعية العمال ووضعية الأطر.

وأيضا بالنسبة لهذا النموذج، فالنساء ينبغي أن يكن حاضرات بالمناصفة في جميع السلاليم الاجتماعية، من غير أن يتم تغيير سلم الأنشطة المهنية وسلم المداخيل.

كما يفرض هذا النموذج الأخذ بعين الاعتبار لما يسمى بالتنوع الثقافي والإثني، وذلك من أجل أن يكون هذا التنوع ممثلا في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية.

فهذان التصوران للعدالة الاجتماعية هما معا يتوفران على سبل العيش في مجتمع تتحقق فيه المساواة النسبية والاستحقاق النسبي.

إلا أننا مع نموذج مساواة الحظوظ، نصطدم بالفارق الكبير ما بين مداخيل الفقراء والأغنياء، وبالتمييز الذي تعاني منه الأقليات والنساء ومختلف الفئات التي لا تستطيع تغيير مواقعها باعتبار ارتباطها بتلك المواقع.

للوهلة الأولى يبدو أنه لا يوجد الكثير من الاختلاف ما بين نموذجي مساواة الأماكن ومساواة الحظوظ، لدرجة استنتاج أن المجتمع الديموقراطي العادل هو الذي يعمل على الجمع ما بين المساواة الأساسية لكل أفراده، وما بين «التفاوتات العادلة» المترتبة عن المنافسة المنصفة والاستحقاق العادل.

ويوجد هذا التآلف في عمق الفلسفة الديموقراطية والليبرالية التي تمنح لكل فرد الحق في اختيار مسار حياته كما يشاء، وفي إطار من القانون والعقد المشترك.

ولكن بالرغم من ذلك، فحاجتنا في نفس الآن لمساواة الأماكن وكذلك لمساواة الحظوظ، لا يعفينا من اختيار ترتيب الأولويات.

ففي ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والبرامج، فإننا لا نقوم بنفس الشيء ونحن نختار أحد النموذجين دون الآخر.

فمثلا هناك فرق ما بين اختيار الرفع من الأجور الدنيا أو اختيار تحسين شروط الحياة بالأحياء الشعبية إضافة لتمكين أبناء هاته الأحياء من نفس الحظوظ لولوج مواقع النخبة بناء على الاستحقاق.

بل هناك مثال آخر أكثر وضوحا: هناك فرق ما بين الحصول على تمثيلية منصفة بالبرلمان وبوسائل الاعلام بالنسبة للأقليات الاثنية، وما بين تغيير ظروف الوظائف التي يشغلونها بمجال البناء والخدمات العمومية، لتصبح متاعبها أقل وأجورها أفضل.

يمكنني هنا إما القضاء على وضعية اجتماعية غير عادلة، أو السماح لبعض الأفراد بالنجاة منها دون إعادة النظر فيها. أما إذا وقع الاختيار على الجمع ما بين الاثنين، فلابد من القيام بأحدهما قبل الآخر.

إن الاختيار ما بين النموذجين يفرض نفسه، طالما أنهما ليسا مجرد مخططات نظرية، بل هما في الواقع اختياران لحركات اجتماعية مختلفة ومتباينة المصالح، وبالتالي يلاحظ اختلاف الفاعلين والمجموعات المدافع عنها.

فالاختيار يختلف حسب الهدف من المعركة، هل هو الرفع من مستوى الموقع الإجتماعي أم هو الرفع من حظوظ النجاة منه.

في الحالة الأولى يتحدد الفاعل الاجتماعي بناء على عمله، وظيفته وفعاليته.

أما في الحالة الثانية فيتحدد الفاعل الاجتماعي بناء على هويته وطبيعة التمييز الذي يتعرض له باعتباره امرأة أم معاقا، طفلا أو مهاجرا...إلخ.

من الأكيد أن الوسيلتين معا هما شرعيتان، لكن لا ينبغي الخلط فيما بينهما، بل ينبغي فقط تحديد الأولويات لأن المجتمع الذي يختار النموذ ج الأول يختلف عن المجتمع الذي يختار النموذ ج الثاني.

وبالتالي فإنه على اليسار، الذي يأخذ على عاتقه مهمة الإصلاح الاجتماعي، عدم الاستمرار في التهرب من تبني الاختيار الذي يمكنه من تحقيقه.

أعتبر هذا العمل بمثابة مرافعة، يقوم فيها الكاتب بعدة أدوار: فهو المحامي والمدعي العام والقاضي في نفس الآن.

سوف أقوم على التوالي باختبار نموذج مساواة الأماكن ونموذ ج مساواة الحظوظ، من أجل إضاءة جوانب القوة والضعف لكلا النموذجين.

وفي نهاية هذا التحليل سوف أقوم بتقديم خلاصاتي النهائية والمتعلقة بتفضيل نموذ ج مساواة الأماكن، وذلك خلافا لما هو سائد حاليا.

هو اختيار لا يلغي أهمية نموذ ج مساواة الحظوظ، بل فقط يعني إعطاء الأولوية لنموذ ج مساواة الأماكن.

كما سأقوم بمنح هذا الاختبار طابعا عمليا من خلال معاينة تطبيق النموذجين بثلاث مجالات: وهي التربية، مكانة المرأة وكذا مكانة الأقليات المرئية بالمجتمع.

الفصل الأول

مساواة المواقع الاجتماعية

إن الإقرار بكون «الناس سواسية وأحرار في القانون» وبإلغاء التمييز، تكون الثورة الفرنسية قد فتحت باب تناقض أساسي ما بين تأكيد المساواة الأساسية المفترضة للكل واللامساواة الا جتماعية في الواقع المعيش التي تنبني على تفاوت مستوى الدخل الفردي وشروط العيش والتأمين....

كما أن انهيار النظام المجتمعي القديم، قد أدى إلى ارتفاع معدل التفاوتات الإجتماعية. ولا شيء أصبح قادرا على الوقوف في وجه تنامي وتطور الرأسمالية. بل إن الأمرأصبح جليا من خلال انتشار وتفشي بؤس الطبقة العمالية خلال القرن التاسع عشر.

لذلك سيكون من الصعب على المجتمعات الديمقراطية الاستمرار في ظل هذا التمزق الذي تحدثه الرأسمالية، إذ لا بد من سياسات للتدخل العمومي ولابد من مشاريع اجتماعية قادرة على التخفيف من حدة التفاوتات المجتمعية.

ينبغي إذن توفير الحقوق الاجتماعية إلى جانب الحقوق السياسية، وذلك من أجل القدرة على الوفاء بوعود المساواة المقدمة، وحتى يتم تفادي قيام ثورة جديدة أكثر رادكالية، تهدد الحرية باسم المساواة الكاملة.

ولقد تم خوض الصراع من أجل الحقوق الإجتماعية من طرف الحركات العمالية والمصلحين الإجتماعيين، ومن طرف من نسميهم عادة باليسار.

وعلى حد تعبير كاستيل[1] فإن مبدأ مساواة المواقع لم يعمل فقط على حصر التفاوتات المجتمعية ولكنه « أسس مجتمعا أجيرا» تكون به أماكن الفئات غير المحظوظة مؤمنة من خلال مجموعة من الحقوق الإجتماعية.

إن نموذج مساواة المواقع الاجتماعية ليس مجرد مفهوم للعدالة الاجتماعية، بل هو يساهم أيضا في خلق المجتمع من خلال إعادة تعريفه للمجموعات والطبقات الاجتماعية وكذا الحركات الاجتماعية ثم المؤسسات. ليلتف الكل حول هذا النموذج للعدالة الاجتماعية.

الدولة الاجتماعية وإعادة التوزيع

في ظل طموحات الاشتراكيين ومثل الشيوعيين تم تطوير سياسات تسعى للحد من التفاوت ما بين مختلف المواقع الاجتماعية، وذلك من خلال إعادة التوزيع الاجتماعي للثروات.

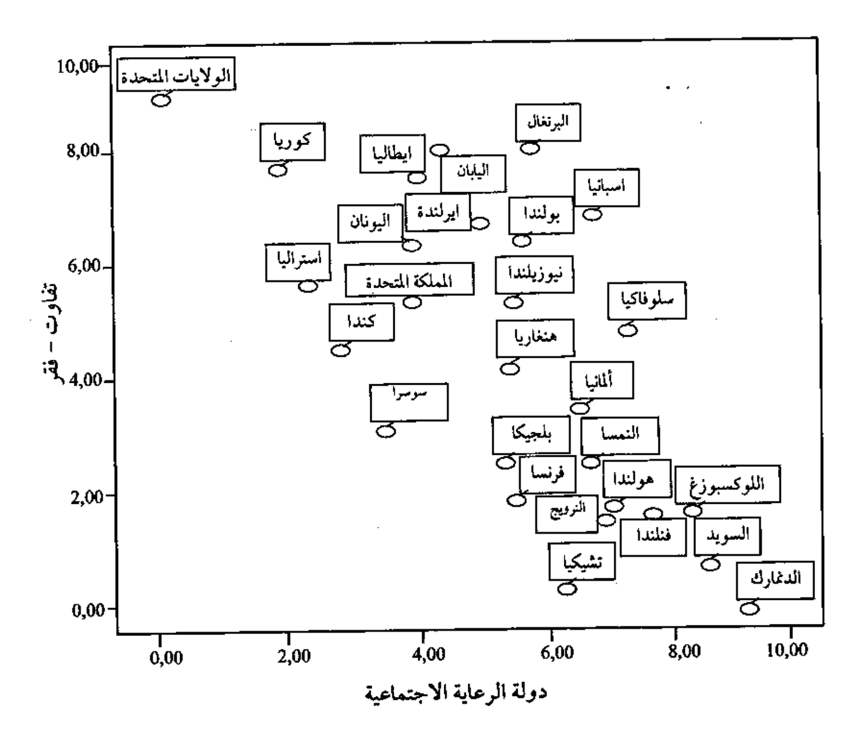
فقد تمكنت السياسات العمومية من تحقيق التوازن وإعادة التوزيع من خلال الإقتطاع من الثروات ومن حقوق الإراثة ثم عبر الجبايات والضرائب.

ونلاحظ[2] أنه كلما ارتفعت مبالغ الاقتطاعات الضريبية كلما قلت التفاوتات الاجتماعية.

1- R. Castel, *Les Métamorphoses de la question sociales*, Paris, Fayard, 1995
2- Suivant une recherche menée par François Dubet, Marie Duru-Bellat et Antoine Vérétout.

ومن تم فإن الإرتباط ما بين هيمنة دولة الرعاية الاجتماعية[3] والمساواة الاجتماعية يكون قويا.

المبيان رقم 1: دولة الرعاية الاجتماعية والمؤشر التركيبي لثنائية تفاوت-فقر[4]



3- *L'Etat* – providence.

4- هذا المبيان هو نتيجة عمل مشترك مع ماري دورو بيلا وأنطوان فيريتو. وهو يتأسس على ارتباط وتداخل إشكالية التفاوتات الاجتماعية وعملية تدخل الدولة. فقد قمنا بوضع مؤشر تركيبي للفقر يروم ا لجمع ما بين التفاوت في مداخيل السكان الذين يعتبرون فقراء (المحور العمودي) ومؤشر تدخل الدولة الاجتماعية مع ربط إعادة التوزيع بالتشريعات الموجهة لحماية المأجورين (المحور الأفقي).
يتأسس هذان المؤشران على سلم يمتد من 0 إلى 10.
مؤشر الفقر هذا لا يعني أن التفاوتات بالولايات المتحدة هي عشر مرات أكبر مما هي عليه بالدانمارك، بل يعني أن الأولى هي الأكثر تفاوتا، في حين أن الثانية هي الأقل ضمن الدول الملاحظة.

نجد في المخطط رقم 1 أن دول شمال أوروبا، ذات النظام السوسيو ديمقراطي، تتموقع في المرتبة الاولى، تليها الدول الرأسمالية: ألمانيا، بلجيكا، فرنسا وهولندا. وأخيرا نجد الدول الأكثر ليبيرالية مثل: كندا، كوريا، بريطانيا العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تجمع ما بين اللامساواة القوية ودولة الرعاية الاجتماعية القليلة الفاعلية.

في هذه الحالة الأخيرة، نجد أن سياسات تقليص مصاريف التدخل الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعي وحماية المعطلين، قد عملت بوضوح على تصعيد اللامساواة، التي هي مرتين أكبر مما يوجد بفرنسا.

فمداخيل العشرة بالمائة من المواطنين الأكثر غنى هي أكبر ست مرات من مداخيل المواطنين العشرة بالمائة ممن هم أكثر فقرا.

أما في فرنسا، فنجد أن الفارق بين من هم أكثر غنى ومن هم أكثر فقرا يصل إلى ست مرات قبل عملية الإقتطاعات الضريبية، وينزل إلى 3,5 بعد الاستفادة من التحويلات المالية الاجتماعية.

في القرن العشرين تم التقليص من اللامساواة الاجتماعية بفضل الضرائب على الدخل وارتفاع الضرائب على الميراث وكذا الضرائب المفروضة على الشركات، رغم ما يلاحظ حاليا من ميل نحو الاتجاه المعاكس.[5]

وبالطبع لم تستطع أي من هاته الأنظمة القضاء على الفقر، ولا منع الأقليات من تجميع ثروات مهمة. لكنه من الواضح أن الطبقة العاملة استفادت من مجموعة من الحقوق الاجتماعية المرتبطة بالصحة، البطالة، التقاعد وظروف العمل (مثل التشغيل، الترقية، التسريح... إلخ)

5- T.Piketty, *Les Hauts Revenus en France au XX^ème siècle : inégalités et redistribution, 1901-1998*, Paris, Grasset, 2001.

أما الفئات الأكثر فقرا فهي لم تحصل فقط على مستوى عيش لائق، بل إن مرتبتها الاجتماعية أصبحت مضمونة بواسطة مجموعة من الحقوق الاجتماعية.

إلا أن هاته السياسات التي تسعى لتقليص التفاوتات الطبقية، لم تستطع القضاء عليها نهائيا. فقد استمر التفاوت ما بين الموظفين أصحاب الشواهد والعمال الأقل كفاءة. كما استمر الفرق ما بين العمل الفكري والعمل اليدوي، ما بين أصحاب المهن الحرة والأجراء...

صحيح أن النقابات لم تتحرك فعليا للمطالبة بالقضاء نهائيا على هذه الأنواع من التفاوتات، ولذلك استمرت استفادة الطبقات المتوسطة والموظفين بصفة عامة من هذا الوضع.

لكن عموما يمكن التأكيد على أنه قد تم تقليص التفاوتات الإجتماعية، أو على حسب تعبير كوبلو، فقد تم تعويض الحواجز بالمستويات[6].

فالفقراء الذين لم يغادروا السلاليم الدنيا للمجتمع، استطاعوا أن يستفيدوا من الحماية المتعلقة بساعات العمل، بالحد الأدنى للأجر وبالصحة... إلخ، وهو ما مكن من تجاوز السقوط في هوة التفاوتات العميقة، وكذا قدر البؤس والفاقة.

إضافة لذلك، فإن الفترة الطويلة للنمو الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد أنتجت طفرة إيجابية من التقدم وإعادة التوزيع، وأدت إلى الرفع من مستوى العيش دون القضاء على التراتبية المجتمعية.

فترسخت تدريجيا قناعة التقدم الإجتماعي بمجيء الحقوق الديمقراطية بعد الحقوق الاجتماعية لتقلص من التوتر الحاصل ما بين المساواة الشكلية والتفاوتات الفعلية.

6- Goblot : *Les niveaux ont remplacé les barrières.*

وفي الوقت الذي يتساءل فيه البعض عن إمكانية إصلاح الرأسمالية، تكون وظيفة دولة الرعاية الاجتماعية[7] هو الإجابة بالتأكيد، من خلال العمل المستمر على تقليص التفاوتات.

كما أنه في الوقت الذي يكون فيه السير العادي للسوق يؤدي لتعميق هوة فوارق التفاوتات إلى درجات قصوى، تقوم المجتمعات الصناعية بتأطير السوق وفرض قواعد عليه، ووضعه في نهاية المطاف تحت السيطرة، من خلال «تجذيره» بالمجتمع[8].

الحركة العمالية والسؤال الاجتماعي

إن نموذج العدالة المتمركز حول تقليص الفوارق ما بين المواقع الاجتماعية، لا ينبغي اعتباره فلسفة مجردة وعقلانية تطبق على المجتمعات بناء على الاختيار النظري، بل إنه عبارة عن سياسة تم بناؤها من خلال تدخل فاعلين متبايني المشارب. كما أن تجسيد هذا الطموح قد تحقق بصفة خاصة أثناء الصراعات العمالية للقرنين التاسع عشر والعشرين، الشيىء الذي أدى إلى انتصار هذا النموذج المرتكز على التشارك في خيرات البلاد.

فبفضل الإضرابات والمظاهرات وعلاقات القوة، استطاعت النقابات العمالية بيع قوة العمل بثمن جيد.

لقد تم ترسيخ الفكرة التي تؤكد على أن إعادة توزيع الخيرات أكثر شرعية من بناء الثروات من خلال استغلال الآخرين. وفي هاته الحالة يكون تحسين ظروف عيش العمال هو الوسيلة لرد ما سرق منهم.

إن العدالة الاجتماعية لم تكن مجرد مسألة أخلاق أو شفقة اتجاه الأشخاص الأكثر فقرا، بل إن الأمر كان بمثابة إعادة توزيع شرعية للثروات.

7- *L'Etat* – providence.
8- K.Polanyi, *La Grande Transformation,* Paris, Gallimard, 1983.

وقوة هذا التمثل تكمن في انتشاره التدريجي بعالم الشغل، ما دامت الحقوق الاجتماعية التي حققها البعض، يمكن أن ينتفع منها الكل، وخاصة أولائك الذين لا يملكون وسائل الصراع.

فقد استطاعت بعض النقابات رغم كونها مجرد أقليات، أن تفاوض حول تعاقدات أساسية وحقوق اجتماعية عالمية، استفاد منها الكل باسم المساواة الاجتماعية والمساواة ما بين العمال أنفسهم.

طبعا لم تكن الأمور بكل هذا الإنسجام، بحيث ظلت العديد من المجموعات الاجتماعية على هامش هذه المكتسبات.

تأمين المواقع والخدمات الاجتماعية

إن المكتسبات المحصل عليها لا تمنعنا من الجزم بكون قضية مساواة الأماكن قد تم تأجيلها، فظلت تستفيد من دعم ومساندة فاعلين فرديين وجماعيين حولوا الصراع الطبقي إلى توافقات اجتماعية وقواعد حقوقية.

كما تم خلق ميكانيزمات تحول الصراعات الاجتماعية إلى مشاركة سياسية ثم إلى تقليص للتفاوتات وإلى اندماج اجتماعي.

وفي أغلب الحالات كان الطريق إلى المساواة غير مباشر. ذلك أن الصراعات العمالية لم تنكب كثيرا على تقليص تفاوتات المداخيل بقدر الاهتمام بتطوير الحماية الاجتماعية ونيل الحقوق القانونية.

فشهر يونيو من سنة 1936 يذكرنا بالأسبوع ذي الأربعين ساعة وبالعطل المؤدى عنها، أكثر مما يذكرنا بالرفع من معدلات الأجور.

ونفس الشيئ بالنسبة لسنوات التحرر التي ظلت مرتبطة بالتعميم التدريجي للتأمين الاجتماعي.

وحدها اتفاقيات كرونيل لسنة 1968، تركت لنا ذكرى الارتفاع الكبير لأجور العمال، رغم أن هذا الارتفاع لم يؤثر على التفاوتات إلا بنسبة طفيفة جدا.

وقد لوحظ مؤخرا أن القانون حول الخمسة وثلاثين ساعة يترجم نفس المنطق: فهو يركز على توفير المواقع والوظائف من خلال اقتسام الشغل أكثر من العمل على التقليص المباشر للتفاوتات في المداخيل.

وفي الواقع فإن الحركة من أجل المساواة قد مرت عبر تأمين المواقع التي يحتلها العمال، وذلك من خلال تأمين البطالة وحقوق الاستفادة من الخدمات الطبية والترفيه والسكن والتقاعد... إلخ.

إذن فهذا النوع من المساواة لا يهدف إلى تقليص فوارق المداخيل بقدر اهتمامه بحماية المأجورين من المخاطر المحتملة خلال الحياة. وذلك هو مبدأ المجتمع المأجور[9].

إن تأجيل الدفاع عن قضية مساواة المواقع من طرف الحركة العمالية وأحزاب اليسار كانت له النتائج التالية:

النتيجة الأولى تنحدر بصفة خاصة من كون الشغل يحتل مكانة أساسية ما دامت أغلب القوانين الاجتماعية تتفرع عنه، ولا يزال الأمر كذلك إلى يومنا هذا[10].

بالنسبة للأغلبية هاته حقوق للعامل، وقد تطلب الأمر الإنتظار طويلا لكي يوافق نظام الدخل الأدنى للإدماج[11] على منح الحقوق لمن تم إقصاؤهم من عالم الشغل.

9- Robert Castel, *La Montée des incertitudes*, Paris, Seuil, 2009.

10- Voir B.Duriez, J.Ion, M.Charlot, M.Pinçon-Charlot, *« Institutions statistiques et nomenclatures socioprofessionnelles. Essai comparatif Royaume-Uni, Espagne, France »*, Revue française de sociologie, XXXI, 1991, p. 29-59

11- Le revenu minimum d'insertion (RMI).

الدخل الأدنى للادماج هو عبارة عن توزيع لتعويضات عائلية تمولها الدولة الفرنسية، دخل حيز التطبيق ما بين 1 ديسمبر 1988 و31 مايو 2009. لقد كان يتم توزيعه من طرف صناديق التعويضات العائلية أو من طرف التعاضدية الاجتماعية للفلاحة على الأشخاص بدون موارد أو بموارد أقل من السقف الذي حدده المرسوم. ولقد تم تعويض الدخل الأدنى للإدماج منذ 1 يونيو 2009 بدخل التضامن النشط.

Le revenu de solidarité active (RSA).

بل لقد كان الانتظار أطول من أجل الحصول على الحق في العلاج الطبي للفئات الأكثر احتياجا.

وبذلك فإن مساواة المواقع ، هي عمليا حق يتم الحصول عليه من خلال الشغل.

أما النتيجة الثانية فهي أكثر عالمية، وتخص خلق تجهيزات جماعية تهدف إلى تحقيق مجانية الاستفادة من بعض المكتسبات كما يقول إيسبين أندرسون.[12]

نلاحظ هنا أن المساواة ليست نتيجة مساواة في المداخيل بقدر ما هي نتيجة التوفر على حقوق ظلت لمدة طويلة حكرا على البعض دون الآخرين.

وهو الحال بالنسبة للمواصلات العمومية والخدمات العمومية، وكذلك بالنسبة لميدان التربية ولكل التجهيزات العمومية المجانية، حيث أن الكلفة موزعة على كل المساهمين.

إن الممتلكات العمومية لا تدخل مباشرة في الإحصاء الذي يقيس التفاوتات الاجتماعية، لكنها تساهم في المساواة التدريجية للمواقع ، مادام كل الأفراد يمكنهم الاستفادة منها.

لطالما اهتمت الجمهورية الفرنسية بتجهيز المجال الترابي، فكل جماعة تعمل على توفير ما تحتاجه من مدارس وثانويات ومقرات للبريد والشرطة وكذا من مكتبات وقاعات متعددة التخصصات. . .إلخ.

وتعتبر مجانية الخدمات العمومية كشرط لمساواة المواقع ، بل إن إقفال إحدى التجهيزات يؤدي إلى إحساس المواطنين بتخلي الجمهورية عنهم.

12- G. Esping Andersen, *Les Trois Mondes de l'Etat-providence*, Paris, Puf, 2007.

عقد تضامن موسع

إن مساواة المواقع وإعادة توزيع الثروات، تحيلنا إلى مفهوم عام للمجتمع المؤسس على الشغل وفعالية الجماعة. وهي المفاهيم التي تنسجم مع منظومة تتصف بالتراتبية وصراع الطبقات.

وفي ظل إطار كهذا، يكون طلب المزيد من المساواة الإجتماعية، ليس فقط لأن الناس في أصولهم سواسية، بل أيضا لأن العمال يساهمون في إنتاج الثروات والرفاهية الجماعية، ومن تم كان لزاما على المجتمع أن يرد لهم الدين.

وإن أردنا ترديد اللهجة التضامنية لكل من ليون بورجوا وليون ديكي[13] فإننا سنجزم بأن تحقيق المساواة والحماية للعمال هو نوع من رد الدين الاجتماعي الذي يدين به كل فرد للجماعة وكل جماعة للفرد.

بل إنه في ظل مقاربة كهاته، يكون الإقتطاع من عند الأغنياء لأجل الفقراء، تضامنا عضويا أكثر منه واجبا أخلاقيا، وذلك في وقت تعجز فيه الباطرونا عن تحقيق التوازن ما بين التضحيات والأعطيات.

ولقد كان التوسع في عقد الشغل هذا، في عمق صراع الجمهورية الاجتماعية واليسار.

بالرغم من أن هاته الفلسفة تبدو قديمة ومتجاوزة، فإن مكمن قوتها يتجلى في العقد الاجتماعي ومنظومة الحماية العالمية اللذان ترتكز عليهما، ما دام الكل مرتبط بمنظومة من الدين والإنتاج الاجتماعي: أدين للمجتمع وهو مدين لي.

في ظل منظور كهذا، يكون من العادي أن يتقاسم الكل المكتسبات الاجتماعية الخاصة، بحيث تكون المساواة هي نتيجة عقد اجتماعي أكثر مما هي هدف سياسي بحد ذاته.

13- Léon Bourgeois et Léon Duguit.

ولأننا نرتبط بهذا العقد، فنحن مدعوون لأن نكون متساوين، نستفيد جميعا من الخدمات العمومية ومن نظام الحماية الممنوح للجميع وكذا للعمال.

بل وبذلك نفهم أكثر كيف لعبت دولة الرعاية الاجتماعية[14] دورا كبيرا في تجاوز التفاوتات، بدل البحث المباشر عن المساواة من خلال الصراع الاجتماعي والتفاوض حول الأجور[15].

مساواة الولوج لمدرسة الجمهورية

إن خلق مدرسة علمانية، مجانية وإلزامية في نهاية القرن التاسع عشر، كان بالفعل تقدما فعليا في مجال مساواة المواقع.

فهاته المدرسة استطاعت أن تمنح لكل الأطفال إمكانية التشارك في نفس الثقافة ونفس اللغة والقيم.

لقد تأسست المساواة المدرسية على قناعة أساسية تتجلى في أن المدرسة ينبغي أن تمنح ملكا مشتركا يمكن من تكوين وحدة الأمة، خاصة في ظل وضع غاب فيه هذا الدور عن الكنيسة، بل إن هاته الأخيرة أصبحت تعبر عن عدوانيتها للجمهورية.

لكن بعد تحقيق هذا الملك المشترك، أصبحت مدرسة الجمهورية تهتم بتهييئ كل فرد للموقع الذي منح له في النظام الاجتماعي:

أطفال الشعب وأطفال البورجوازية، الإناث والذكور، لا يرتادون نفس المدرسة.

بل إن مفهوم مدرسة الجمهورية هذا، لم يسبق له أن انتقد من طرف الحركة العمالية التي اعتبرت بأن التربية هي قيمة في حد ذاتها، وأنه يحق للجميع الاستفادة منها.

14- *Etat-providence.*
15- F. Ewald, *L'Etat-providence*, Paris, Grasset, 1986.

وفي الواقع ، فإن هاته المدرسة، لا يمكنها أن تدعي المساواة إلا إن خلقت الوحدة وضمنت حدا أدنى من المعارف لجميع التلاميذ، بمن فيهم الأكثر احتياجا.

فهي بذلك تقرب المسافة ما بين المواقع من خلال إعطاء الكل نفس الحق الذي يستحقه.

ويتبين من هنا أن مجهودات الخدمات العمومية قد تمركزت لمدة طويلة حول التعليم الأساسي.

لقد أنتجت هاته النظرة حول مساواة المواقع طابعا أساسيا ميز المدرسة الفرنسية، ويتجلى في مركزيتها ووحدتها.

فالمساواة بالنسبة لها، تعني أن يكون بإمكان أي متمدرس الدخول إلى المدرسة الموجودة بأية مدينة أو أية قرية دون أن يلاحظ الفرق. وتعني المساواة أيضا أن المقررات والبيداغوجيا هي نفسها وأن المعلمين يتخرجون من نفس المنظومة.

بهذا المعنى يكون المقصود بالدرجة الأولى من المساواة هو وحدة العرض المدرسي.

إلا أنه ينبغي التذكير بأن مفهوم مدرسة الجمهورية للمساواة لا يستهدف مساواة الحظوظ بصفة خاصة.

لقد كانت هناك محاولة للتقريب ما بين مختلف الشروط الدراسية من غير المس بالبنيات الاجتماعية والطبقية.

فالنخبوية بالجمهورية الفرنسية ترتكز على مفهوم خاص للعدالة الاجتماعية.

إذا كانت الأمة لا تريد فقدان أفضل الكفاءات الشعبية، فهي لا تحاول إعطاء الكل نفس حظوظ النجاح. الدليل أنه إلى جانب المدارس المحلية توجد مدارس أخرى يلجأ إليها أبناء الفئات المحظوظة

اجتماعيا، وهي مدارس كانت منذ مدة مفتاح الدراسات الأطول مدة والأكثر تميزا ومردودية.

المساواة المتحدث عنها إذن لا تمنع من أن يظل كل واحد في موقعه. فهاته المدرسة هي في نفس الوقت مدرسة المساواة والمحافظة، إنها تبحث عن إنتاج المساواة دون المس بالنظام الاجتماعي القائم.

النهوض بالمرأة

يبدو جليا أن مواقع النساء قد عرفت نوعا من الاقتراب من مواقع الرجال خلال القرنين الأخيرين. وخاصة فيما يتعلق بالحقوق وبإمكانية الولوج لمختلف المناصب.

فقد أمنت مساواة المواقع للنساء نوعا من الإرتقاء بفضل التمتع بمختلف الحقوق السياسية والإجتماعية.

لذلك اعتبر عمل المرأة المأجور هو الشرط الأساس للمساواة: فمن خلاله تضمن المرأ ة نوعا من الإستقلالية والحماية الاجتماعية اللتان تمران عبرحقوق الزوج في حالة عدم عمل المرأة.

وفي ظل هذا المنظور، كان على النساء انتزاع المساواة من خلال الحصول على الشغل.

كما كان بإمكانهن الحصول على المساواة التي هي حق لهن، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار لطبيعتهن ولموقعهن داخل منظومة التقسيم الجنسي للعمل.

فقد كان على النساء أن يحققن المساواة مع البقاء في أماكنهن داخل الأسر، خاصة كزوجات وأمهات.

لكن هذا المسار الذي يتشابه فيه قدر النساء مع قدر باقي العمال، ليس قدرا بهيا كما قد يبدو ظاهريا :

فتأخر مساواة النساء يعري التوتر الداخلي لمساواة المواقع ، وهو توتر ما بين منطق المساواة ومنطق التأمين الاجتماعي.

فإذا كانت النساء يستفدن من نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال، فإنهن من جهة أخرى مدعوات للبقاء في مواقعهن، واغلبية الساسة يعملون على الجمع ما بين هذين النوعين من الخطب.

وهكذا ظلت سياسات الأسرة تؤمن مواقع النساء داخل الأسر وتحافظ عليها.

كما لعبت المدارس نفس الدور من خلال توجيه الفتيات إلى مهن تسمى نسائية، مثل الخياطة ورعاية الأشخاص بل وكذا رعاية الأسر.

بل يكفي ملاحظة كيف أن الحزب الشيوعي المدافع بشراسة عن مساواة المواقع ، قد اعترض لمدة طويلة على استعمال النساء لموانع الحمل، باعتبار أنها تربك الأسر العمالية من خلال تمتيعها بالحرية كنوع من الرفاهية البورجوازية.

ينبغي التذكير أيضا بكون الحق في التصويت لم يتم تخويله للنساء إلا بعد التحرر، أما الحق في الإجهاض وفي استعمال موانع الحمل فقد اصطدم بمقاومة عنيفة.

لكن بالرغم من ذلك ينبغي الجزم بأن التقدم المقترح على النساء قد اعتبر منذ مدة هو الضمان لوضعية مستقرة وآمنة لهن، حتى وإن كانت وضعية أقل من وضعية أزواجهن وإخوانهن.

ولقد لوحظ أن تطور الحركة النسائية قد تم على هامش اليسار وليس من داخله. إذ قام الإشتراكيون والشيوعيون دوما بربط تقدم وضعية النساء بانتصار الحركة العمالية وتقدم شروط العمل المأجور.

وخلال مدة طويلة لم تعمل مساواة الأماكن على التشكيك في التقسيم الجنسي للعمل، رغم كونها قد تأسست على التضامن الوطني والتعويضات العائلية وكذا على الخدمات العمومية ومنظومات التقاعد. فهي قد عملت على تقليص الفوارق لا على إلغائها.

البوتقة الفرنسية

لقد تأسست السوسيولوجيا التجريبية الأمريكية، وخاصة السوسيولوجيا الحضرية لمدرسة شيكاكو على مشاكل الهجرة والإندماج، كما عملت الأحزاب السياسية الأمريكية على التمييز ما بين البيض الأنكلوساكسون البروتستان والوافدين الجدد.

في حين تتحدد العلوم الإنسانية الفرنسية وأكبر الأحزاب السياسية من خلال السؤال الإجتماعي، رغم أنه أثناء بعض الفترات (خاصة خلال ثلاثينات القرن العشرين)، كانت نسبة الهجرة إلى فرنسا أكثر ارتفاعا مما هي عليه بالولايات الأمريكية.

وإذا كان المجتمع الفرنسي لم يموقع المهاجرين في قلب نموذج العدالة الإجتماعية، فهذا يعني أن أزمات الهجمات المعادية للأجانب وظهور الجبهة الوطنية له علاقة قوية بهاته الوضعية.

منذ القرن التاسع عشر، بدأ التأسيس لفكرة الإندماج التي ترتكز على «البوتقة الفرنسية»[16]، لكن يظل الأمر مجرد أسطورة بعيدة عن الواقع.

وفي هذا الإطار تم التعامل مع المهاجرين من خلال الأخذ بعين الإعتبار لثقافتهم لا لشغلهم.

16- G. Noiriel, *Le Creuset Français*, Paris, Seuil, 1988.

إن انحدار نموذج مساواة المواقع من خلال هذا المثال، يقود إلى البحث في الأسئلة الثقافية الوطنية وإضافتها إلى مشاكل الشغل والأجور...

لكننا نعتقد أن النموذج الجمهوري والهوية الفرنسية قادران على ادماج القادمين الجدد في إطار وحدة وطنية خاصة وعالمية، مادامت تجسد حقوق الإنسان والعقل والديمقراطية[17].

يمكن القول أن مفهوم التسامح العلماني يتأسس الآن، ويتم من خلاله تقبل الاختلافات الثقافية التي تقتصر على الحياة الشخصية ولا تعبر عن نفسها في العلن من خلال أحزاب أو نقابات.

لكن النموذج السائد هو مساهمة المهاجرين في الاقتصاد من خلال التخصصات الأقل تأهيلا، والتي يترفع العمال الفرنسيون عن الاشتغال بها.

وفي الشغل ينال المهاجرون الحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها باقي العمال، وفي أغلب الأحيان يشتغلون بالمناجم والمعادن والحديد الصلب، ثم يتحولون إلى فاعلين نقابيين أساسيين. وحين يؤمنون الحصول على هاته المرتبة فهم يصلون لمرتبة المواطنة.

وبفضل مدرسة الجمهورية المفتوحة في وجه الجميع، ينتهي بهم الأمر إلى التماهي بالثقافة الوطنية وبالتالي إلى أن يصبحوا فرنسيين «مثل الآخرين».

هنا أيضا، نلاحظ أن النموذج الاجتماعي الجمهوري يراهن على المساواة التدريجية للمواقع ويؤسس أطرا سياسية ومخيالا للاندماج الجماعي.

17- D. Schnapper, *La Communauté des citoyens*, Paris, Gallimard, 1994.

ومن تم نلاحظ عدم توفر سياسات اجتماعية خاصة بالمهاجرين: فهم مدعوون للانصهار في الطبقة العاملة قبل الذوبان في الوطن.

كما أنه بعيدا عن هذا الخطاب، نلاحظ تواجد واقع تلتقي فيه كراهية الاجانب بالتمييز القانوني والعنصرية.

لكن مع ذلك، فقد تم التأسيس لممارسات تحتوي الوافدين الجدد في إطار مفهوم للعدالة الاجتماعية يتمحور حول الانفتاح على القوانين العالمية وتأمين المواقع.

حاليا، يتم الدفاع عن هذا النموذج بقوة من طرف من يعتبرونه أساس الاندماج الاجتماعي في مواجهة التهديدات الفئوية.

إن كان نموذج مساواة المواقع هو أقل تسوية ومشاركة، فهو أكثر نجاعة فيما يتعلق بإعادة توزيع الثروات وتحقيق الأمان. فهو نموذج يقوم بمنح الحقوق والحماية الاجتماعية للأفراد الأكثر فقرا.

وبهذا المعنى يمكن القول أنه نموذج اشتراكي أكثر منه شيوعي. فهو ينبني على تصور عام للعقد الاجتماعي الذي يستفيد في إطاره الكل من التلاحم العضوي.

ففي ظل نموذج مساواة المواقع يتحقق حصار اللا مساواة، لأنه ينتج عن تمثل مندمج للمجتمع ويرتبط بفعالية الدولة.

لقد تم تقليص اللامساواة خلال مدة طويلة بواسطة طرق ملتوية هي عبارة عن مجموعة من الميكانيزمات المؤسساتية والتمثيليات السياسية.

أما فيما يتعلق بالصراع ضدا على التفاوتات الاجتماعية، فتبقى لهيمنة الدولة الاجتماعية[18] وإعادة توزيع الثروات فعالية أساسية إذا ما قورنت المجتمعات فيما بينها.

18- *L'Etat*-providence

ومن جهة أخرى فإن نموذج مساواة المواقع يرتبط بتمثل معين للفاعلين الاجتماعيين وينبني على الأهمية الوظيفية لكل منهم.

ومن دون أية مواربة، نؤكد على ضرورة استحضار هذا الأمر أثناء أي انتقاد لمفهوم مساواة المواقع.

الفصل الثاني

نقد مساواة المواقع

إنه لمن البديهي أن تكون الممارسة السياسية أقل مستوى من المبادئ المعلنة، خاصة عند انعدام قوة النمو الإقتصادي الضرورية للوفاء بالطموح السياسي.

ولكن أحيانا يتضمن الطموح السياسي عيوبا خفية ونتائج غير مرغوب بها: وهو الحال لما تمنع حماية المواقع تقليص التفاوتات ما بين تلك المواقع.

حدود إعادة التوزيع

إذا كانت المجتمعات التي تطور دولة رعاية اجتماعية[19] قوية هي عموما أقل تفاوتا من غيرها، فإن هذا البرهان يبقى غير كاف....

لا يمكننا الدفاع الأبدي عن دولة الرعاية الاجتماعية وإعادة التوزيع انطلاقا من وجود واقع أسوأ في أماكن أخرى.

ففي ظل المجتمعات التي توفر مستوى عاليا من الحماية تتواجد تفاوتات لا يمكن إهمالها، كما يدل على ذلك المبيان السابق.

هناك دول لديها نفس نسب التوزيع للثروات، ولكن لديها في نفس الوقت تفاوتات اجتماعية متباينة الحدة.

19- Ibid.

إن المهم في العملية ليس فقط شطر الاقتطاعات الاجتماعية أو الخدمات العمومية، بل أيضا الطريقة التي يتم بها الاقتطاع وتدبير الخدمات.

ذلك أن الدولة الاجتماعية الفرنسية، التي يعتبرها إسبن اندرسون محافظة[20]، هي دولة تحمي جيدا المندمجين في المنظومة، في حين أن حمايتها هي أقل مع من هم غير مندمجين.

تظل المساواة إذن حكرا على من هم بداخل المنظومة، أما الذين يوجدون خارجها فهم الأكثر هشاشة.

إنهم يستمرون في المعاناة من صعوبات الدخول لعالم الشغل والاستفادة من الحقوق التي يمنحها.

خلال الثلاثين سنة الأخيرة، عرفت فرنسا نسبة مرتفعة من البطالة، في حين ظلت الشغيلة محمية نسبيا بشكل جيد.

وبصفة عامة فالدول الاجتماعية تجمع ما بين التفاوتات الضعيفة ونسب البطالة المرتفعة.

كل شيء يدل على أن المجتمعات تختار ما بين نوعين من العقد الاجتماعي:

إما أن تحمي أكبر عدد من المواطنين، وتحد من التفاوتات، مع إقصاء من لا يستطيعون الدخول في النسق.

وإما أن يتم فتح الابواب للجميع، لكن الثمن هو تفاوتات كبرى.

وهو المعنى المقصود من جواب طوني بلير لانتقادات اليسار الفرنسي: الواجب الأول لمعنى التضامن هو منح الشغل للجميع. فهل نريد تفاوتات أكبر أم معطلين أكثر؟

20- G. Esping Andersen, *Les Trois Mondes de l'Etat-providence*, op.cit.

حتى وإن اخترنا مساواة المواقع ، فإن الوصفة تظل غير عجيبة، لأنه في ظل الدول السوسيو ديمقراطية التي توفر العديد من الامتيازات، تلاحظ تفاوتات مرتفعة نسبيا ما بين النساء والمهاجرين.

لما لم يعد النمو قادرا على توفير الشغل للجميع ، ظهر التضامن كخاصية أساسية للدولة الاجتماعية.

فخلف نموذج مساواة المواقع تتواجد أنظمة خاصة للتحالف والتضامن المهني.

بل وبالرغم من عقد التضامن العام، يوجد عدد من المستفيدين من مزايا خاصة تبدو غير قابلة للتغيير.

وبشيء من المبالغة، يمكننا الجزم بأن المنظومة السياسية الفرنسية تبقى تمثيلية لتعدد المصالح: فاليمين لا يستطيع المس بمصالح الأطباء والموثقين والفلاحين وكذا الباطرونا والملاك.

في حين أن اليسار الفرنسي لا يستطيع المس بمصالح رجال التعليم والموظفين وأجراء الشركات العمومية الذين يربطون مصالحهم بمصالح الوطن.

ومن غير أن نؤكد مع تيموتي سميث: «استمرار النظام القديم، وتمظهره بالشارع»[21] (في إشارة منه لحركة دجنبر 1995)، ينبغي أن نلاحظ جيدا كون التضامن هو الأقل عالمية، وأن الإهتمام به هو أقل ما يتم الاعتراف به.

كما سيكون من غير اللائق إعطاء لائحة المكتسبات التي لا يمكن المس بها، والتي يتم استغلالها على مختلف مستويات السلم الاجتماعي.

21- T. B. Smith, *La France injuste, 1975-2006 : pourquoi le modèle français ne fonctionne plus ?*, Paris, Autrement, 2006.

صحيح أيضا أن النقد الليبرالي يهتم أكثر بمكتسبات الطبقة العاملة بدل مصالح الأطباء والملاك أو المستفيدين من الإعفاء الضريبي.

لكن مع ذلك، فالأنظمة القديمة قد تم استبدالها بآلاف المنظومات لتأمين المواقع الاجتماعية. وهو أمرعادي إذا لم يكن ينتج ثغرات بالنسبة لمن ليس لديهم مواقع: موظفون غير مستقرين، شباب بدون حماية اجتماعية، نساء وحيدات، مهاجرون بدون حقوق.... إلخ.

ففي الوقت الذي تكون فيه مصاريف الحماية الاجتماعية بفرنسا هي تقريبا بنفس المقدار بالدول السكندنافية (31% بفرنسا و33% بالسويد)، يكون عدد الفقراء بفرنسا أكثر ثلاث مرات.

أما الشباب فهم الأقل حظوة، ما دام من الصعب بالنسبة لهم الحصول على موقع بالمجتمع: ذلك أن فقرهم يتصاعد، وطول مدة الدراسة لا يمنحهم سوى حماية مؤقتة، علاوة على كونهم يتحملون ثقل الدين الاجتماعي.[22]

في الولايات المتحدة (والحكم يجري على فرنسا أيضا)، يستنكر تيدا سكوكبول[23] السلطة التي توجه التحويلات الإجتماعية إلى المسنين بدل توجيهها إلى الأكثر شبابا والأكثر فقرا.

كما يلاحظ أن مساواة المواقع مناسبة لشريحة واسعة من الطبقة المتوسطة، فهي تحس بكونها مهددة عندما لا يضمن لها النمو الحماية الاجتماعية، التي هي أول المستفيدين منها.

وهذا الإمتياز يعود لكون هاته الطبقات الاجتماعية الوسطى هي الأكثر عددا بالوظيفة العمومية وبالوظائف التي توفر الحماية

22- C. Baudelot, R. Establet, *Avoir trente ans en 1968 et en 1998*, Paris, Seuil, 2000 ; L. Chauvel, *Le Destin des générations*, Paris, PUF, 1998.

23- Théda Skocpol, *The Missing Middle Class ; Working Families and Future of American Policy,* New York, W.W. Norton, 2000

الاجتماعية، ولكونها تستفيد أكثر من الخدمات العمومية والخدمات المختلفة الممنوحة لها.

بل إن أبناءهم هم الذين يختارون مسارات دراسية أطول وأكثر فائدة، مستفيدين في نفس الوقت من مجانية المنظومة الدراسية.

كما أن هاته الطبقات هي التي تستفيد أيضا من نظام الحماية الأولي للصحة، الذي تمنحه التعاضديات، مضيفة إليه أنظمة الحماية التكميلية التي تمنحها لهم شركاتهم الخاصة أو الشركات العمومية الكبرى التي ينتمون إليها. في حين يكتفي الآخرون بمستوى أقل من الخدمات.

لكن عندما لا يدعم النمو حماية الأماكن، ولا الطبقية الاجتماعية، يسقط قناع الجهل ويتحول تمثل البنيات الاجتماعية.

أثناء بحث ميداني حول الإحساس بالظلم في الشغل[24]، بدا لنا أن المنظور القديم للتراتبية المجتمعية المبني على الطبقية الاجتماعية والأنشطة المهنية، قد تم استبداله برؤيا أبسط وأكثر قساوة: فالأفراد المنتمون للطبقة المتوسطة، رغم كونهم هم أنفسهم ينتمون لفئة مركزية غير متجانسة، فهم يراودهم الاحساس بالتهديد من طرف فئة فرعية أدنى منهم، تتكون من فقراء غير مستقرين وأجانب يصعدون تدريجيا، في الوقت الذي ترتفع فيه وتبتعد عنهم الفئة الغنية جدا.

فبرابط التفاوتات العضوية يتم استبدال الفروق الفاصلة ما بين الذين يحسون باندماجهم في المجتمع والذين يبتعدون تدريجيا عن الاندماج المجتمعي.

لا شيء يوضح جيدا هذا النوع من التطور أكثر من التهيئة الاجتماعية للمدن المعاصرة، حيث تحتل فئة البرجوازية الجديدة والفقراء والطبقات الاجتماعية المتوسطة فضاءات متباعدة أكثر فأكثر.

24- F. Dubet et al., *Injustices*, Paris, Seuil, 2006.

ذلك أنه حينما تتمركز التفاوتات الاجتماعية وتتكثف في المجال، فتأثيرها الاجتماعي يكون أكبر حجما.[25]

أما إذا كانت التفاوتات لا تتضاعف كما قد نعتقد، فإن الوعي بها يتزايد بحدة. ومن الممكن أن نفسر ذلك باعتبار أن نموذج مساواة المواقع الاجتماعية يبدو صعبا أكثر فأكثر، كما يشهد على ذلك الخوف المستمر من الهبوط الاجتماعي ومن التهميش.[26]

مجموع التفاوتات الصغرى

إن ملاحظة تفاقم التفاوتات الاجتماعية في وقت تدل فيه المؤشرات الموضوعية على أحكام مطمئنة، لا يعود فقط للحنين لعصر كان من الممكن خلاله التشارك في الثروات مع الاستمرار في الإغتناء، كما أن هذا الأمر لا يعود فقط إلى كون معايير الإستهلاك قد أصبحت أكبر من القدرة الشرائية، وبدأت تصعد من الاحساس بما يسميه السوسيولوجيون ب «الحرمان النسبي»،[27] بل يعود هذا الأمر في الواقع إلى ظاهرة مزدوجة، تتجلى في ظهور تفاوتات جديدة وتراكم تفاوتات جزئية صغيرة.

وهو ما لا تعبر عنه الإحصائيات حول التفاوتات التي لا تقيس إلا الآثار الإجمالية والتفاوتات المحددة سلفا.

عندما يتآكل نموذج مساواة المواقع، تظهر في الوعي التفاوتات القديمة، ولكنها تبدو جديدة لأننا نقوم بقياسها، ولأننا أيضا نبقى مرتبطين بمبدأ المساواة الطبيعية للأفراد.

25- J. Donzelot, *Quand la ville se défait*, Paris, Seuil, 2006 ; H. Lagrange, Demandes de sécurité, Paris, Seuil, 2003.

26- Voir E. Maurin, *Le Ghetto français*, Seuil/La République des Idées, 2005 ; et La Peur du déclassement, Seuil/La République des Idées, 2009.

27- Frustration relative.

كما أنه على هامش مساواة المواقع ، تتكون مجموعات تعاني من التمييز، تعتبر أقليات، ولكنها أحيانا تصبح أغلبية، ولائحة خاصياتها تبدو غير محدودة:

فهي تنتمي لمناطق مهمشة ولفئات عمرية معينة وكذلك هي عبارة عن فئات اجتماعية متنوعة. . .إلخ.

في الوقت الذي تتقلص فيه الحصون التقليدية للحركة العمالية، يظهر فاعلون اجتماعيون، يطالبون أكثر بمساواة الحظوظ من أجل ولوج كل الأماكن.

في ظل وضع كهذا يكون لكلام فانسون دو كوليجاك[28] معنى، حين يتحدث عن الانتقال من الصراع حول الطبقات إلى الصراع حول المواقع.

لكن الدخول في صراع طبقي يتطلب أصلا التوفر على موقع اجتماعي.

يبدو من الواضح إذن أن القلة النسبية للشغل بفرنسا، منذ ثلاثين سنة خلت، تؤثر بعمق على نموذج العدالة الفرنسي الذي عرف أوجه مع سنوات النمو وحينما كان الشغل متوفرا.

ويعود الضعف النسبي للحركة العمالية والنقابية إلى نموذج مساواة المواقع ، الذي يعد أحد دعائمها الأساسية، في حين ينادي غيرهم على مفاهيم أخرى للعدالة الاجتماعية.

ولقد بينا أنه إذا بقيت النواة الأساسية للأجراء مرتبطة جدا بمساواة المواقع ، فإن نساء وشباب وأطفال المهاجرين سيكونون أكثر قربا من مبدأ الإستحقاق عوض مفهوم مساواة المواقع .[29]

28- Vincent. de Gauléjac, I. Taboada-Léonetti, *La Lutte des places. Insertion et désinsertion,* Paris, Desclée de Brouwer, 1997

29- F. Dubet et al. , *Injustices*, op.cit.

كما تبدو عدالة المواقع الاجتماعية جد محافظة حين تقوم بتفضيل من لهم مواقع اجتماعية قارة، وتحميهم من منافسة الذين ليست لديهم مواقع اجتماعية قارة.

فهو نموذج يعزز من يتوفرون أصلا على مكانة اجتماعية قارة ويدعو غيرهم لقبول الموقع الثانوي الممنوح لهم. ويؤثر هذا التغيير على مفهوم التفاوت نفسه.

لما نفكر الأمر من خلال مفهوم الموقع الإجتماعي والرتبة الاجتماعية، تصبح التفاوتات تعادل الفرق بين المداخيل التي تؤثر على شروط عيش الأفراد. لكن هذا التمثل يهمش التجربة الشخصية للأفراد.

إن معايير المداخيل تتجاهل المكتسبات الفردية مثل الميراث. فالتفاوتات الحقيقية هي التي تنتج عن تراكم مجموعة من التفاوتات الصغرى التي تنتج عنها فروق كبرى لا ينتجها مجرد الاختلاف في المداخيل.

لا شيء يوضح ذلك أكثر من عملية تكوين التفاوتات الدراسية عند التلاميذ. فالتفاوتات الأصلية مثل الوسط الإجتماعي للآباء، هي قبلية ونسبيا ضعيفة التأثير، خاصة لما نقيس كفاءات وإنجازات التلاميذ الصغار، لكن أثناء المسار الدراسي تتزايد التفاوتات الدراسية ولا تتوقف عن التعمق.

ونعرف أن تمركز التلاميذ الأضعف في نفس الأقسام ونفس المدارس، يؤدي إلى تصعيد درجة ضعفهم النسبي الأصلي.

كما نعرف أن المعلمين هم أقل تفاؤلا بالنسبة لهؤلاء التلاميذ، ونفس الشيء بالنسبة لآبائهم الذين هم أقل خبرة. ومن ثم تتضاعف التفاوتات أكثر فأكثر.

إضافة إلى أن الأسر البسيطة توفر أقل قدر من الوسائل التربوية غير المدرسية (مثل زيارة المتاحف، الألعاب التربوية، السياحة الثقافية... الخ)، فتتعمق التفاوتات الأصلية أكثر، وتتحول إلى تفاوتات دراسية كبرى[30].

وتقوم ميكانيزمات مماثلة بلعب نفس الدور بالنسبة للفتيات : فهن باستمرار غالبا أكثر تفوقا من الذكور، لكنهن يفقدن هذه المكانة تدريجيا، بسبب مجموعة من الإختيارات والتوجيهات نحو مسارات ومهن أقل مردودية.

فمنذ طفولتهن، تتراكم مجموعة من الاختلافات البسيطة التي تتحول إلى تفاوتات مهمة.

ونفس الظاهرة يمكن ملاحظتها في ميدان الصحة،[31] ذلك أن العمال الأقل كلفة هم الذين يشتغلون أكثرويكون تقاعدهم متأخرا، كما أنهم الأقل استفادة من التطبيب والتغذية الجيدة والترفيه والسكن الملائم ثم المواصلات المريحة.

وفي نهاية المطاف، يكون أمد الحياة لديهم متأثرا بهذا التراكم لمجموعة من الاختلافات.

يلاحظ أيضا في ميدان الشغل أن المجموعات غير متساوية، وكذا في ميدان البطالة. فالرجال أفضل حالا من النساء، وابن المهاجر الإسباني أو البرتغالي أفضل حالا من ابن المغاربي...[32]

30- M. Duru-Bellat, *Les Inégalités sociales à l'école*, Paris, PUF, 2002.

31- A. Leclerc, D.Fassin et al., *Les Inégalités sociales de santé*, Paris, La Découverte / INSERM, 2000.

32- D. Meurs, A. Pailhé, *«Descendant d'immigrés en France : une double vulnérabilité sur le marché du travail»*, Travail, genre et société,2008, 12, n° 20. P. 87-107 ; R. Silberman, I. Fournier, *«Les enfants d'immigrés sur le marché du travail. Les mécanismes d'une discrimination sélective»*, Formation Emploi, 1999, 65, p. 31-55.

أما عن فرص العمل، فهي أفضل بباريس مقارنة مع جنوب فرنسا، لكن من أجل عيش أفضل، لا مكان يضاهي الجنوب.[33]

فهل من الأفضل العيش في الساحل جنوب فرنسا ولو بأجر متواضع بدل العيش في حي بسان دينيز بباريس؟

هل من الأفضل أن يمل الإنسان في العمل مدة 35 ساعة أسبوعيا بدل المعاناة من التوتر مدة 50 ساعة في الأسبوع من أجل أجر مرتفع؟

وفي النهاية يمكننا أن نؤاخذ نموذج مساواة المواقع على كونه يرتكز على تمثل قار ومحدد سلفا للتفاوتات المرتبطة بالشغل.

فهو يبدو كنموذج محافظ وغير قادر على الأخذ بعين الإعتبار لسلاسة المسارات وتنوع التفاوتات.

حماية المواقع مقابل التماسك الاجتماعي

ترتكز مساواة المواقع على تصور دستوري للتضامن، وكذا على عقد اجتماعي، حيث يكون كل فرد مؤمنا حسب موقعه. ومن ثم فالدولة هي التي تحمي وتؤمن الاندماج المجتمعي.

وتدريجيا يتم التخلي عن هذا التمثل للإندماج الاجتماعي لصالح تصور مختلف يهتم اكثر بالتماسك الاجتماعي.[34]

إن الوحدة الاجتماعية، في ظل هذا الإطار، لا تتأسس على تماسك منظومة وظيفية أو هيمنة قيم مشتركة متوارثة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بل إن التماسك الاجتماعي يصبح منتوجا للفاعلين الاجتماعيين أنفسهم، بناء على الدينامية التي يتمتعون بها وكذا الرأسمال الاجتماعي والثقة التي تنتج عن تفاعلهم.[35]

33- L. Davezies, *La République et ses territoires*, Paris, Seuil/ La République des Idées, 2008.

34- F. Dubet, *le travail des sociétés*, Paris, Seuil, 2009.

35- J. Donzelot et al., *Faire société. La politique de la ville en France et aux Etats-Unis,* Paris, Seuil, 2003.

ومن تم يكون المجتمع الفعال مبنيا على المجتمع الحركي أكثر منه على المجتمع المنظم تحت مراقبة الدولة والسياسات الاجتماعية العالمية، وحيث يتحرك الأفراد ويتوافقون مع آخرين من أجل إنتاج ميكانيزمات التماسك والتنظيم اللذان يتأسس عليهما المجتمع.

هاته الميكانيزمات تستطيع تعويض القواعد والقيم المفروضة من طرف المؤسسات، وهي تمثل في النهاية سلطة المجتمع.

في الوقت الذي يؤطر فيه التضامن والإندماج الرأسمالية، يقوم التماسك بالسيطرة عليها وإبراز محاسنها.

فيسافر هذا المفهوم للحياة الاجتماعية في حقيبة الفكر الليبرالي. ولكن مع ذلك يبقى طرح التساؤل التالي أمرا مشروعا:

ألا يخلق نموذج مساواة الأماكن جمودا قادرا على القضاء على العقد الاجتماعي الذي يرتكز عليه؟.

إذا كان التنظيم الاجتماعي يمر أساسا عبر الدولة، يمكننا تخيل كون الثقة بالآخرين تصبح نسبيا ضعيفة.

وفي هذا المسار النقدي يسير كل من ألكان وكاهيك، اللذان يعتبران بأن فرنسا هي «مجتمع الشك والحذر»[36].

فرنسا هي مجتمع الانطواء على الذات، فهي تتكون من مجموعات متعددة تنتظر من الدولة أن تحقق خلاصها، بدل البحث عنه من خلال الحركية والدينامية والاعتماد على القدرات الذاتية.

وفي هاته الحالة يظل كل فرد معتمدا على الخدمة العمومية، معتبرا الآخرين منافسين له بدل اعتبارهم شركاء.

36- Y. Algan, P. Cahuc, *La société de défiance. Comment le modèle social français s'autodétruit*, Paris, Editions rue d'Ulm, 2007.

فتضعف الثقة وتنتصر المحافظة على حساب التجديد، كما أن الرأسمال الاجتماعي الجمعي، وقوة الروابط تصبح أقل أهمية من حماية الدولة.

ففي الوقت الذي يمكن فيه القيام بالنقل المدرسي للجهات القروية من طرف الآباء أنفسهم، وبالاعتماد على الدعم العمومي ومنظومة تأمين مناسبة، فهو يصبح من مهام الجماعات المحلية، مما يجعل الجيران في غنى عن بعضهم البعض، ويؤدي الامر أيضا إلى أن يقضي التلاميذ معظم وقتهم بالحافلات.

إن هذا التحليل لا تنقصه القوة، في وقت تؤكد فيه التحقيقات الدولية حول الثقة والرأسمال الاجتماعي، فقر فرنسا في هذا المجال، خاصة وأن الكل يعبر عن احتياجه للدولة أكثر من احتياجه للآخرين.

هذا الانتقاد ينضاف إلى آخر أقدم منه يتعلق بالآثار السلبية لآليات المساعدة.

فعوض أن تتم دعوتهم ليتكفلوا بأنفسهم، فإن الأشخاص الذين يعتمدون على مساعدة الدولة، يدافعون على أماكنهم، لأنه ربما ليس من مصلحتهم تغيير وضعيتهم. بل هم يخلقون فخ اللا فعالية، حيث يصبح من غير المعقول اختيار الشغل والحركية مادام الفرق بين مداخيل العمل ومداخيل تعويضات التضامن ضئيلة أو منعدمة.[37]

فالمساعدة تصبح أحد عوامل إعادة إنتاج الفقر من خلال تنميط حياة الأناس الأكثر فقرا، الذين لهم أماكن دنيا، ولكنها بفضل المساعدة تصبح أماكن على كل حال.

37- Pour une analyse critique de cette hypothèse, voir F. Dubet, A. Vérétout, *«Une réduction» de la rationalité de l'acteur. Pourquoi sortir du RMI ?* », Revue française de sociologie, n° 3, 2001.

تلاحظ سوزان ماير أن المساعدات الاجتماعية المادية المقدمة للأسر الفقيرة، لا ترفع من المدة الزمنية التي يخصصها الآباء لتربية أبنائهم، ولا تؤثر على نتائجهم الدراسية ولا على تصرفاتهم المنحرفة.[38]

وهنا أيضا نلاحظ أن عدم لباقة هذا النقد لا يلغي أهميته: فهناك فئات مهمة من الناس تعيش على المساعدة الاجتماعية أكثر من عيشها على مدخول عملها.

بل يمكن أن ندفع بهذا التحليل إلى مدى أبعد، من خلال توضيح كون عملية التضامن تنقلب ضدا على نفسها. فالفئات الأكثر اندماجا، ترفض الدفع لمن لا يساهمون في الثروة الجماعية: فقر البعض لا يساهم في غنى الآخرين، مادام الفقراء هم العاطلون المقصيون أكثر منهم مستغلين (بفتح الغين).

وأكثر من ذلك، فالاحساس بالارتباط بالآخرين من خلال عقد يصبح مجازفة مهددة بالذوبان، لما تصبح آليات انتقال الملكية الجماعية غير شفافة، لما تختلط الأمور ولا نعرف من يدفع ومن يأخذ، لما تكون الخيرات الجماعية مجانية، ويسود الاعتقاد في النهاية بأنه لا ثمن لها.

هنا تصبح آليات التضامن قابلة للإنفجار على شكل أنانية عامة مرتبطة بالاحساس بكون المجتمع يدين بكل شيء لكل فرد.[39]

خيبات الأمل الدراسية

قامت فرنسا منذ أواسط القرن العشرين، مثل مجموعة دول أخرى، باختيار سياسة التعليم الشامل، وذلك في وقت أصبحت فيه

38- S.E.Mayer, What Money Can't By. *Family Income and Children's Life Chances*, Cambridge, Havard University Press, 1997.

39- P. Rosanvallon, *La nouvelle question sociale* .Repenser l'Etat-providence, Paris, Seuil, 1998; D. Schnapper, *La Démocratie providentielle*, Paris, Gallimard, 2002.

المدرسة تبدو قادرة على تحقيق المواقع الاجتماعية للأفراد، وعلى تقوية الاندماج الاجتماعي وتضييق التفاوتات.

كل مؤشرات التقدم كانت تبدو مجتمعة في هذا المشروع: فكل طفل يمكنه الذهاب للمدرسة، ثم تحقيق مكانة اجتماعية فيما بعد. وبذلك يفترض أن تتقلص التفاوتات ويرتفع بشكل ملحوظ الرأسمال الاجتماعي بفضل توفير التأهيل للجميع.[40]

من غير شك أن التعليم الشامل قد فتح أبواب الثانويات والجامعات أمام فئات ظلت محرومة من التعليم. ومن هذا المنظور، فالتعليم الشامل هو نجاح للمساواة والديموقراطية.[41]

إلا أن قادمين جددا حولوا طبيعة هاته الثروة، ونتج عن ذلك سلسلة طويلة من خيبات الأمل والشكاوى والانتقادات.

وخلافا لاعتقاد كان سائدا، لم يكن كافيا خفض المعيقات الاقتصادية بالمدرسة من أجل التخفيف من حدة آثار التفاوتات الاجتماعية على كفاءات التلاميذ الدراسية.

فثقافة ومطامح وقدرات الأسر تخلق التفاوتات الدراسية أكثر مما تخلقها المداخيل المالية لهاته الأسر.

كما أن التفاوتات في التوجهات المبكرة، تتمظهر وتتطور خلال المسار الدراسي.

فالشواهد التي كانت لها قيمة وأهمية اجتماعية، أصبحت بها تراتبية بسبب تعدد المسالك والتخصصات: فقيمة الباكلوريا أصبحت تتحدد من خلال نوعها وسن حاملها وميزتها... إلخ.

40- On retrouvera la fraîcheur et l'optimisme de ce programme dans le plan Langevin-Wallon élaboré à la libération

41- P. Merle, *La Démocratisation de l'enseignement,* Paris, La Découverte, 2009.

المدرسة تبدو قادرة على تحقيق المواقع الاجتماعية للأفراد، وعلى تقوية الاندماج الاجتماعي وتضييق التفاوتات.

كل مؤشرات التقدم كانت تبدو مجتمعة في هذا المشروع: فكل طفل يمكنه الذهاب للمدرسة، ثم تحقيق مكانة اجتماعية فيما بعد. وبذلك يفترض أن تتقلص التفاوتات ويرتفع بشكل ملحوظ الرأسمال الاجتماعي بفضل توفير التأهيل للجميع.[40]

من غير شك أن التعليم الشامل قد فتح أبواب الثانويات والجامعات أمام فئات ظلت محرومة من التعليم. ومن هذا المنظور، فالتعليم الشامل هو نجاح للمساواة والديموقراطية.[41]

إلا أن قادمين جددا حولوا طبيعة هاته الثروة، ونتج عن ذلك سلسلة طويلة من خيبات الأمل والشكاوى والانتقادات.

وخلافا لاعتقاد كان سائدا، لم يكن كافيا خفض المعيقات الاقتصادية بالمدرسة من أجل التخفيف من حدة آثار التفاوتات الاجتماعية على كفاءات التلاميذ الدراسية.

فثقافة ومطامح وقدرات الأسر تخلق التفاوتات الدراسية أكثر مما تخلقها المداخيل المالية لهاته الأسر.

كما أن التفاوتات في التوجهات المبكرة، تتمظهر وتتطور خلال المسار الدراسي.

فالشواهد التي كانت لها قيمة وأهمية اجتماعية، أصبحت بها تراتبية بسبب تعدد المسالك والتخصصات: فقيمة الباكلوريا أصبحت تتحدد من خلال نوعها وسن حاملها وميزتها...إلخ.

40- On retrouvera la fraîcheur et l'optimisme de ce programme dans le plan Langevin-Wallon élaboré à la libération

41- P. Merle, *La Démocratisation de l'enseignement*, Paris, La Découverte, 2009.

فنجدنا فجأة أمام التفاوتات الاجتماعية التي ظننا أننا قد قضينا عليها من خلال رفع عدد الحاملين للباكلوريا.

وتعتبر هاته النقلة حاسمة، لأن المدرسة تتحول وتصبح آلية لانتقاء التلاميذ بطريقة دقيقة ومستمرة.

وفي الوقت الذي تبدو فيه المدرسة أقل عدالة، فهي توزع أكثر من أي وقت مضى أفضال مدرسية.

فتعدد وتراتبية المواقع الاجتماعية التي أصبحت تخلقها المدرسة، جعلها تستوعب التفاوتات الاجتماعية التي تعتبر مسؤولة عنها.

لقد ارتكز التعليم الشامل على مسلمة تتجلى في الانسجام الطبيعي مابين الشواهد والمواقع المهنية التي تضمنها.

فالقلة النسبية للشواهد في الماضي، كانت تضمن قيمتها في سوق الشغل.

وما دامت أول موجة لتعميم التعليم في سنوات الستينات قد ارتبطت بنمو اقتصادي كبير، فقد كان من الممكن مضاعفة الشواهد من غير الانتقاص من قيمتها الاجتماعية. لكن هاته المعادلة انكسرت حاليا ومنذ عدة سنوات.

وفي نفس الوقت لازالت الشواهد ضرورية أكثر فأكثر، لأن غيابها يعتبر مؤشرا سلبيا بالنسبة للمشغلين، بل إن الحاجة للشواهد تزداد من أجل خلق الاختلاف في ميدان الشغل، وهو ما يخلق ميكانيزمات «التضخم المدرسي»[42].

وفي الكثير من الحالات تصبح العلاقة ما بين المؤهلات المدرسية والشغل متباعدة، وهو ما يؤدي إلى الاحساس بالمرارة وانخفاض القيمة.

42- M. Duru-Bellat, *L'inflation scolaire*, Paris, Seuil/*La République des Idées*, 2006.

ولكن بالرغم من ذلك، فالمدرسة الفرنسية تبقى مرتبطة بعمق بنموذج الأماكن الذي يعتبر الشواهد هي الوسيلة المثلى للوصول للشغل.

إلا أن خذلان الواقع لهذا الاعتقاد يقضي على الثقة في المجتمع وفي المؤسسات.[43]

إن إجراء المقارنة ما بين الشباب الفرنسي وباقي الشباب الأوروبي في هذا المجال يؤدي إلى توضيح جوانب مهمة.

ففي الوقت الذي تكون فيه ميول فرنسا تتجه نحو الإبقاء على الشباب لمدة أطول في منظومة التدريس والتكوين، يكون الشباب الفرنسي من بين الشباب الأكثر تشاؤما في أوروبا.

فهم يعتقدون بكون المسار الدراسي المتكامل هو وحده الكفيل بحمايتهم من البطالة والهشاشة، ولكنهم في نفس الوقت لا ثقة لهم في المدرسة ولا في المؤسسات ولا في ذواتهم.

ومهما يكن، ففرنسا هي البلد الذي تنتهي فيه كل محاولات الاصلاح للمنظومة التربوية، بالإلقاء بعشرات الآلاف من الشباب إلى الشارع.

أما الشباب فهو مقتنع بكون كل تغيير في المنظومة سيضعف أكثر من الرابط ما بين الأماكن الدراسية والأماكن الإجتماعية، وهذا الاقتناع يفاقم من درجة القلق لديهم.

إن البرهان الذي يدل على كون الشواهد تحمي من البطالة، لا ينطبق إلا بشكل جزئي، بل هو أقل قوة لما نلاحظ عدد الشواهد ومستويات التأهيل.

43- O. Galland, *Les jeunes français ont –ils raison d'avoir peur ?*, Paris, Armand Colin, 2009 ; C. Van de Velde, Devenir adulte. Sociologie comparée de la jeunesse en Europe, Paris, PUF, 2008

السقوف الزجاجية[44] والميادين المنفصلة

أغلب الأماكن التي ظلت حكرا على الرجال أصبح مسموحا بها للنساء، وذلك ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر.

بل لقد تم اعتبارهن بطلات في البداية، لقدرتهن على الحصول على منصب وزيرة أو طيارة أو جراحة...

فقد كان من المفترض أن يقمن بفتح المجال لغيرهن.

لكن رغم الارتفاع الملحوظ لعدد النساء العاملات منذ التحرير، تبقى أماكن النساء غير متساوية مع أماكن الرجال. فهناك آليتان كبيرتان للتفاوت تمت ملاحظتهما تدريجيا.

الآلية الأولى هي التي تتعلق بسقوف الزجاج.[45] لما تدخل النساء ميادين ظلت حكرا على الرجال، فهن يصلن بصعوبة لمناصب المسؤولية ذات المقام الرفيع والتي يكون الأجر فيها مرتفعا.

تظل مسؤوليات الأمومة والأسرة من المعيقات التي تؤدي إلى تعطيل الوظائف، وإلى التزامات غير كاملة في الشغل. ومن تم فالنساء هن من يضحين غالبا بالشغل من أجل الأسرة.

فقط نساء نخبة النخبة هن من ينجون من هاته الآليات بفضل وظائف الخدمة، بل وحتى في هاته الحالات لا تتغلب النساء بشكل كامل على هذا الإكراه.

وما دام يتم استباق توقع هذا المشكل من طرف الأزواج والمشغلين، فهو يصبح بمثابة تمييز أساسي: بحيث يتم تفضيل

44- Le plafond de verre.

أو السقف الزجاجي، هي عبارة ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات، وهي تردد تعبيرا من فيلم إليا كازان (الحائط المرئي). وتعني أنه داخل بنية اجتماعية معينة، يصعب الوصول لبعض المناصب العليا من طرف بعض الفئات.

(De l'anglais glass ceiling).

45- Sociologie du travail, *« Le plafond de verre dans tous ses éclats »*, n°2, 2009.

الرجال على النساء الشابات أثناء التشغيل، باعتبار أنهن سيحملن وينجبن...

بل إن النساء أنفسهن أصبحن يستبقن هذا التمييز من خلال تبني طموحات أقل من الرجال، رغم كون قدراتهن الدراسية في البدء هي عموما أفضل من زملائهن الرجال.

وبعبارة أخرى، لا يكفي فتح إمكانية الولوج للأماكن من أجل خلق العدالة: فلا النماذج الثقافية التي هي في صالح الرجال، ولا اقتصاد الحياة الأسرية قد تأثر بفضل هاته الدمقرطة الظاهرية.

وفي نهاية المطاف، فالنساء حتى وإن اشتغلن، حتى وإن كن أكثر استقلالية، فهن يتقاضين أجورا أقل، وهن الأكثر عرضة للبطالة وللهشاشة مقارنة بالرجال.

أما الآلية الثانية فهي تقترب من التطور المنفصل الذي هو أحد أشكال التمييز العنصري الاجتماعي.

فوصول النساء للأماكن التي سمح لهن بها في سوق الشغل لم يضعف فعليا التحديد الجنسي للشغل. فإذا كان الشغل ليس له جنس، فإن له نوع :

هناك الكثير من المهن التي هي ذات طبيعة نسائية أو رجالية. فالممرضون في غالبيتهم نساء وكذا بالنسبة لأمناء الصناديق والمساعدون الاجتماعيون، في حين أن عمال البناء هم رجال، وكذا بالنسبة للمهندسين والنواب البرلمانيين، فهم رجال غالبا.

لما تستثمر النساء في وظيفة ما، يبدو الأمر كما لو أن الرجال لا يرغبون فيها: في حين أنها لما تؤنث تبدو كما لو أن قيمتها قد نزلت. وهو الحال بالنسبة لمهن التدريس حاليا، ومستقبلا بالنسبة لمهن الطب المؤهلة.

وبالرغم من التقدم الحاصل في ميدان العدالة، إلا أن عالم الإنتاج والسلطة يظل عالما للرجال، في حين أن عالم الخدمات والعلاقات الاجتماعية وعالم الرعاية عموما، يظل عالما للنساء.[46]

فثقل الصور النمطية عند الرجل والمرأة يلعب دورا مهما في هذا التقسيم من دون شك.

لكن يمكن أن نفكر أيضا بأن اختيارات النساء عموما يؤخذ فيها بعين الاعتبار المواءمة ما بين الحياة الأسرية والحياة المهنية، وهو الأمر الذي يسهل في مهن التعليم أكثر منه في ميادين الخدمة العمومية.

سواء اعتبر هذا الوضع الذي تعيشه النساء معاناة غير عادلة أو وضعا طبيعيا مقبولا، فإن التفاوتات التي تخضع لها النساء تظل تسلط الضوء على البعد المحافظ لنموذج الأماكن.

إن الأدوار التي خصصت لهن في الحياة الخاصة تتعارض مع مساواة حقيقية في الأماكن بالشغل وفي الفضاء العمومي.

وهذه التفاوتات تشرعن للانزلاق نحو نموذج العدالة الاجتماعية المتمركز على الصراع ضدا على التمييز ومعيقات الفعالية.

التمييز والهويات

تتمظهر مساواة الأماكن انطلاقا من ميكانيزمات الاندماج التي تفترض ذوبان المهاجر في الثقافة المحلية قبل أن يصل إلى درجة المساواة والاعتراف بتضامنه الوطني الفعلي.

وقد تمت إعادة النظر في هذا النموذج حاليا. فالسلسلة الطويلة لأعمال الشغب في الضواحي منذ 1980، والمكانة التي يحتلها الشباب

46- Voir par exemple C. Gilligan, *Une voix différente : pour une éthique du care,* Paris, Flammarion, 2008 ; et J. Tronto, *Un monde vulnérable, pour une politique du care*, Paris, La Découverte, 2009.

«المنحدر من الهجرة» في النقاشات السياسية تدل على أن البوتقة الفرنسية قد تغيرت.

فكون هذا الشباب، الفرنسي مثل الآخرين، لا يزال ينعت بذوي الأصول المهاجرة، يكفي للبرهنة على تهافت نموذج العدالة الاجتماعية المتبنى.

ويمكن أن نشرح هذا الأمر من خلال سببين:

الأول ويتعلق بضعف الآلية الاقتصادية التي كانت تخص المهاجرين بأعمال شاقة يرفضها العمال الفرنسيون. بحيث أن هاته المحنة كانت بمثابة شرط قبل أي ارتقاء اجتماعي مفترض لهم.

لكن حاليا، ليست المصانع وحدها هي التي لا تمنح هذا النوع من الأماكن لأبناء العمال المهاجرين، بل أيضا هؤلاء الشباب أنفسهم يفكرون بطريقة مختلفة، ويعتبرون أنفسهم قد تماهوا مع الثقافة الفرنسية لدرجة تجعلهم غير معنيين بتلك الوظائف التي خصصت لآبائهم.

لكن بالموازاة مع ذلك، فهم ضحايا للتمييز الذي يحجب عنهم إمكانية الوصول للأماكن التي يعتبرون أنفسهم مؤهلين لها.

سواء تعلق الأمر بالباكلوريا أم بشواهد أعلى، فالبطالة بين الشباب المغاربي هي ضعف البطالة بين الشباب الفرنسي المنحدر من آباء ازدادوا بفرنسا (28% في مقابل14%)[47].

وما دام سكنهم يكون غالبا في أحياء كالمعازل، تتمركز فيها كل الصعوبات الاجتماعية، وينظر لهم باعتبارهم مهاجرين، فإن العنصرية لا تعاش فقط كتجربة مألوفة، بل إن المعنيين بالأمر يصبحون يتحددون إنطلاقا من المحدد الإثني والعرقي.

47- C. Tavan, *INSEE première*, n° 1042, 2005.

فهم يعيشون في أحياء العرب والسود ويرتادون مدارس السود والعرب... إلخ. ومن تم فهم يحملون معهم هاته الهويات التي يتم تذكيرهم بها باستمرار.

أبناء المهاجرين لم تعد لهم أماكن في المجتمع، ولا حتى الأماكن التي شغلها آباؤهم، بل ولا حتى أماكن الشباب الذين يتقاسمون معهم نفس القيم والطموحات.

فنموذج الهجرة الذي اعتبر كمسار يتحول المهاجر عبره تدريجيا إلى مواطن، قد تم استبداله بتكوين الأقليات غير القادرة على الاندماج في المجتمع، والتي تعيد إنتاج مسار الإقصاء التي هي ضحيته[48].

لقد أصبحت فرنسا تقترب من الولايات المتحدة الأمريكية، التي يعتبر الكثيرون أنها تؤسس لنموذج متعارض يستحيل تبنيه في بلد ذي التقاليد الجمهورية.

إن رفض رؤية هاته الأمور على علاتها، يحول دون تبني سياسات عمومية فعالة في هذا المجال.

أما التحول الثاني أو السبب الثاني، فهو يتجلى في تكوين مجتمعات وطنية ذات الثقافات المتعددة. فالعديد من المجموعات تختار العيش والعمل بفرنسا دون التخلي عن ثقافاتها الأصلية ولا عن هوياتها.

بفرنسا كما بغيرها يتكون الشتات المرتبط بقوة بالبلد الأصلي. ففي كل مكان تتكون أقليات دينية وأنشطة اقتصادية إثنية تساهم في الإقتصاد الوطني وفي عولمة التبادل.[49]

48- هذا لا يعني أن إجراءات الادماج قد توقفت، لكن أقل ما يمكن قوله هو أنها لم تعد تشمل جميع المهاجرين.

49- A. Tarrius, *La Mondialisation par le bas,* Paris, Balland, 2002.

وفي مواجهة هاته التوجهات بدأت تظهر تيارات شعبوية وأخرى جمهورية تدافع عن هيمنة الثقافات الوطنية، ولكن من دون الاعتراض على تكوين أقليات ثقافية أو دينية تشجب آلاف أنواع التمييز وتطالب بحق الاعتراف بثقافة وهوية كل مواطن.

فتكوين الأقليات الذي هو مفروض بقدر ما هو مختار، يضعف بشكل محسوس نموذج مساواة الأماكن.

لقد أصبحت للأماكن ثقافات وألوان، وفي هاته الحالة ينزلق صراع العدالة الاجتماعية من الصراع حول مساواة الأماكن إلى الصراع من أجل مساواة الولوج لكل الأماكن.

والرهان المركزي لكل أنواع الصراع هاته، هو التأسيس لتمييز إيجابي، في الوقت الذي تخضع فيه الأقليات للتمييز السلبي. بحيث يلاحظ تمركزها في مناطق حضرية معينة ومعاناتها من تنميط عرقي هو الأقل تشكيكا.[50]

هنا يكون النقد الموجه لمساواة الأماكن يتعلق خاصة بتطبيقات ونتائج هذا النموذج، أكثر من مبادئه وقيمه.

وبعد تقليص التفاوتات، أصبحت فعالية وشرعية هذا النموذج في حالة تقلص بل ونزول.

أما النقد التالي فهو لا يصدر فقط عن اليمين الليبرالي أو الأشخاص الأكثر ثراء:

نموذج مساواة الأماكن هو ملائم لمن يتوفرون على مواقع مؤمنة. إضافة إلى كون هذا النموذج يخلق أنواعا من الزبونية والجمود الذي يعيق الإنتاجية ويضعف الثقة ودينامية الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

50- R. Castel, *La Discrimination négative*, Paris, Seuil/*La République des Idées*, 2007

فهم يعيشون في أحياء العرب والسود ويرتادون مدارس السود والعرب... إلخ. ومن تم فهم يحملون معهم هاته الهويات التي يتم تذكيرهم بها باستمرار.

أبناء المهاجرين لم تعد لهم أماكن في المجتمع، ولا حتى الأماكن التي شغلها آباؤهم، بل ولا حتى أماكن الشباب الذين يتقاسمون معهم نفس القيم والطموحات.

فنموذج الهجرة الذي اعتبر كمسار يتحول المهاجر عبره تدريجيا إلى مواطن، قد تم استبداله بتكوين الأقليات غير القادرة على الاندماج في المجتمع، والتي تعيد إنتاج مسار الإقصاء التي هي ضحيته[48].

لقد أصبحت فرنسا تقترب من الولايات المتحدة الأمريكية، التي يعتبر الكثيرون أنها تؤسس لنموذج متعارض يستحيل تبنيه في بلد ذي التقاليد الجمهورية.

إن رفض رؤية هاته الأمور على علاتها، يحول دون تبني سياسات عمومية فعالة في هذا المجال.

أما التحول الثاني أو السبب الثاني، فهو يتجلى في تكوين مجتمعات وطنية ذات الثقافات المتعددة. فالعديد من المجموعات تختار العيش والعمل بفرنسا دون التخلي عن ثقافاتها الأصلية ولا عن هوياتها.

بفرنسا كما بغيرها يتكون الشتات المرتبط بقوة بالبلد الأصلي. ففي كل مكان تتكون أقليات دينية وأنشطة اقتصادية إثنية تساهم في الإقتصاد الوطني وفي عولمة التبادل.[49]

48- هذا لا يعني أن إجراءات الادماج قد توقفت، لكن أقل ما يمكن قوله هو أنها لم تعد تشمل جميع المهاجرين.

49- A. Tarrius, *La Mondialisation par le bas,* Paris, Balland, 2002.

وفي مواجهة هاته التوجهات بدأت تظهر تيارات شعبوية وأخرى جمهورية تدافع عن هيمنة الثقافات الوطنية، ولكن من دون الاعتراض على تكوين أقليات ثقافية أو دينية تشجب آلاف أنواع التمييز وتطالب بحق الاعتراف بثقافة وهوية كل مواطن.

فتكوين الأقليات الذي هو مفروض بقدر ما هو مختار، يضعف بشكل محسوس نموذج مساواة الأماكن.

لقد أصبحت للأماكن ثقافات وألوان، وفي هاته الحالة ينزلق صراع العدالة الاجتماعية من الصراع حول مساواة الأماكن إلى الصراع من أجل مساواة الولوج لكل الأماكن.

والرهان المركزي لكل أنواع الصراع هاته، هو التأسيس لتمييز إيجابي، في الوقت الذي تخضع فيه الأقليات للتمييز السلبي. بحيث يلاحظ تمركزها في مناطق حضرية معينة ومعاناتها من تنميط عرقي هو الأقل تشكيكا.[50]

هنا يكون النقد الموجه لمساواة الأماكن يتعلق خاصة بتطبيقات ونتائج هذا النموذج، أكثر من مبادئه وقيمه.

وبعد تقليص التفاوتات، أصبحت فعالية وشرعية هذا النموذج في حالة تقلص بل ونزول.

أما النقد التالي فهو لا يصدر فقط عن اليمين الليبرالي أو الأشخاص الأكثر ثراء:

نموذج مساواة الأماكن هو ملائم لمن يتوفرون على مواقع مؤمنة. إضافة إلى كون هذا النموذج يخلق أنواعا من الزبونية والجمود الذي يعيق الإنتاجية ويضعف الثقة ودينامية الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

50- R. Castel, *La Discrimination négative*, Paris, Seuil/*La République des Idées*, 2007

فتعميم التعليم كانت نتائجه مخيبة للآمال، كما أن النساء والاقليات الملاحظة لا تجد ذاتها في نموذج للعدالة الاجتماعية محايد أمام التمييز، بل وفي أغلب الأحيان هو نموذج محافظ أكثر مما يصرح به.

نموذج مساواة الأماكن لم ينكث فقط وعوده، بل هو خلق حالات جديدة من التظلمات.

أليست الهيمنة التدريجية لنموذج آخر من العدالة وهو مساواة الحظوظ، ليس إلا تجسيدا لاجتياح الكوكب الأرضي من طرف موجة عارمة من الليبيرالية منذ ثلاثين سنة خلت ؟

الفصل الثالث

مساواة الحظوظ

منذ البدء، ساهم نموذج مساواة الحظوظ في المشروع الديمقراطي الحداثي. بل يمكن أن يكون أكثر حضورا من نموذج مساواة الأماكن، وذلك لأنه متبنى من طرف البورجوازية والنخبة التي ترغب في هدم معيقات النظام القديم المتعارضة مع مطامحهم.

اضافة لذلك فالأنوار تعتبر بأن المساواة هي مساواة سياسية وحرية تعبير أكثر منها مساواة اجتماعية.

لقد أنهت الثورة الفرنسية عهد الأنظمة القديمة لكي يستطيع كل فرد الوصول لكل الوظائف التي يستحقها، وبغض النظر عن أصله.

كما أدى القضاء على الفيودالية إضافة للقوانين الجديدة إلى تهديم أسس النظام القديم والإعلان عن سيادة مساواة الحظوظ.

ولم ينتج هذا الوضع الجديد إعادة النظر في التفاوتات الاجتماعية، ولكنه يمنح لكل فرد إمكانية الولوج لكل الأماكن الإجتماعية، حتى وإن كانت غير متساوية.[52]

رغم أن التأريخ الماركسي قد اعتبر بأن هناك تعارضا ما بين هذا المبدأ البورجوازي وطموحات المساواة لبعض الفئات، إلا أنه يبدو من العقلاني اعتبار كون مساواة الحظوظ إلى جانب مساواة الأماكن، هما السبيل الثاني لإيجاد حل للتناقض الحرج الذي تعرفه المجتمعات الديمقراطية الليبرالية،

P. Savidan, *Repenser l'égalité des chances*, Paris, Grasset, 2007 -52

التي تجد نفسها مضطرة للجمع ما بين المساواة الأساسية للمواطنين والتفاوتات الإجتماعية الناتجة عن أداء الإقتصاد والحريات الفردية.[53]

من المؤكد أن اليسار يفضل مساواة المواقع على مساواة الحظوظ، إلا أنه لا يتخلى نهائيا عن هاته الأخيرة: يشهد بذلك دفاعه المستميت عن الجدارة والإستحقاق بمدرسة الجمهورية. وهو نموذج يتمظهر من خلاله الصراع ضد الامتيازات.

حاليا يلاحظ أن مساواة الحظوظ مطلوبة عند اليمين وكذلك عند اليسار، إنها في قلب أغلب النظريات حول العدالة، ابتداء من نظرية راولس.[54]

إن الاستبدال التدريجي لمساواة الحظوظ بمساواة الأماكن ليس مجرد تأريخ للأفكار الاجتماعية والسياسية: بل هو أمر يفضي إلى تحول عميق في تمثلات الحياة الاجتماعية، وكذا بالنسبة للفاعلين والآليات.

خيال إحصائي

إن مساواة الحظوظ ترتكز بالأساس على نوع من التخيل، وعلى نموذج إحصائي يفترض أنه مع كل جيل يتوزع الأفراد بشكل متوازن على جميع أصعدة البنية الاجتماعية مهما كانت مصادرها وشروطها الأساسية.

ولا يتم المس بتراتبية الأماكن والمراتب الاجتماعية، لكن الأفراد الذين يحتلون هاته الأماكن ينبغي أن تكون أصولهم الاجتماعية متنوعة، بناء على نموذج الحركية الكاملة.

ففي المجتمع المتكون من 30 بالمائة من العمال، و10 بالمائة من الأقليات البارزة و50 بالمائة من النساء، تفترض مساواة الحظوظ أن التفاوتات في المداخيل وفي شروط الحياة التي تفصل كلا من هاته المجموعات، تتوقف عن كونها غير عادلة لما يكون لكل هؤلاء نفس الحظوظ لتحقيق الخلاص منها.

-53 M. Gauchet, *La Démocratie contre elle-même*, Paris, Gallimard, 2002

-54 J. Rawls, Théorie de la justice, Paris, Seuil, 1987.

وما دمنا دائما نفترض بأن الأفراد إما متساوين أو أن قدراتهم الأساسية موزعة بشكل عشوائي، فينبغي في النهاية تحقيق التوزيع العادل على جميع المستويات بالمجتمع.

وقد أصبحت هاته المقاربة ملحة بقدر مساواة الأماكن، لأنها تفترض كون الموروث والاختلاف في التربية قد تم تجاوزهما ليصبح الاستحقاق الفردي منتجا لتفاوتات عادلة.[55]

من المؤكد أنه لا يمكن تصور مساواة تامة وكاملة للأماكن. لكن مع ذلك فهذا النموذج يتم توظيفه، وهو يستمد قوته من النقد الاجتماعي الذي يرفض الحصة المنخفضة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية المخصصة للنساء ولأطفال العمال وأطفال المهاجرين وكذا للمعاقين.

ففي الوقت الذي يرفض فيه النقد باسم الأماكن االفرق ما بين مداخيل المدراء والمأجورين البسطاء، يقوم النقد باسم الحظوظ برفض ضعف تمثيلية النساء والأقليات ضمن المجموعات المسيرة.

إن الحلم بالحياة السياسية، بالمدرسة وبعالم الشغل يوجد في كل مكان. وفي كل هاته الميادين نجد أن هناك العديد من القوانين ومن الاحتياطات قد تم أخذها بعين الاعتبار من أجل السعي لتكافؤ الفرص.

فهاته المعركة ليست جديدة، ولكنها عرفت وتيرة متسارعة خلال السنوات الأخيرة، وذلك باسم التنوع.

فإعطاء الأولوية للتلاميذ أبناء الفئات المحرومة والمنحدرين من الأقليات، من أجل ولوج كبريات المدارس يعمل على الرفع من مساواة الحظوظ.

كما أن قانون التكافؤ يتطلب تمثيلية منصفة للنساء بعالم السياسة.

وبعد تبين أن العنصرية قد أصبحت أمرا مألوفا بعالم الشغل بسبب التمييز والشتائم والنكت المشككة أثناء التشغيل[56]، فقد تم التوقيع على

55- voir J. *Frazier Wall, Andrew Carnegie,* Pittsburg, University of)
(Pittsburg Press, 1989

لم يكن أندري كارنيجي أحد المعادين للرأسمالية، ولكنه مع ذلك اقترح أن لا يترك لأبنائه سوى المال الضروري لحياة بسيطة، وأن يترك ثروته للمجتمع من خلال المؤسسات.

56- P. Bataille, *Le Racisme au travail*, Paris, La découverte, 1997.

تنشر جمعية «النجدة ضدا على العنصرية» بانتظام تقارير تؤدي إلى نفس النتائج.

اتفاق ما بين التنظيمات النقابية وأرباب العمل، حيث تم الاعتراف بالمساواة أثناء التشغيل والتعيين والتعويضات والتكوين المهني والتطوير الوظيفي، ومن دون تمييز حسب اللقب أو المظهر الخارجي أو مقر السكنى.

فمعاهدة أمستردام لسنة 1997 تجعل من الصراع ضدا على التمييز مبدأ أساسيا للعدالة الاجتماعية.

فمختلف السلطات، ومن بينها السلطة العليا للصراع ضدا على التمييز وللدفاع عن المساواة، قد تم تكليفها بالصراع ضد كل أنواع التفاوت.

ينبغي التذكير بأن كل هاته التدابير والأجهزة المستعملة، تهدف إلى التقليص من التمييز أثناء ولوج الأماكن، من دون الطعن في الترتيب المسبق لهاته الأماكن، بحيث لا يتم رفض التراتبية المدرسية ولا تراتبية المأجورين ولا ثمن المسكن، ولا تراتبية السلط السياسية والمهنية.

فالنقاش الدائر اليوم، يؤدي إلى اختلاف أطراف عدة، مثل الجمعيات ومتخصصي الديموغرافيا والمنتخبين والسوسيولوجيين. والهدف هو معرفة هل ينبغي أن تأخذ مختلف الإحصائيات بعين الاعتبار معايير أخرى للقياس مثل لون البشرة والأصل الإثني والدين...إلخ، وذلك لكون المعايير المأخوذ بها مثل: المداخيل والأنشطة المهنية، قد بنيت منذ مدة طويلة، حين كان نموذج مساواة الأماكن هو وجه العدالة المسيطر.

ويبين حجم هاته النقاشات إلى أي حد يحضر التخيل الإحصائي لنموذج مساواة الحظوظ في قلب نموذج العدالة الذي يفرض نفسه على مجموعة من الأفراد والجماعات الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا تمييز معين.

ويقاس هذا الظلم بناء على سمات متنوعة مثل الجنس والخصائص الإثنية والجسدية والثقافية...إلخ.

وقد حددت ناتان كلازر[57] بواسطة نموذج إحصائي تطبيقي دقيق للغاية، مبادئ سياسية تسمح بقياس دقيق لحظوظ الفرد، وذلك للفصل ما

57- Nathan Glazer

بين المعيقات الموضوعية لمساواة الحظوظ وما يتعلق بالفرد نفسه من قدرة ورغبة في المحاولة للوصول للحظ.[58]

باختصار يتعلق الأمر بالقياس العلمي للاستحقاق من خلال الفصل ما بين الحتمية الاجتماعية والمسؤولية الفردية.

فتدفق البيانات والقياسات والقوانين والأجهزة المخصصة لمساواة الحظوظ يعني على الأقل ثلاثة أشياء:

فهذا التدفق المتحدث عنه يعاقب أولا حدود ونقاط ضعف نموذج مساواة الأماكن:

فأولائك الذين يتحدثون باسم الحظوظ (أو أولائك الذين يتحدث هذا النموذج باسمهم)، هم المتروك أمرهم لحساب مساواة الأماكن.

ثانيا، هذا النموذج يؤدي إلى تحولات عميقة في تمثلات المجتمع، مادام يخلق فاعلين اجتماعيين ظلوا من قبل مختفين وصامتين. بهذا المعنى فهو يؤثر على عمليات التمثل السياسي ويرسم عقدا اجتماعيا آخر.

ثالثا، لابد أن نلاحظ أن نموذج مساواة الحظوظ يفرض نفسه لما تكون الأماكن قليلة: فعندما تبدو الحياة الاجتماعية كلعبة الكراسي الموسيقية، نناقش فقط طرق الحصول على الكراسي وعدالة الحكم، ولا نهتم بعدد الكراسي.

ينبغي أن يتوفر كل فرد على نفس الحظ في النجاح، وأن تنتج اللعبة تفاوتات عادلة في التنافسية، وغير قابلة للنقاش.

التمييز والأقليات

ترتبط مساواة الحظوظ بتمثل المجتمع في إطار من التراتبية الاجتماعية والمهنية: فتتحدد الأماكن بمعزل عن من يشغلها. وفي المقابل تقوم مساواة الحظوظ بتحديد المجموعات الاجتماعية من خلال مفهومي التمييز والمعيقات. أي من خلال الحظوظ الموضوعية التي تخول لهم الوصول لكل المواقع الاجتماعية.

58- N. Glazer, *Affirmative discrimination. Ethnic Inequality and Public Policy*, New York, Basic Book, 1987

وبلغة أخرى، يصبح العمال هم الطبقة المحرومة التي تتحدد من خلال ضعف الفرص المناسبة لها، ومن خلال مجموع المعيقات التي تحد من حركيتها وارتقائها الاجتماعي، أكثر مما تتحدد من خلال صعوبة عملها أو استغلالها.

ومن ثم تعتبر الأحياء الشعبية، أحياء للمحرومين، أحياء صعبة وحساسة. وبمعنى أوسع، يلاحظ نوع من التعميم لهاته النظرة على الفئات الشعبية لصالح مفاهيم فضفاضة تهيمن عليها عوامل اقتصادية، ثقافية واجتماعية، تحرم الأفراد، وخاصة الأطفال من الحظ في الارتقاء الاجتماعي.

وقد وسع نموذج مساواة الحظوظ هذا التمثل ليشمل كافة مجموعات الضحايا بسبب الهوية أو التمييز الذي يقضي على الحظ في الارتقاء إلى أفضل الأماكن.

تعاني النساء من التمييز، سواء كن عاملات أم أطرا، كما يدل على ذلك المستوى المتدني لتمثيليتهن بين المجموعات القيادية، إضافة للمعيقات الخاصة التي تواجههن باستمرار.

وفي نهاية المطاف، يفهم المجتمع كفسيفساء من المجموعات التي تتحدد من خلال الحظوظ أكثر من تحددها من خلال الأماكن. وبدقة أكبر، فتحديد الأماكن يتم من خلال مفاهيم الحظوظ.

كما يؤدي هذا التمثل للتظلمات الاجتماعية إلى الصراع ضدا على التمييز. وهو صراع يمكن توجيهه بطريقتين مختلفتين:

الأولى تهدف لضمان مساواة الولوج للمصالح والخدمات التي يحرم منها الذين يعانون بحدة من التمييز. وفي هاته الحالة ينبغي فتح أبواب المؤسسات والتأكد من إنصاف عمليات الاختيار، ثم تجهيز الفضاء العمومي من أجل توفير إمكانيات العلاج والتثقيف والتنقل و بنفس المستوى كما هو بالنسبة لجميع المواطنين.

ففي واقع الأمر تقوم هاته السياسة بتمديد صلاحية نموذج الجمهورية الفرنسية الذي تم اختياره منذ القرن التاسع عشر، وهو يتكيف جيدا مع نموذج مساواة الأماكن، الذي يجد شرعيته بطريقة أخرى.

أما التوجه الثاني، الذي اعتبر منذ مدة متناقضا مع التوجه الأول، فهو يرتكز بالأساس على مبدأ التعويض.[59]

وفي هاته الحالة ينبغي أن يتم الأخذ بعين الاعتبار للتمييز الخاص، واقتراح سياسات موجهة من أجل وضع شروط للمنافسة المنصفة.

فيصبح من المهم قياس التمييز، سواء من خلال الإحصائيات أو من خلال الإختبار، من أجل وضع سياسات للتمييز الإيجابي القادر على القضاء على التمييز الذي يعتبر طبيعيا.[60]

مثلا يمكن وضع كوطا لتفضيل هذه المجموعة أو تلك، من أجل الرفع من حضورها في بعض الميادين الاجتماعية. كما يمكن خلق بعض الأجهزة للدعم، كما هو معمول به في تخصص العلوم السياسية بالجامعة، من أجل الرفع من نسبة نجاح الطلبة الذين يقطنون بالضواحي.

لقد تراجع دور الفئات المهنية والاجتماعية التي تهتم بنموذج مساواة الأماكن، لتعوضها أقليات تصارع ضدا على التمييز.

لكن هاته الأقليات لا يتم تحديدها فقط انطلاقا من الإحتياج أو الإكراه الذي تعاني منه، بل إن التمييز يرتكز على صور نمطية سلبية يجب القضاء عليها.

فكما يطالب العمال بالمساواة باسم الإستغلال الذي يعانون منه، وباسم قيمة وشرف العمل الذي يقدمونه، ينبغي للأقليات أن تدافع عن خصائصها الاجتماعية والثقافية وتقدمها كقيم إيجابية بدل قبول الإقصاء بسببها.

ففي الوقت الذي يطالب فيه نموذج مساواة الأماكن بالتسامح أو الحياد، يقوم فيه نموذج مساواة الحظوظ بالجمع ما بين رفض التمييز والمطالبة بالاعتراف.

-59 D. Fassin, *« L'invention française de la discrimination »*, Revue française de sciences politiques, n° 52, 2002

-60 D. Sabbagh, *« L'affirmative action aux Etats-Unis : effets symboliques et stratégies de représentation »*, Revue Toqueville, vol. XIX n° 2, 1998

فالنساء والمهاجرون هم ضحايا ظلم مزدوج: لا يعانون فقط من التمييز أثناء العمل وفي الحياة اليومية، بل إن هوياتهم غير معترف بإيجابيتها ولا بمساواتها مع الآخرين.

ولهذا السبب ارتبط صراع نموذج مساواة الحظوظ بالمعركة الثقافية التي تحارب الأشكال التاريخية للظلم.

فمختلف الفلسفات الاجتماعية ليست بالضرورة نتائج حتمية لمساواة الحظوظ، لكن من الواضح أن هذا النموذج يستطيع أن يفتح لها فضاءات أوسع مقارنة مع ما يقدمه نموذج مساواة الأماكن، ولكن في حدود نزول التمثلات المجتمعية من الحديث عن الطبقية إلى الاهتمام بالأقليات .

إن مشكل الإعتراف بالهويات الثقافية يطرح بحدة لدرجة تجعل الأقليات تربط ما بين التمييز وهاته الهويات الثقافية.

ينبغي تحديد مكانة هاته الهويات الثقافية بعد الإعتراف بوجودها.

وهنا يطرح السؤال التالي: أليس هذا التحديد والإعتراف هونتيجة للتمييز؟[61]

المجتمع النشيط والمسؤولية الشخصية

ترتبط مساواة الأماكن بصورة المجتمع الوظيفي (كما تقول الدوركهايمية والماركسية)، حيث تشكل الأماكن منظومة للاستغلال. فينتج عن ذلك، وبفضل سياسات عمومية عالمية، تبني المجتمع لعقد اجتماعي شامل لكنه يظل يتسم نسبيا بالعمومية.

في حين أن نموذج مساواة الحظوظ يقوم بتغيير هاته الصورة. مادامت الحظوظ تهم الأفراد، فهم مطالبون بالحركية من أجل الإستحقاق.

-61 C. Taylor, *Multiculturalisme : différence et démocratie*, Paris, Flammarion, 1997 ; W. Kymlicka, La citoyenneté multiculturelle Vers une théorie libérale du droit des minorités, Paris, La Découverte, 2001 ; M. Walzer, *Pluralisme et démocratie*, Paris, Esprit, 1997

فينتقل تحدي الحياة الاجتماعية من المؤسسات إلى الأفراد المطالبين بالرغبة في النجاح وبتفعيل حظوظهم.

فالأماكن ليست مواقع مضمونة، بقدر ما هي فرص وإكراهات، موارد ومعيقات، شبكات ورؤوس أموال. ومن تم فالمجتمع لا يعتبر في هاته الحالة، كنظام أو كترتيب عادل ومتكامل، بل يصبح كنشاط يستمد ديناميته وتماسكه من نشاط الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم.[62]

بهذا المعنى يكون مجتمع الحظوظ أكثر نشاطا وفعالية، لأنه يضع الأفراد في تنافسية مستمرة من خلال ربط الشغل بكفاءات ومواهب الكل، ولأن هناك دينامية وليس نظاما أو ترتيبا معينا.

تجعل مساواة الحظوظ من السياسات الاجتماعية العالمية سياسات موجهة و ممركزة حول جماهير ومخاطر وحظوظ .

فتكون المساعدات مقابل مسؤوليات والتزامات، ويتم تقديم الدعم ومنح الحظوظ لما يكون هناك قبول للحركية وللتصرف وللانخراط في مشاريع .

بالنسبة لنموذج مساواة الحظوظ، لا أحد ينبغي أن يكون ضحية سلبية، فالمساعدة الاجتماعية ليست حقا يسحب من الدين الاجتماعي، بقدر ما هي عمل يستهدف وضع المستفيد أمام مسؤولياته.

فالدخل الأدنى للإدماج[63] إضافة لضرورة إدماجه للأفراد المستفيدين منه، يظل أهم نتيجة يحققها هذا النموذج.

وقد قامت سياسات التأمين المرن بالدفع به إلى الأمام، في حين يقوم دخل التضامن النشط [64] بإتمام الإنجاز. حيث أن هذا الدخل الجديد يفترض النشاط مقابل التضامن.

فالعدو هو المساعدة أو الصدقات. وفي دول أخرى أكثر ليبيرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا، يتم رسم سياسات منح أساسية

-62 F. Dubet, *Le travail des sociétés,* op.cit
-63 RMI (Le revenu minimum d'insertion)
-64 RSA (Revenu de solidarité active)

ترتكز على تقديم المصلحة لمن هم أقل حظا، وذلك لكي يقوموا باستغلالها بكل مسؤولية من أجل نيل حظوظهم.

فالمساواة الجديدة حسب جيدن تتموقع ضمن هذا النموذج، بحيث تتم مساعدة من يرغبون في مساعدة أنفسهم، ويتم دفع الأفراد للتطور أكثر مما يتم توفير الأماكن لهم.[65]

مع نموذج الحظوظ، يعوض العقد الاجتماعي الشامل ليترك مكانه للعقد الفردي.

وبإيحاء من طوماس بين[66] ونظريته بخصوص المنح الأساسية، يقترح مجموعة من رجال الاقتصاد وعلم الاجتماع إعطاء كل شاب أمريكي 80000 دولار كتعويض عن استفادة الاجيال السابقة من دولة الرعاية الاجتماعية.[67]

وبهذا المبلغ يمكنه أداء مصاريف دراسته وأسفاره وحتى الكماليات الأخرى إن شاء.

وبعد ذلك يكون «مخططنا يبحث عن العدالة من خلال ترسيخها في القيمة الرأسمالية الأهم : الملكية الخاصة. فهو يفتح الباب لمجتمع أكثر ديموقراطية وحرية»[68]

فالمنح المقدمة للأسر، ببعض الولايات الأمريكية، لاختيار دراسات أبنائهم، أو الاعانات الممنوحة لكل الشبان الذين يتجاوزون 18 سنة بالدانمارك، تتقاسم نفس النموذج.

في البدء يتم تحقيق التوازن ما بين الحظوظ، لكن فيما بعد يلاحظ أن التفاوت ما هو إلا نتيجة لاستعمال معين لهاته الموارد من طرف الأفراد، ونتيجة لاختياراتهم الحرة والمختلفة. ومن تم تصبح تلك التفاوتات عادلة.

-65 F. Faucher-King, P. Le Galès, Tony Blair, 1997-2007. *Le bilan des réformes,* Paris, Presses de Sciences-Po, 2007 ; A. Giddens, P. Diamond (dir), *The New Egalitarianism,* Cambridge Polity Press, 2005

-66 Thomas Paine.

-67 L'Etat-providence.

-68 B. Ackerman, A. Alstott, *The Stakebolder Society,* New Haven Yale University Press,1999 (cité par J. Damon, Questions sociales. Analyses (anglo-saxonnes. Socialement incorrect, Paris, PUF, 2009, p . 43

يرتبط العقد الاجتماعي بضمان المساواة الأساسية، وبعد ذلك لا توجد سوى تعاقدات فردية، تكون فيها المبالغ منسجمة مع الوضعيات.

ويرى الراديكاليون بأن تلك وسيلة لتقويض نظام دولة الرعاية الاجتماعية.[69]

لكننا نكون مخطئين حين لا نرى في هاته السياسات سوى آلة حربية نيوليبيرالية.

يتعلق الأمر بالتقليل من نقاط ضعف دولة الرعاية الاجتماعية المبنية على مساواة الأماكن.

كما سيتعلق الأمر بإغفال النزوع للاستقلالية في مجتمعات تعتبر التحرر من الانتماء للمواقع الاجتماعية، والرغبة في أن يكون المرء سيد حياته، قيمة أساسية.

من نخبوية الجمهورية إلى مساواة الحظوظ

من المحتمل أن يكون المسؤولون عن السياسة التربوية، وزراء ونقابيون، يعتقدون أنه من الممكن فتح أبواب الإعدادي والثانوي أمام الكل مع الاحتفاظ بالنموذج القديم حيث يكون لكل فرد مكان محدد سلفا.

فهذا ما تدل عليه المقاومة الطويلة لنموذج بيداغوجي انتقائي، والحنين المترسخ لنخبوية الجمهورية.

لكن في الواقع، وقبل أن يطرح هذا المشكل، فالمدرسة قد تبنت نموذج مساواة الحظوظ بكل قوة.

إن المدرسة الديموقراطية، التي تبنت تعميم التعليم، تعتبر بأن كل التلاميذ ينبغي أن يجربوا حظوظهم بالاعدادي والثانوي: فتصبح المدرسة عبارة عن آلة مكلفة بتوزيع التلاميذ بناء على نتائجهم وعلى استحقاقاتهم.

69- C. Murray, In Our Hands ? *A Plan to Replace the welfare State,* Washington, AEI Press, 2006

إنها غير ملزمة بتوجيه كل تلميذ نحو المكانة التي هي مخصصة له، بقدر ما ينبغي توزيع التلاميذ المتساوين نظريا في أماكن اجتماعية غير متساوية، وباسم المنافسة المنصفة.

ينبغي أن تحقق المدرسة الحلم الاحصائي لمساواة الحظوظ من خلا ل إعادة النظر في كل الأوراق مع كل جيل على حدة. لكن لتحقيق ذلك، يجب المحو النهائي لآثار التفاوتات الاجتماعية على قدرات وكفاءات التلاميذ.

منذ 1960، لوحظ الاتفاق ما بين سوسيولوجيا التربية والنقد المدرسي حول معيار العدالة الذي يعتبر أن توزيع الكفاءات المدرسية وتكوين النخب، يظل مرتبطا بثقل المحددات الاجتماعية والأسرية للتلاميذ.

لكن بعيدا عن هذا الفشل، فإن مدرسة مساواة الحظوظ ، مدرسة الاستحقاق، قد أصبحت مصدرا للأحكام القاسية.

ينظر لمسار التلاميذ باعتبارهم متنافسين أندادا أكثر منهم حلفاء: يجب عليهم التميز ضمن الأغلبية، بناء على الاستحقاق لا غير.

النجاح للأفضل، تلك هي الجملة التي تلخص نظام هذا السباق الدراسي.

فلقد أنتجت مدرسة مساواة الحظوظ سياستين كبيرتين :

ترتكز السياسة الأولى على تجانس العرض المدرسي. فلمدة أربعين سنة تقريبا، تم فتح آلاف الإعداديات ومئات الثانويات وجامعات جديدة لها امتداد عبر ملحقات لامركزية.

تفترض مساواة الحظوظ تأخر عملية الإنتقاء كلما طال أمد التكوين عبر الجذوع المشتركة، وكلما كان بإمكان كل تلميذ أن يجد بالقرب منه مدرسة قادرة على احتوائه وفي ظروف تشبه ظروف كل الآخرين.

وبذلك يكون نموذج الاستحقاق الجمهوري المخصص للمدرسة الابتدائية قد تم توسيعه وتحويله إلى مساواة للحظوظ.

نعي جيدا ارتباط التلاميذ والطلبة والمدرسين بهذا النموذ ج، وذلك لأن مساواة العرض تبدو شرطا أساسيا للعدالة.

و كل إصلاح يرمي للمس بهذا النموذ ج، مثل الرفع من ثمن الدراسة أو الإنتقاء المبكر أو ثقل المراقبة المستمرة في الباكلوريا، يكون مآله الرفض القوي.

ومادامت مساواة العرض المدرسي لا تلغي نهائيا التفاوتات المرتبطة بالنشأة، فقد تم وضع سياسات خاصة موجهة للتلاميذ الذين يعانون من الإكراهات الاجتماعية والثقافية.

من أجل تحقيق مساواة الحظوظ ينبغي أن يعطى أكثر لمن لهم أقل، وذلك لكي تكون تراتبية النتائج المدرسية غير قابلة للتشكيك.

من وجهة النظر هاته، يكون خلق «مناطق الأسبقية للتربية»[70] سنة 1981

وكذا مؤسسات «الطموح الناجح»[71]، هو انتقال حاسم على مستوى ترتيب المبادئ.

رغم أن فرنسا قد رفضت باستمرار سياسة الكوطا، فقد تم وضع مجموعة من الأجهزة الخاصة لدعم نجاح التلاميذ المتازين والمنحدرين من الطبقات الاجتماعية المحرومة. (مثلا لولوج المدارس الكبرى).

فحيثما تكون الإكراهات والمعيقات مهمة، تقوم وزارة التربية الوطنية، والإدارات والبلديات بوضع أجهزة الدعم المدرسي، التي تقدم تدابير لتحقيق العدالة ومنح فرص ثانية.

فالمدرسة ليست مطالبة فقط بتحقيق حلم مساواة الحظوظ، ولكنها مطالبة أيضا بإيجاد الحلول لمجموعة من المشاكل الاجتماعية.

بعد ثورات الضواحي لخريف ، كانت هناك العديد من التعليقات من طرف اليمين و اليسار، تؤكد على أن مساواة الحظوظ المدرسية هي الوسيلة الفعالة لإدماج الشباب وإطفاء غضبهم.

ونظيف أن نموذ ج العدالة هذا كفيل بتغيير النخبة وبالرفع من مستوى الثقة والدينامية بالمجتمع ، ومن تقوية الاقتصاد والتماسك الاجتماعي.

-70 Zones d'éducation prioritaires « (ZEP) » .
-71 « Ambition réussite »

إذن فنموذج مساواة الحظوظ جيد وفعال، ولذلك نجده في عمق السياسات المدرسية.

بل إن هاته المركزية تفرض نفسها على كل الفاعلين، سواء كانوا مع أو ضد الإصلاح. ففيما يتعلق بما هو مدرسي، تبرر كل الإنتقادات والقرارات باسم مساواة الحظوظ والاستحقاق المدرسي.

الجنس، النوع والكوطا

إن المرور من مساواة الأماكن لمساواة الحظوظ قد تم بشكل تدريجي بالنسبة لقضية المرأة.

إن المعيقات الشكلية التي تمنع الولوج للعديد من التكوينات والمهن قد تم التغلب عليها تدريجيا ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر.

فقد دخلت النساء مجالات ظلت مغلقة، مثل التعليم والطب والمناصب العليا بالخدمة العمومية والجيش... إلخ.

وبالرغم من أن النساء قد اشتغلن من قبل بالفلاحة والصناعة والأشغال المنزلية، إلا أن انفتاحهن هذا هو نتيجة التطور الذي عرفته دولة الرعاية الاجتماعية[72].

فدولة الرعاية هاته لم تمنح فقط الكثير من الوظائف في ميدان التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، بل أيضا تم فتح دور للحضانة ومدارس للتعليم ما قبل المدرسي، كما تم تقديم خدمات متنوعة، بما في ذلك المنح المالية.

وقد مكن ذلك النساء من العمل وفي نفس الوقت من أداء ضرائب تسهم في تمويل دولة الرعاية الاجتماعية[73].

كما كانت النساء هن أكبر مستفيد من عملية تعميم التعليم[74].

72- L'Etat-providence.

73- G. Esping Endersen, *Trois Leçons sur l'Etat-providence*, Paris, Seuil /La République des Idées, 2008

74- C.Baudelot, R. Establet, *Allez les filles* !, Paris, Seuil, 1992.

لكن فتح أبواب التكوين والشغل أمام النساء، لم يقلص من التفاوت ما بين الجنسين. فحتى في ظل غياب التمييز الواضح والمباشر اتجاههن، تبقى لعبة تراكم مجموعة من التوجهات الصغرى تؤدي إلى آثار حاسمة وإلى نوع من التمييز الموضوعي.[75]

وتحت تأثير تصاعد الحركات النسائية والإحصائيات التي تؤكد ظلمهن، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لمحاربة التمييز ولإرساء دعائم نموذج مساواة الحظوظ.

لكن الأمر الأكثر إثارة، هو وضع كوطا تفرض حدا أدنى من النساء في الحياة السياسية.[76]

فقد ترسخت تدريجيا فكرة ضرورة مناصفة النساء في أكبر عدد من الميادين. ففي العديد من الهيئات الرئاسية والمجالس النيابية، أصبح الهدف من البحث عن النساء هو تقديم الانطباع بالانفتاح، إضافة لمجموعة من التوافقات السياسية.

وقد أدى نموذج مساواة الحظوظ المطبق على النساء إلى تحويل الفصل ما بين الجنسين إلى تمثل الحياة الاجتماعية من خلال مفهوم النوع.

فليس الأشخاص هم وحدهم من لهم جنس معين، بل كذلك الأنشطة والثقافات والعلاقات أصبحت تكتسي طابع النوع.

كما أن توزيع النوع هو بالضرورة انعكاس للمشاركة، وبذلك يصبح الصراع من أجل مساواة الحظوظ معركة ثقافية مرتبطة بمعيار النوع.

75- O. Cousin, *« La construction des inégalités hommes-femmes dans l'entreprise. Une analyse de cas dans la métallurgie »,* Sociologie du travail, n°49, p. 195-219, 2007 ; C. Marry, Les Femmes ingénieurs. Une révolution respectueuse, Paris, Belin, 2004.

76- E. Lepinard, L'Egalité introuvable. La parité, les féministes et la République, Paris, Presses de Sciences-Po, 2005 ; J. Moussuz-Lavau, *Femmes-hommes, pour la parité*, Paris, Presses de sciences-Po, 1998.

سيكون من المبالغ فيه اعتبار المرور من الحديث عن الجنس إلى الحديث عن النوع ناتجا عن الانتقال من نموذج مساواة الأماكن إلى نموذج مساواة الحظوظ، لكن يلاحظ الارتباط القوي ما بين الظاهرتين.

إن الدول التي اختارت نموذج مساواة الحظوظ بطريقة أكثر راديكالية من فرنسا، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية والدول السكندنافية، هي الأخرى دول تطرح فيها إشكالية النوع بوضوح. يلاحظ ذلك أثناء الندوات الجامعية ومن خلال التشريعات المشجعة على المناصفة والرادعة للتحرش.

يمكن القول أيضا بأن النقد النسائي الذي تطور باسم مساواة الحظوظ قد اتسع ليتحول إلى نقد انثروبولوجي يصطدم بمعيار النوع.

ويستعمل هذا النقد في مختلف المجالات: داخل الحياة الأسرية وفي العلاقات العاطفية، وكذا بالشغل والفن والسياسة... إلخ.

السياسات العمومية والأقليات المرئية

لما ننتقل من نموذج مساواة الأماكن إلى نموذج مساواة الحظوظ، يصبح المهاجرون عبارة عن أقليات مرئية، نراها ونتعامل معها كذلك.

كما أنه عندما يتم تحقير أبناء المهاجرين بسبب أصولهم أو لون بشرتهم، ولما تصبح مؤهلاتهم وشواهدهم لا تسمح لهم بولوج كل المواقع، آنذاك تصبح المعركة ضد على التمييز والعنصرية أمرا ضروريا.

ينبغي تبني مجموعة من تدابير العدالة الخاصة من أجل ترسيخ الإنصاف الضروري لنموذج مساواة الحظوظ.

إن المخيال الجمهوري وذاكرة البوتقة الفرنسية تجعل مجتمعنا الفرنسي يرفض التمثلات التي تتم من خلال مفهوم الأقليات.

لكن مع ذلك، فالقوانين والممارسات تتحرك بوثيرة أسرع من التمثلات.

فمنذ مدة طويلة، وتحث غطاء السياسات العالمية الموجهة للأحياء الصعبة، تم اتخاذ تدابير خاصة وموجهة لشباب هاته الأحياء، بدءا مما

يسمى بالمناطق ذات الأولوية التربوية[77] التي يتم تحديدها انطلاقا من عدد التلاميذ ذوي الأصول المهاجرة، وصولا إلى أجهزة الإدماج وتدابير المساعدة على إيجاد الشغل، ثم المناطق الحرة[78] و سياسات المدينة التي تستهدف الأقليات المرئية منذ عشرات السنين ومن غير أن تذكر بذلك[79].

وعلى العموم فإنه يتم تبني التمييز الإيجابي من دون التصريح به.

لكن كيف يمكن تبني شيء آخر في وقت تكون فيه الأقليات المرئية ضحية التمييز السلبي بالشغل، بالسكن وأمام الشرطة؟

ففي الوقت الذي ينظر فيه لثورات المجال الحضري لسنوات 1980 و1990 على أنها ثورات اجتماعية لأسباب تتعلق بالبطالة والفقر، فإن عنف خريف 2005 اعتبر ثورة للأقليات المرئية ، على أساس أن فرنسا لا يمكنها أن تكون عنصرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد بدأت التدابير المشجعة على الإختلاف[80] منذ عدة سنوات، خاصة بعد كل صراع لاهوتي حول النموذج الجمهوري الفرنسي.

نذكر على سبيل المثال الخصومات حول الفولار الإسلامي وكذا الإحصائيات الإثنية.

ويعترف قانون 27 ماي 2008 بالتمييز اللامباشر، إلا أنه يقلب الدليل الذي يثبت التمييز من خلال إجبار القائمين به على تأكيد كونهم غير مذنبين.

77- Les zones d'éducation prioritaires (ZEP)

المناطق ذات الأولوية في مجال التربية هي المناطق التي توجد بها مؤسسات مدرسية تتوفر على وسائل إضافية ونوع من الاستقلالية من أجل مواجهة الصعوبات المكنة ذات الطابع المدرسي أو الاجتماعي، وبذلك يتم القطع مع طابع المساواة التقليدي الذي تتسم به المدرسة الفرنسية، من خلال تثبيت مبدأ إعطاء المزيد لمن يحتاج أكثر.

78- Une zone franche (en anglais free zone)

هي منطقة حرة، تقدم امتيازات مادية الهدف منها هو جلب الاستثمارات وتطوير النشاط الاقتصادي.

79- M. Doytcheva, Une discrimination positive à la française. Ethnicité et territoire dans les politiques de la ville, Paris, La Découverte, 2007.

80- P. Simon, « *Les statistiques, les sciences sociales françaises et les rapports sociaux ethniques et de 'race'* », Revue française de sociologie, 49(1), 2008.

وهناك أيضا مجموعة من المواثيق التي جاءت لتؤكد الأخذ بعين الإعتبار لضرورة التنويع في تركيبة المجالس والهيئات السياسية والحكومات.

كما أن فرض اعتماد السير الذاتية المجهولة الهوية أثناء التوظيف وغيره، والقدرة على إظهار التنوع أصبح شرطا للتمدن وميثاقا حضاريا.

سيكون من السهل تقديم الدليل على الفرق ما بين التصريحات والقوانين وما يقع فعليا في الواقع في بلد طالما غطى تفاوتاته بحجاب سميك من التجاهل.

لكن مع ذلك يبقى التغيير المحدث مهم جدا، لدرجة أن تمثلات الفاعلين أنفسهم قد تغيرت وانبثقت عنها حركات خاصة، تربط ما بين رفض تمييز ومعاناة الحاضر والماضي بالتأكيد على ضرورة الإعتراف بالهويات الثقافية.

كما تحول الوعي بالظلم الذي يقع على النساء إلى نقد ثقافي للنوع،

وارتبطت المعركة ضدا على الظلم الذي تعاني منه الأقليات المرئية بإرادة الإدماج و الرغبة في الإعتراف بالهويات الثقافية.

وهنا أيضا لا يمكن أن نعزو هذا التحول إلى هيمنة نموذج مساواة الحظوظ، لكن من الواضح أن هذا الأخير يجعله يكتسب قوة خاصة.

فنموذج مساواة الحظوظ يستنكر معيقات التنافس العادل، وما دامت هاته المعيقات هي جزء من هويات الضحايا، فإن الدعوة لإرساء سياسات الإعتراف تجعل المعيقات تتحول من وصمة عار إلى مدعاة للفخر.

وكما أن نموذج مساواة الأماكن يرتبط بتمثل معين للمجتمع وبتعريف معين للمجموعات الشرعية وكذا بنموذج معين للتمثل السياسي، فإن نموذج مساواة الحظوظ يرتبط بمجموعات أخرى وأنواع أخرى من التمثلات. إنه يعطي للثقافات ولمختلف الهويات دينامية ومكانة جديدة[81].

لكن بالرغم من ذلك، فسيكون من السذاجة الاعتقاد بأن فرنسا قد تحولت من نموذج مساواة الأماكن إلى نموذج مساواة الحظوظ.

81- A. Renault, *Egalité et discrimination*, Paris, Seuil, 2007.

ففي الواقع يتواجد النموذجان معا وويقومان بتعبئة الفاعلين لتقلبات الحياة السياسية.

وقد قام نيكولا ساركوزي باعتباره وزيرا للداخلية ثم كرئيس للجمهورية بتسريع واضح لتفعيل نموذج مساواة الحظوظ.

ويمكننا أن نتوقع أنه بتجاوز الهدوء الأيديولوجي الناجم عن الأزمة الإقتصادية لخريف 2008، سيواصل نموذج مساواة الحظوظ الاستيلاء على مكانة نموذج مساواة الأماكن.

كما أن المدافعين عن نموذج الأماكن أنفسهم لا يمكنهم الإستمرار في التغاضي عن نقاط ضعفه وثغراته.

الفصل الرابع

نقد مساواة الحظوظ

نقد نموذج مساواة الحظوظ مثله مثل نقد مساواة الأماكن، لا يمس المبادئ المؤسسة: إذ لا يمكن انتقاد حق الأفراد في الاستفادة من كل الفرص على نفس قدم المساواة.

فالنقد سيتوجه إذن نحو الحدود والآثار الفعلية لمساواة الحظوظ.

لكن وضعنا الحالي هو أقل قوة نظرا لكون نموذج مساواة الحظوظ بفرنسا لا يملك لا الأقدمية ولا الهيمنة على التقاليد السياسية والمؤسسات التي يتمتع بها نموذج مساواة الأماكن.

ينبغي إذن الارتكاز على المؤشرات الأكثر ضعفا وتباينا، و النظر إلى ما وراء المحيط الأطلسي من أجل توقع عواقب الآليات التي يتم تثبيتها بفرنسا بشكل لا رجعة فيه، وباسم نموذج مساواة الحظوظ.

ترسخ التفاوتات

منذ ثلاثين سنة، بدأت التفاوتات في الترسخ والإزدياد، وخاصة بالدول التي تبنت نموذج مساواة الحظوظ أكثر من تبنيها لنموذج مساواة الأماكن.

بل إن تطور التفاوتات بالولايات الأمريكية مثير للغاية، حيث أن الأغنياء يزدادون غنى في حين يتزايد عدد الفقراء.

إن نقد نموذج الأماكن، من طرف المحافظين الجدد ما بين عهد ريجان ونهاية عهد جورج دابليو بوش، قد كان أكثر حساسية اتجاه الامتيازات التي يتمتع بها المستفيدون من المساعدات، أكثر من حساسيته اتجاه الاغنياء «ضحايا» الاقتطاعات الضريبية.

في حين أن مساواة الحظوظ تفترض تقليص ثقل الإرث، لكي يستطيع كل جيل البدء من نقطة الصفر.

فتراجع إعادة التوزيع، بحجة كون مكافأة الفائزين ينبغي أن تتم بدون معيقات، قد أدى إلى نشأة وارتفاع التباين ما بين الثروات.

كما أدى هذا المنطق إلى تعزيز أرستقراطية النخب، في حين عبر بعض رجال الاقتصاد عن تخوفهم من فقدان روح الرأسمالية لحيويتها.

وما دام خطاب الحظوظ هو في قلب هاته الحركة السياسية، فإنه ليس من غير المشروع أن تعزى له بعض آثار التفاوتات. وبنفس الطريقة يمكن شجب التحالف والتضامن المهني المخبأ خلف نموذج مساواة الأماكن.

فمساواة الحظوظ تقود إلى ضعف إعادة التوزيع وضعف تأمين الأماكن، ويتم ربطها عموما بتراجع دولة الرعاية الاجتماعية[82]، التي يتم تقليص دورها إلى مجرد التأمين ضدا على الفقر المدقع.

إلا أن هذا التراجع يؤدي إلى تضاعف التفاوت والفقر. وكما سبق لنا أن لاحظنا من خلال مبيان الفصل الأول، فتضاعف التفاوت هو نتيجة لتراجع دولة الرعاية الاجتماعية.

صحيح إذن أن مساواة الحظوظ لا تؤدي إلى السيطرة على التفاوتات الإجتماعية المفرطة، ما دام يفترض فيها ضمان مساواة القدرة على ولوج كل الأماكن الشاغرة.

82- L'Etat providence.

وفي أحسن الحالات إن هي قامت بتحديد سقف للمداخيل وللشروط، فهي لا يمكنها أن تحصر المداخيل الأكثر ارتفاعا، لأنه لا شيء يمكنه إعاقة مكافأة الجذارة والتفوق.

وهكذا ارتفعت العديد من المداخيل في عدد كبير من الدول من غير أن تثير أية فضائح، إلى أن أصبحت هاته المداخيل مبالغا فيها، بل وتخاطر بالإقتصاد نفسه.

وفي الواقع ترتكز مساواة الحظوظ على تصور ضيق لمبدأ راولس[83] حول التفاوتات.

لما يختلف الحد الأدنى للأجر كثيرا عن المداخيل الأكثر ارتفاعا، فإن غنى الأغنياء لا يصبح من مصلحة الأكثر فقرا والمحاصرين داخل شبكات التأمين.

وإذا كانت المزايا المكتسبة لنموذج مساواة المواقع مرتبطة بالثروة العامة فإن شبكات التأمين لا تستطيع منع ترسخ التفاوتات.

فمن سنة 1960 إلى سنة 2000 ارتفع عدد الأطفال الفقراء من 15 بالمائة إلى 20 بالمائة ببريطانيا ومن 10 بالمائة إلى 20 بالمائة بالولايات المتحدة الأمريكية (ومن 30 إلى 50 بالمائة بين السود)[84].

هاته اللامبالاة بالفقراء لا تبدو غريبة لما نتفحص بلاغة مساواة الحظوظ التي لا يتجاوز اهتمامها النخبة. فدائما لا يتم قياس فعالية نموذج مساواة الحظوظ إلا داخل النخبة المجتمعية، بحيث يتم إحصاء

83- Le principe de différence rawlsien

يطالب مبدأ الاختلاف عند راولس بأن لا تمس المساواة الناتجة عن التنافس والإستحقاق بالأشخاص الأكثر فقرا.

84- Ces chiffres sont tirés de J. Damon, *Questions sociales : analyses anglo-saxones,* Paris, PUF, 2009.

عدد النساء وقدامى المعطلين والسود من المتواجدين بالحكومة والبرلمان ومجالس الإدارة والتلفزيون.

إذا كان الغياب النسبي للنساء ولقدامى المعطلين والسود بين النخبة يعتبر ظلما، فإنه يمكن اعتبار تزايد عددهم بالوظائف الغير مستقرة الشاقة والأدنى أجرا من الفضائح.

اختيار نخبوي مثل هذا، هو زلة تبين أن نموذج مساواة الحظوظ هو أكثر حساسية لمسار نجاح البعض منه لفشل الأغلبية.[85]

نردد حكاية الرجل الذي بدأ من الصفر ووصل، وننسى مسارات ملايين المهاجرين الذين كافحوا طيلة حياتهم من غير أن يستطيعوا تغيير وضعية الفقر والظلم التي يعيشونها.

إن كان لا يمكننا أن نستنتج كون نموذج مساواة الحظوظ هو مجرد خدعة ايديولوجية للنخبة من أجل إخفاء شروط إعادة الإنتاج، يبقى أن الاختلاف ما بين أجور النساء والرجال من الأطر العليا هو أكثر فداحة من تخصيص النساء بوظائف أقل استقرارا وتأهيلا.

كما أن عدد الأشخاص المعنيين بالأمر هو غير متساو، سواء تعلق الأمر بالقمة أو بالقاعدة.

فإذا كان من المستحسن أن يشكل أبناء الفقراء 15 بالمائة من نسب المدارس العليا ما داموا يمثلون 15 بالمائة من الساكنة، فإن هذا لن يغير شيئا كبيرا بالنسبة للمجتمع الفرنسي، ما دام الفقراء يعدون بالآلاف، في حين أن تلاميذ المدارس العليا يعدون فقط بالمئات.

كما أنه إذا كان من الجيد أن يكون عدد نواب البرلمان من النساء يمثلون 50 بالمائة، فليس مؤكدا أن يشكل ذلك عزاء بالنسبة لمن هن في الوظائف الأكثر صعوبة.

85- W. Benn Michaels, *La Diversité contre l'égalité,* Paris, Raisons d'agir, 2009.

يتعلق الأمر هنا بالتمثيلية، وبالتالي فالكوطا بالنسبة للنساء في الحياة السياسية هي أمر مشروع، شرط أن لا يعتقد بأن ذلك سيؤثر بشكل مباشر في البنية الإجتماعية.

ومرة أخرى نجزم بأنه إذا كان من الجيد تواجد أفراد من الأقليات المرئية بين النخبة الحاكمة من أجل توفير تمثيلية سياسية، فإن ذلك لن يحسن من أوضاع أولائك المحكوم عليهم بالوظائف الشاقة ذات الأجور الدنيا في ميدان البناء والأشغال العمومية.

كما أنه لا شيء يؤكد كون المدراء المنحدرين من المجموعات التي تعاني من التمييز هم الأكثر كفاءة وانفتاحا وكرما...

معيقات وهويات مفقودة

مع نموذج مساواة الحظوظ نمر من ثنائية استغلال \ عمل إلى ثنائية تمييز \ هوية. ويؤدي هذا التغيير إلى نوعين من الضروريات:

الأولى وتتجلى في البرهنة على وضع الضحية نتيجة مجموعة من الإكراهات أو التمييز، ثم المطالبة بهوية خاصة ضدا على كل الاحكام المسبقة والهويات المفروضة. لكن هذا المنطق الذي يبدو عاديا يمكن أن تكون له آثار سلبية.

فهم التفاوت بمعنى التمييز يؤدي إلى تحديد الضحايا الذين يعبرون عن معاناتهم وعن الظلم الذي يعانون منه، من أجل الاستفادة من الدعم الخاص بهم.

لكن عالم الضحايا ليس بالضرورة أخويا، فكل فرد أو مجموعة يقدم نفسه على أنه هو الأكثر تضررا. وليس غريبا أن يصبح الحقد الدفين والرغبة في الإنتقام هو القوة الأساس لهاته المنافسة، بحيث يصبح الضحية المماثل غريما ما دام قد استطاع انتزاع قدر أكبر من الإعتراف والدعم.[86]

86- J.- Chaumont, *La Concurrence des victimes,* Paris, La découverte, 1997

ومسار المسمى ديودوني[87] خير دليل على ذلك، فقد تحول المناضل السابق ضدا على الجبهة الوطنية، وسليل زواج مختلط فرنسي كاموروني إلى معاد للسامية حقود، و ذلك تحت ذريعة كون المحرقة اليهودية تميط اللثام عن معاناة ضحايا العبودية.

ومن دون السقوط في مثل هاته المغالاة، فالمنافسة بين الضحايا تنحو صوب الإشتعال.

فضحايا العنصرية السود المهاجرين حديثا أو قديما، لا يستطيعون توحيد صراعاتهم : فهل عبودية أجداد وآباء المهاجرين الأوائل هي أسوأ من الإستعمار الذي عانى منه آباء المهاجرين الجدد؟

ثم هل فتيات الضواحي، ضحايا ظلم أقرانهن الذكور هن أكثر معاناة من هؤلاء الأقران الذكور؟

وذلك لأن نموذج مساواة الحظوظ يفتح باب المنافسة العامة، من خلال وضع الضحايا في وضعية تنافسية.

ونساء الطبقات الشعبية، هل هن ضحايا أكثر من الرجال المنتمين للأقليات المرئية؟

وهاته الأقليات هل كل مكوناتها تعاني من نفس المستوى من الظلم؟ ثم هل المعاناة الإجتماعية للمثليين جنسيا المترفين هي أقل من معاناة الفقراء المتباينين جنسيا؟

وما دام هناك ضحايا، فعالم المطالبين بالحقوق لا يتوقف عن التعدد والإنقسام، مثل الشركات والتحالفات المكتسبة في نموذج مساواة المواقع.

وآلية الضحية هاته تؤدي إلى ضرورة المتابعة والإرتباط بالجماعة، في حين أن نموذج مساواة الحظوظ هو مبدأ فرداني يؤدي إلى استقلالية وحرية الأفراد.

87- Dieudonné

وبالرغم من كون المنظور البنيوي السائد حاليا في العلوم الإجتماعية لا يتوقف عن ترديد كون الثقافات والهويات ليست منتوجا طبيعيا بقدر ما هي منتوج ثقافي واجتماعي، فإن منطق المتابعة يبقى ملزما، ويمكن لكل فرد أن يختار هويته.

من الممكن انتقاد نموذج مساواة المواقع باعتباره لا يعترف بالهويات، في حين نجد أن نموذج مساواة الحظوظ يوضحها ويجعل منها ضرورة وحتمية.

بل إننا كلما قللنا من شأن البناء الثقافي والهوياتي كلما تم تهديد مسلمة الفردانية التي تسود في ظل نموذج مساواة الحظوظ.

كلما اعتبر الفرد نفسه ضحية هويته المهمشة، كلما ركع لها وطالب بها. أليس رد الفعل هذا هو مجرد وسيلة لمواجهة التمييز؟

إن الصراع ما بين الديموغرافيين حول الإحصاء الإثني يهيمن عليه هذا المشكل، ذلك أن التصدي للتمييز يحتاج لربط الأفراد بهويات تصطدم مع مبدأ التعريف الذاتي للأشخاص، كما أن البديل يعني التراجع عن محاربة التمييز.

وكل هذا لا يأخذ بعين الإعتبار الهويات الثقافية الناتجة عن الزواج المختلط، وهو ما يجعل اللبس يظل قائما في مجتمعاتنا المتعددة الإنتماءات الثقافية والوطنية.

لا أحد يمكنه القبول بدور الضحية، لذلك يرتبط الإيذاء باستمرار بالمطالبة بالكرامة. ينبغي قلب وصمة العار وتعويض الحدود الإجتماعية بحدود ثقافية.

بهذا المعنى يساهم الإعتراف في السديم الأيديولوجي والسياسي لنموذج مساواة الحظوظ.

مبدئيا لا شيء يمكنه أن يكون أكثر عدلا من توفر الإعتراف الضروري لتكوين الفرد.[88]

لكن الإعتراف ليس نظرية للعدالة، لأنه قبل الإعتراف بهوية معينة ينبغي أن نعرف هل هي فعلا تستحق الإعتراف.[89]

ينبغي فعلا التساؤل هل الثقافة التي تطالب بالإعتراف هي مناسبة لذاكرة باقي الضحايا وللمبادئ الأساسية للديموقراطية والحرية والكرامة.

وهو مطلب لا يتراجع أمام علاقات القوة ما بين المجموعات. فمثلا بالكيبيك يتم الإعتراف بحقوق الأقليات شرط تعلمهم اللغة الفرنسية التي أصبحت مهددة باللغة الإنجليزية.

ليس هناك إذن توافق مسبق ما بين المعركة ضدا على التمييز ومبدأ الإعتراف.

في الوقت الذي يمكن فيه قياس تفاوت المواقع الإجتماعية بسهولة، ورغما عن كونها تبقى مرتبطة بعدة معطيات مثل: المداخيل، الأنشطة، السن، الصحة، الجنس...إلخ)، فإن قياس التمييز يطرح عدة مشاكل.

في الواقع هناك أنواع من التمييز الموضوعي الذي لا يحيل إلى أية رغبة صريحة في التمييز.

مثلا لا يتم تشغيل أفراد من أقليات مرئية معينة، نظرا لعدم توفرهم على المؤهلات المطلوبة، أو أنه يتم تشغيل المقربين على المستوى الإجتماعي والثقافي، وذلك لأن الأمر يكون أكثر سلاسة وأقل كلفة اقتصاديا من حيث تكاليف المعاملات.[90]

88- A. Honneth, *La lutte pour la reconnaissance*, Paris, Le Cerf, 2000

89- F. Dubet, « *Injustice et reconnaissance* », Esprit, juillet 2008, p. 144-159.

90- F. Eymard-Duvernay, E. Marchal et al., *Façons de recruter,* Paris, Métailié, 1997

طبعا هناك نوع آخر من التمييز الإرادي الذي يتأسس على صور نمطية جنسية وعرقية، حيث يتم غلق أبواب التوظيف والسكن والفضاءات والحقوق في وجه مجموعات وافراد معينين. وهنا يكون التمييز غير مقبول من وجهة نظر نموذج مساواة الحظوظ.

ولتمييز التفاوت الإرادي عن التفاوت اللاإرادي، يمكن أن تصبح العدالة الإجتماعية قضية محاكم من أجل قياس نوايا الفاعلين، وقضية إحصاءات كسويسترية.

فمنذ 2005 لم تعد السلطة العليا لمحاربة التمييز ومن أجل المساواة (لاهالد)[91] تقدم للوكيل العام سوى ملفات جد محدودة، مادام من الصعب تقديم الأدلة حول حدوث التمييز.

فاعتبار مجموعة من التصرفات تمييزا لا يعني بالضرورة القدرة على إثبات كونها كذلك، كما أن الأشخاص الذين يعانون من التمييز يتوفرون على ميزات أخرى غير التي تتسبب في تمييزهم، وبالتالي فأحيانا يحدث التمييز من غير إرادة مباشرة مسبقة لذلك[92].

المسؤولية كتعاقد أخلاقي

من الممكن انتقاد نموذج مساواة الأماكن من حيث تشجيعه لنظام أخلاقي محافظ. فكل فرد يجب أن يبقى في موقعه، وهو مدعو للدفاع عن موقعه باعتباره مشرفا.

91- HALDE signifie Haute Autorité de Lutte contre les Discriminations et pour l'Egalité

السلطة العليا لمحاربة التمييز و من أجل المساواة، تم تأسيسها سنة 2004، وهي سلطة إدارية مستقلة.

92- G. Calvès, *La Discrimination positive*, Paris, PUF, 2008 ; D. Sabbagh. L'égalité par le droit. Les paradoxes de la discrimination positive, Paris. Economia, 2003 ; P. Simon, *Discrimination ethniques dans la société française,* Paris, La Documentation française, 2000 ; P. Weil, *Liberté, égalité, discrimination*, Paris, Gallimard, 2009.

مبدئيا يكون نموذج مساواة الحظوظ أكثر ليبيرالية، مادام من الممكن التحرك من أجل تغيير الموقع الإجتماعي داخل وسط منفتح ونشيط، وحيث لا شيء يعتبر مكتسبا بشكل نهائي.

وبالرغم من ذلك، فعلى المستوى الأخلاقي يلاحظ أن تغيير المواقع هنا لا يختلف كثيرا عما يقع مع نموذج الأماكن. فالفرق يكون فقط على مستوى طبيعة الواجبات الأخلاقية.

فالحكومات الأكثر ليبيرالية (مثلا حكومات تاتشر وريغان و بوش الأب والإبن و ساركوزي أثناء الإنتخابات)، التي استبدلت جذريا نموذج الأماكن بنموذج الحظوظ، لم تكن فعليا أكثر ليبيرالية فيما يتعلق بالمراقبة الإجتماعية المتعود عليها من طرف الأفراد. فكل هاته الحكومات دافعت عن الإقتصاد الحر و الدولة القوية إضافة لدفاعها عن نوع من التعاقد الأخلاقي.[93]

في العالم المثالي لنموذج الحظوظ «الإرادة تعني القدرة»، وحينما تبدأ المباراة ويصبح «الشقاء حليف المغلوب عليهم»، يعتبر هؤلاء بأنهم لم يجربوا حظهم و بالتالي فهم يتحملون مسؤولية فشلهم، لأن الفرص كانت سانحة بالنسبة لهم، و لأن النجاح يحتاج للعمل وللمثابرة.

كلما كانت الحظوظ متوفرة بالتساوي، كلما أصبح كل فرد حاملا لمشروعه الشخصي. كما أن الإنخراط يصبح مصدرا للحركية و النشاط أكثر منه واجبا أخلاقيا.

ونلاحظ تواجد هاته الآلية في نموذج الإدارة الجديد الذي يفتح فضاءات الحرية للموظفين في مقابل المسؤولية التامة عن تصرفاتهم.

93- A. Gamble, *The Free Economy and the strong State : the politics of Thatcherism*, Londres, Macmillan 1988

وما يطبق على الأطر يطبق أيضا على الأكثر فقرا: فالدعم الأساس المعمم يحمل الأفراد كامل المسؤولية حول مستقبلهم.

يتم استبدال أخلاقيات مبنية على كرامة الشغيلة بأخلاقيات الرياضي ذي المستوى العالي.[94]

فالحدود الاجتماعية لا تصبح فقط حدودا ثقافية، بل تتعدى ذلك لتصبح حدودا أخلاقية.

فثنائية المستغلين (بكسر الغين) والمستغلين (بفتح الغين) تتحول تدريجيا إلى ثنائية المنتصرين و المنهزمين. و لكن لكي يستحق الفريق الأول نجاحه، ولكي يتمتع به، لا بد أن يستحق الفريق الثاني فشله ويستطيع تحمل تبعاته.

كلما وفرنا مساواة الحظوظ، كلما قمنا بلوم الضحايا باعتبارهم مسؤولين عن مصيرهم.[95]

نقوم بلوم الفقراء و الفاشلين باعتبارهم مسؤولين عن فشلهم، لما لا يكون ممكنا اتهام العنصرية أو الطبيعة (الأمراض أو العاهات الخلقية)، آنذاك نتهم الأشخاص أنفسهم.

هاته اللغة الأخلاقية تدفع الضحايا إلى البحث بإصرار عن تمييز أو تفاوت طبيعي لا يد لهم فيه من أجل تبرير وضعيتهم. و لهذا السبب تقترن مساواة الحظوظ المدرسية بتسليط الضوء على دور الذكاء الفطري في تفسير التفاوتات غير المفهومة.[96]

94- Voir respectivement M. Lamont, *La Dignité des travailleurs,* ParisPresses de sciences-Po, 2002, et A. Ehrenberg, *Le Culte de la performance*, Paris, Calmann-Lévy, 1991.

95- W. Ryan, *Blaming the victim*, New York, Vintage Book, 1976.

96- F. Dubet, M. Duru- Bellat, « La part maudite de la justice », in M. Duru-Bellat, M. Fournier (dir), L'Intelligence de l'enfant. L'emprunte du social, Auxerre, Editions Sciences humaines, 2007.

إن الإيحاء بكون قدرة السيطرة على زمام الحظوظ الشخصية مرتبط بالإستحقاق يؤدي إلى إمكانية اختيار من يجب مساعدتهم.[97]

فالعقد الاجتماعي يصبح فرديا بواسطة المؤسسات غير الحكومية[98] التي تعمل على تبني أهداف خاصة و ضحايا معينين لدعمهم.

إن التضامن المرتبط بالمواقع الإجتماعية هو أعمى، ما دام يرتبط بالأمكنة أكثر من ارتباطه بالأشخاص. في حين يقوم نموذج مساواة الحظوظ بتخصيص التضامن:

«التضامن مع من نريد و لما نريد»، يؤكد من هم أكثر ليبيرالية[99]

وبعد كل شيء، فهذا البرنامج، أو بالأحرى هذا الكابوس، تحقيقه ليس مستحيلا، ما دامت تقنية الإحصاء بالتأمينات تهتم بالحالات الشخصية والفردية.

فما هي خصائص الأفراد المستحقين للمساعدة وما هي خصائص الذين لا يستحقونها؟

يمكننا تخيل كيف أن أي خوارزمية إحصائية قادرة على إيجاد الجواب ورفع القناع عن الجهل المحيط بالعقد الإجتماعي.[100]

المفارقة أنه في الوقت الذي يسعى فيه نموذج مساواة الحظوظ إلى تشجيع الإستقلالية فهو يسترجع أكثر خصائص المساعدة الإجتماعية، وذلك في وقت أصبح فيه المحسنون قادرين على اختيار فقرائهم وأهدافهم.

97- M. Duru-Bellat, *Le mérite contre la justice*, Paris, Presses de Sciences-Po, 2009

98- Les ONG

99- A. Laurent, *Solidaire si je le veux. Pour une éthique de la responsabilité individuelle*, Paris, Les Belles Lettres, 1991

100- J. Romer, *Equality and opportunity*, Cambridge, Harvard University Press, 1998

الاستحقاق والمنافسة المدرسية

تعتبر المدرسة بفرنسا هي الميدان الذي يتم فيه التطبيق النظامي لنموذج مساواة الحظوظ. و تقييم التعليم الشامل واضح جدا:

فإذا كانت استفادة التلاميذ من التعليم شاملة، فإن الفروق ما بين الممتازين و الضعاف لم تتقلص. و ما دامت الفروق تحددها مسبقا الأصول الإجتماعية للتلاميذ، فإنها تتفاقم أكثر بالمدرسة.

باستمرار نلاحظ أن النخبة المدرسية هي التي تنحدر من النخبة المجتمعية، في حين أن المنهزمين في المنافسة المدرسية هم باستمرار المنحدرون من الفئات المهمشة.

إن فشل نموذج مساواة الحظوظ لا يتوقف فقط على التفاوتات الإجتماعية ولا على تفاوتات العرض المدرسي، بل إن الأمر يتعلق بمفارقات تتواجد داخل النموذج نفسه.

فكلما وثقنا في نموذج مساواة الحظوظ، كلما وثقنا في قدرة المدرسة على تحقيق العدالة مع كل جيل جديد.

لكن كلما انخرطنا في هذا النموذج واعتبرناه مثاليا، كلما اعتبرنا التفاوتات المدرسية عادلة و تنبع من الاستحقاق الفردي. و في هاته الحالة يبدو أن للشواهد قيمة كبرى من أجل الوصول للمواقع الإجتماعية والمهنية مادامت لها القدرة على محو نتائج التفاوتات الإجتماعية الأساسية.

لكن المشكل الأساسي هنا يتجلى في كون الإيمان بهذا النموذج يجعل الأسر تظن أنه لا توجد حظوظ خارج إطار ما تمنحه المدرسة.

وهذا الإعتقاد يؤدي إلى تصعيد المنافسة المدرسية ما بين من يريدون توسيع هوة التفاوت من أجل تأمين حظوظ ممتازة لأبنائهم.

وبعبارة أخرى، كلما آمنا بنموذ ج العدالة هذا كلما توسعت هوة التفاوتات المدرسية. فمن مصلحة المنتصرين المحتملين توسيع هوة الفوارق من خلال الإختيار الدقيق و الفعال للمدارس و المسالك و الدعم....

هذا الإعتقاد له تأثيرات فعلية : فهيمنة المدرسة ترفع من المزايا المادية والإجتماعية لحاملي الشواهد، وكلما كانت هاته المزايا مرتفعة، كلما كانت التفاوتات أكيدة.

وفي نهاية المطاف نلاحظ أن المنظومة المدرسية تعيد إنتاج التفاوتات الإجتماعية، وذلك ضدا على المبدأ الأساس الذي ترتكز عليه.[101]

فكيف يمكن إذن، باسم نموذ ج مساواة الحظوظ، تفادي التفاوت والإقصاء الذي يمارسه البعض اتجاه الفئات الأكثر تهميشا؟

وتتجسد هاته الآلية بفرنسا بشكل أكثر وضوحا؛ فكل شيء يدل على أن مساواة الحظوظ تعمل على تطوير هيمنة الشواهد. و من تم تصبح هاته الهيمنة هي أكثر العوامل المؤدية إلى إعادة إنتاج التفاوت.

ففي الوقت الذي تبدو فيه مساواة الحظوظ كأحد عوامل التلاحم و الوحدة الإجتماعية، يخشى أن تتحول إلى عامل لتصعيد المنافسة المدرسية وحروب الكل ضدا على الكل.

تتطور داخل كل من المدارس العمومية و المدارس الخاصة «سوق مدرسية».

فاللغة السائدة لها معنى مزدوج: أولا كل المسالك و كل الشواهد وكل المؤسسات هي في حالة تنافسية. و كلما ازدادت بها الإنتقائية، كلما اعتبرت أكثر أهمية و مردودية، و بالتالي أكثر نجاحا.

101- (F. Dubet, M. Duru-Bellat, A. Vérétout, *L'Emprise scolaire* (à paraître).

وفي الوقت الذي تستنكر فيه الحركات الطلابية الإنتقاء باسم مساواة الحظوظ، يقوم الطلبة باختيار المسالك الأكثر انتقائية والأكثر مهنية.

كما أن المنظومة القائمة هي متواجدة بسبب الألقاب الدراسية اكثر منها بسبب مضمون العرض التربوي.

يختار التلاميذ والأسر والطلبة التخصصات بناء على مردوديتها الدراسية، ونعرف بأن المسالك العلمية للثانويات مليئة بالراغبين في تكوين رأسمال، وهي الوظيفة الثقافية لمنظومة تربوية في تراجع.

إن مساواة الحظوظ المدرسية، في نظر البعض، هي مبدأ في غاية القساوة، وينحدر من مسارين أساسيين.[102]

يتواجد الأول داخل طبيعة منافسة الاستحقاق التي تفترض معيار الامتياز، وينبغي أن يستطيع كل فرد ادعاءه.

ومن تم يصبح الامتياز قادرا على فرض نفسه كمعيار لا يناقش، في حين يتم ترتيب الباقين حسب مستويات فشلهم وثغراتهم، بل وانطلاقا من المسافة التي تفصلهم عن الامتياز الممنوح للآخرين بناء على الاستحقاق.

فالتوجيه بفرنسا يتم عبر عملية التجزيئ السلبي. وهذا ما يشرح ضعف الثقة بالنفس بين أوساط التلاميذ. فهم باستمرار يحسون بعدم القدرة على اختيار مسار الإمتياز.

وهنا يتم زرع مسار نفسي قاسي بالنسبة للتلاميذ المنهزمين الذين يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن فشلهم و ثغراتهم.

فكلما كان إطار نموذج مساواة الحظوظ ضاغطا، كلما قلت قدرة التلاميذ على الإلقاء بمسؤولية فشلهم على عوامل فوق إرادتهم.

102- F. Dubet, *L'Ecole des chances*, Paris, Seuil/La République des Idées, 2004.

وهذا الإلقاء بالمسؤولية على الذات له عدة نتائج وخيمة، منها عدم القدرة على اللعب، الحالة النفسية السيئة والعنف المدرسي من أجل استرجاع الكرامة الضائعة.

لكي يعتبر المنتصرون أن نجاحهم هو من صنعهم، لابد أن يتهم الفاشلون أنفسهم أيضا.

مساواة الأماكن صارمة ومحافظة، لأنها تغلق على الأفراد في مواقعهم ومع أمثالهم. في حين أن مساواة الحظوظ هي سلسة وقاسية، لأنها تجبر الأفراد، و خاصة الأكثر هشاشة منهم على الانسلاخ من مواقعهم و من أقربائهم.

تقوم حناه أروندت بتسليط الضوء على هاته الظاهرة لما تتحدث عن التفكك الإرادي جنوب الولايات المتحدة الأمريكية في نهايات الخمسينات، فهي تقول ما يلي:

«نقطة انطلاق تفكيري كانت الصورة التي نشرت في الجرائد، والتي تبدو فيها تلميذة سوداء تدخل مدرستها لأول مرة، فيقوم مجموعة من زملائها الأطفال البيض باضطهادها ليحميها صديق أبيها الأبيض. وقد كانت مؤشرات التوتر و القلق بادية على وجهها.

أول سؤال تبادر إلى ذهني في تلك اللحظة هو التالي:

لو كنت أما سوداء من الجنوب، لأحسست بأن المحكمة العليا، ومن غير أن تقصدّ قد وضعت طفلتي في مكان مهين أكثر من الذي كانت فيه من قبل.

وأن مسؤولية التفكك أصبح يتحملها الصغار بدل الكبار، بل وسأكون مقتنعة أكثر بأن المشكل الحقيقي هو مشكل مساواة أمام قوانين البلاد».[103]

103- H. Arendt, *Responsabilité et jugement*, Paris, Payot, 2005, p. 217-219.

وفي الوقت الذي تستنكر فيه الحركات الطلابية الإنتقاء باسم مساواة الحظوظ، يقوم الطلبة باختيار المسالك الأكثر انتقائية والأكثر مهنية.

كما أن المنظومة القائمة هي متواجدة بسبب الألقاب الدراسية اكثر منها بسبب مضمون العرض التربوي.

يختار التلاميذ والأسر والطلبة التخصصات بناء على مردوديتها الدراسية، ونعرف بأن المسالك العلمية للثانويات مليئة بالراغبين في تكوين رأسمال، وهي الوظيفة الثقافية لمنظومة تربوية في تراجع.

إن مساواة الحظوظ المدرسية، في نظر البعض، هي مبدأ في غاية القساوة، وينحدر من مسارين أساسيين.[102]

يتواجد الأول داخل طبيعة منافسة الاستحقاق التي تفترض معيار الامتياز، وينبغي أن يستطيع كل فرد ادعاءه.

ومن تم يصبح الامتياز قادرا على فرض نفسه.كمعيار لا يناقش، في حين يتم ترتيب الباقين حسب مستويات فشلهم وثغراتهم، بل وانطلاقا من المسافة التي تفصلهم عن الامتياز الممنوح للآخرين بناء على الاستحقاق.

فالتوجيه بفرنسا يتم عبر عملية التجزيئ السلبي. وهذا ما يشرح ضعف الثقة بالنفس بين أوساط التلاميذ. فهم باستمرار يحسون بعدم القدرة على اختيار مسار الإمتياز.

وهنا يتم زرع مسار نفسي قاسي بالنسبة للتلاميذ المنهزمين الذين يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن فشلهم و ثغراتهم.

فكلما كان إطار نموذج مساواة الحظوظ ضاغطا، كلما قلت قدرة التلاميذ على الإلقاء بمسؤولية فشلهم على عوامل فوق إرادتهم.

102- F. Dubet, *L'Ecole des chances*, Paris, Seuil/La République des Idées, 2004.

وهذا الإلقاء بالمسؤولية على الذات له عدة نتائج وخيمة، منها عدم القدرة على اللعب، الحالة النفسية السيئة والعنف المدرسي من أجل استرجاع الكرامة الضائعة.

لكي يعتبر المتصرون أن نجاحهم هو من صنعهم، لابد أن يتهم الفاشلون أنفسهم أيضا.

مساواة الأماكن صارمة ومحافظة، لأنها تغلق على الأفراد في مواقعهم ومع أمثالهم. في حين أن مساواة الحظوظ هي سلسة وقاسية، لأنها تجبر الأفراد، و خاصة الأكثر هشاشة منهم على الانسلاخ من مواقعهم و من أقربائهم.

تقوم حناه أروندت بتسليط الضوء على هاته الظاهرة لما تتحدث عن التفكك الإرادي جنوب الولايات المتحدة الأمريكية في نهايات الخمسينات، فهي تقول ما يلي:

«نقطة انطلاق تفكيري كانت الصورة التي نشرت في الجرائد، والتي تبدو فيها تلميذة سوداء تدخل مدرستها لأول مرة، فيقوم مجموعة من زملائها الأطفال البيض باضطهادها ليحميها صديق أبيها الأبيض. وقد كانت مؤشرات التوتر و القلق بادية على وجهها.

أول سؤال تبادر إلى ذهني في تلك اللحظة هو التالي:

لو كنت أما سوداء من الجنوب، لأحسست بأن المحكمة العليا، ومن غير أن تقصدّ قد وضعت طفلتي في مكان مهين أكثر من الذي كانت فيه من قبل.

وأن مسؤولية التفكك أصبح يتحملها الصغار بدل الكبار، بل وسأكون مقتنعة أكثر بأن المشكل الحقيقي هو مشكل مساواة أمام قوانين البلاد».[103]

103- H. Arendt, *Responsabilité et jugement*, Paris, Payot, 2005, p. 217-219.

فما هو الفعل الأكثر قساوة، هل سجن الأفراد في مواقع غير عادلة، أم دفعهم لهجر مواقعهم الآمنة من أجل الحصول على حظوظ متساوية مع الآخرين؟

في الحالة التي تتعرض لها حناه أروندت: المساواة لها ثمن. لكن هل الجواب هو دائما بهذا الوضوح في باقي الحالات؟

إلغاء التفاوتات

مساواة الحظوظ فتحت أمام النساء مواقع كانت مغلقة فيما قبل. إلا أن المساواة ما بين الجنسين لم تمح حواجز النوع بقدر ما كشفت عنها.

فلنقم باختبار وضعية الفتيات بالمدارس من أجل فهم هاته المقاومة لنموذج مساواة الحظوظ. حسب صيغة كاترين ماغي[104]، فإن وضعية الفتيات هي عبارة عن مفارقة كبرى: فهن ينلن أفضل النتائج الدراسية مقارنة مع زملائهن الذكور، لكنهن لا يقمن باستغلال هذا التميز من أجل اختيار تكوينات أكثر نجاعة وفعالية أو ذات قيمة اعتبارية.

فهن يدرسن مثلا الآداب في الوقت الذي يختار فيه الذكور مسالك علمية.

ومن ثم فشواهدهن هي أقل فعالية في سوق الشغل.

وهناك تفسيران لتوضيح هاته المفارقة:

الأول يعزو التفاوتات في التوجيه إلى ثقل الكليشيهات والصور النمطية التي توجه الإناث والذكور نحو تخصصات ووظائف متباينة.

منذ اللعب بالحضانة إلى اختيار التوجيه المقترح على التلاميذ، هناك عدد لا يحصى من الصور و التفاعلات ما بين المدرسي والأسري هي التي توجه كل جنس نحو قدره المرتبط بالنوع.

104- C. Marry, *Les Paradoxes de la mixité filles-garçons à l'école* : perspectives internationales, ministère de l'Education et de la recherche, PIREF, 2003.

يرتكز هذا النوع من التحليل على وقائع قوية وعلى حس سوسيولوجي ثاقب.

فالهيمنة الذكورية المترسخة بثقافتنا لها ثقل كبير يفوق أي إرادة سياسية. ينبغي مع ذلك توضيح حدود هذا التفسير.

أولها يرتكز على بداهة كون الذكور والإناث معا، يتشبعون بصور نمطية هي الأخرى عبارة عن أشكال للهيمنة. لكننا لا نرى دائما ما يربحه الذكور، سوى أن خضوع النساء يؤدي إلى استمرار الهيمنة الذكورية المستنكرة.

الصعوبة الثانية تتجلى في أن المدرسين في غالبيتهم العظمى نساء، ومن ثم يتم نقل عدوى التفاوت من طرف النساء أنفسهن اللواتي يلعبن الدور ضدا على مصالحهن بخصوص النوع.

الدفع بهذا التحليل إلى النهاية يؤدي إلى ضرورة إلغاء الإختلاف من أجل خلق ظروف مساواة الحظوظ.

مبدئيا يبدو هذا البرنامج سهل التطبيق باعتبار أن النوع هو مجرد منتوج اجتماعي عشوائي.

ولتحدي النوع[105] يمكننا فصل الجنسين بالمدرسة (وهو نوع من الموضة ببعض البلدان)، والهدف هو أن لا يتم سجن الإناث في صور نمطية. مثلا دراسة الفيزياء ولعب الرياضة بغياب الذكور يجعلهن يتحررن من الإنتظارات التي تقلل من شأنهن بالعلوم كما بالرياضة.

وهناك حل آخر يتجلى في مطالبة المدرسة بمحو تحديد الهوية من خلال النوع، و باقتراح نفس لعب الاطفال ونفس التوجهات لجميع الأطفال إناثا وذكورا على السواء.

105- J. Butler, *Défaire le genre*, Paris, Amsterdam, 2006.

يتعلق الأمر هنا بسن سياسة استباقية تطلب من المدرسة وضع المجتمع كما هو بين قوسين.

وفي كافة الأحوال ينبغي أن يكون هناك قرار نهائي يقضي بإلغاء الإختلافات التي هي مصدر التفاوتات.

التفسير الثاني الممكن يتجلى في عدم خضوع الفتيات، على أساس أن يأخذن بعين الإعتبار هويتهن و وضعهن، فيخترن لأنفسهن مشاريع عقلانية.[106]

إذا كانت الفتيات يخترن مسالك ومهن يقال عنها إنها نسائية، فذلك لأنهن سيتمتعن باستقبال أفضل و بفرص توظيف أكثر انفتاحا.

الفتيات يأخذن بعين الإعتبار أيضا متغيرة ليست دون قيمة، وهي التي تتجلى في مشروع الحياة الأسرية.

وإذا كان هناك اختلاف آخر ما بين الذكور و الإناث، فهو يتجلى في كون هاته الفئة الاخيرة تضع ضمن مشروع حياتها ازدياد الأطفال وتربيتهم. فهن يضعن منذ البدء في حسابهن مسألة كون الشغل ستنضاف إليه الأمومة، ونفترض أن الذكور يفكرون في ذلك بشكل أقل.

وهكذا يتم اختيار مهن مؤهلة لذلك، مثل التعليم، لأنها مهن تخلق أقل قدر من التوتر ما بين الأزواج.

يمكننا أن نلاحظ هنا نوعا من الهيمنة الذكورية، لكن هذا لا يمنع كون هاته الإختيارات المهنية ليست لاعقلانية، وبأن استباق الأمور في الحياة يغلب على الكليشيهات التي تنشرها المدرسة.

إذا كانت هاته الأدلة في محلها، فهذا يدعو إلى تغيير الجواب حول المفارقة.

106- M. Duru-Bellat, *L'Ecole des filles : quelle formation pour quels rôles sociaux ?*, Paris, L'Harmattan, 2005

فعوض إجبار الإناث على التحرر من الهويات التي تسحقهن، يمكننا اعتبار أن مساواة الأماكن المتصاعدة التي يلجأن لشغلها هي التي ستفي بشروط مساواة الحظوظ.

ستختار الفتيات مسارات ومهن أقل أنوثة لما تصبح كل الأمكنة تأخذ بعين الإعتبار مشروع حياتهن الأسرية.

والعكس ينطبق أيضا على الذكور: من أجل الوصول لمساواة الحظوظ، الأفضل هو الإشتغال على بنيات الأمكنة بالشغل وبالأسرة عوض الإشتغال على ثقافة و هوية الفاعلين.

في الواقع هذا التحليل يحيلنا إلى دوامة اللجوء لمساواة الأمكنة من أجل تحقيق مساواة الحظوظ. وما دام الإختلاط المدرسي لم يمح أبدا التفاوتات ما بين الجنسين، فهو يستحق فعلا الإختبار الجدي.

واجب الهوية

في الوقت الذي تكون فيه الاقليات المرئية ضحية العنصرية، يبدو طبيعيا تعويض هذا التمييزمن خلال تبني احتياطات إرادية ترتكز على الكوطا.

ومن السهل في هذا الصدد توضيح كون العمى الجمهوري صوب الاختلاف هو نفاق اجتماعي.

لكن تحقيق مساواة الحظوظ من خلال سياسات استباقية يمكنه أن يعمق التفاوت و ينحدر بنوعية الحياة الاجتماعية.

رغم أن جولييس ويلسون، السوسيولوجي الأمريكي الأسود، قد دافع طويلا عن التمييز الإيجابي، فهو اليوم يخرج بخلاصات نقدية متعددة.[107]

107- W. J. Wilson, *The Truly Disavantaged,* Chicago, Chicago University Press, 1987

خلال الخمسينات و الستينات من القرن الماضي، كانت أحياء السود الأمريكية منفصلة تماما، ولكن السود كانوا أيضا عبارة عن فئات غير متجانسة من حيث التركيب الاجتماعي.

بحيث نجد بينهم الفقراء من عمال ومهمشين، كما نجد أيضا الطبقة المتوسطة من مدرسين و أطباء و كذا بعض المحامين و التجار.

وبفضل الكوطا وآليات التمييز الإيجابي التي تم تطويرها من طرف الرئيس جونسون ومن جاء بعده إلى حدود الثمانينات من القرن الماضي، فإن البورجوازية السوداء استطاعت الخروج من هاته الأحياء إلى ضواحي الطبقة المتوسطة.

إلا أن هذا التحول قد أدى إلى تفاقم الوضعية بهاته الأحياء الفقيرة، بحيث أصبحت بمثابة سجن للتهميش و الإنحراف.

فمجموع النجاحات الفردية لم تتحول إلى ترقية جماعية، بل بالعكس أصبحت هناك فئات تعيش تحت عتبة الفقر وتعاني بشدة من التمييز، إلى جانب البورجوازية السوداء التي تشكل أقلية، وخاصة بعد رفض الطبقة المتوسطة لدعم أفراد هم في نظرهم لا يستحقون الدعم.

ويعتبر ويلسون بأن التمييز الإيجابي هو أيضا غير عادل بالنسبة للفقراء البيض الذين لا يستفيدون من الإجراءات الموجهة لدعم السود، إضافة إلى أنه يدفع السود إلى الإرتباط القوي بأصولهم. وبالنهاية فرصيد سياسات الدعم الإيجابي تعتبر سلبية.

من الواضح أن هذا التطور لا يعني فقط الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن فرنسا هي الأخرى معنية بالأمر، ما دمنا نردد أن السلم بالأحياء الصعبة لا يتأتى إلا من خلال تشجيع المميزين ومنحهم كل الحظوظ للخلاص.

من غير شك أنه من العدل فتح أبواب المدارس العليا التحضيرية لأبناء الأحياء الصعبة، إذ يتم تخصيص خمسة بالمائة من الأماكن لهم.

إلا أن المشكل يتجلى في فقدان هاته الأحياء لعناصرها المميزة بعد رحيلهم عنها.

هنا أيضا يلاحظ أن مجموع الخلاص الفردي لا يؤدي بالضرورة للخلاص الجماعي، و مساواة الحظوظ يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالتوزيع العادل للمواقع .

فالدرس الأساس الذي يمكن أن نخرج به من الإختلاف ما بين نموذجي مساواة المواقع و مساواة الحظوظ يتجلى في كون العدالة الموجهة للأفراد لا تفيد بالضرورة كل المجتمع .

ففي الوقت الذي يدعو فيه نموذج مساواة الحظوظ إلى استقلالية وحرية الأفراد، فإن تطبيقه في الواقع يؤدي إلى تعويض التمييز المرتبط بالمواقع إلى تمييز يرتبط بالمجموعات التي تعاني من الإقصاء والعنصرية.

وبذلك تصبح ليبيرالية هذا النموذج غير أكيدة . كما أن سياسات مساواة الحظوظ، التي هي فردية مبدئيا، تتجاهل صيرورة الحركية الجماعية التي طالما دعمت اندماج المهاجرين.

وقد اعتمدت بعض المجموعات على موارد الجماعات المحلية من أجل خلق أنشطة اقتصادية أسست مسارات التميز.

إنه من غير المؤكد أن المهاجرين من البرتغال والصين، الذين أسسوا مقاولات في ميدان البناء و التجارة، قد حققوا خلاصا أدنى من الذين يعتمدون فقط على السياسات المدرسية والكوطا.

يبدو أن القدرة على الإستثمار في مواقع معينة بل وخلقها هو أكثر فعالية و عدلا من مساواة الحظوظ .

فالدول التي التزمت أكثر بسياسات الكوطا، تقوم بالتراجع عن ذلك، وليس فقط من أجل الدفاع عن التفاوتات الموجودة .

حاليا تسعون بالمائة من الأمريكان يرفضون الكوطا، وكذلك يرفضها ثمانون بالمائة من السود: وهذا الرفض هو بمثابة قضية عقد اجتماعي أكثر منه أحكام مسبقة، ما دام فقط عشرون بالمائة من معارضي الكوطا هم من الذين عبروا عن رؤى عنصرية.[108]

مساواة الحظوظ ليست خالية من العيوب، مثلها مثل مساواة الأماكن. فهي تعوض الهويات وتحالف المصالح ببدائل أكثر صرامة، وفي النهاية فهي تقبل التفاوت أكثر مما يحصل مع نموذج مساواة المواقع، بالرغم من الاختلاف في مستويات التفاوتات.

وبعبارة أخرى، فهي ترتكز على أحد مبادئ العدالة الأكثر هشاشة والأكثر جذلا، إنه الإستحقاق.

بأي معنى يتم إعطاء الأهمية القصوى للإستحقاق الذي تفصح عنه المدرسة، مع إغفال أنواع الإستحقاق الأخرى التي تتبين من خلال أنواع أخرى من التجارب؟[109]

فيما يتعلق بالإستحقاق، كيف يمكننا تمييز ما يرجع للحظ عن ما يرجع للعمل عن ما يرجع لأفضال الأفراد و للظروف؟

الوسيلة الوحيدة للخروج من هاته المفارقة هي إجراء اختبارات متعددة من أجل التمكن من قياس الاستحقاق.

لكن في هاته الحالة، ستصبح الحياة الإجتماعية عبارة عن مسابقة رياضية لا نهاية لها، أو عبارة عن مجموعة من العقود الفردية التي تحل محل العقد الاجتماعي.

ففي ظل مساواة الحظوظ، هناك دائما أساس تابت ويتجلى في الداروينية الإجتماعية.

108- P. M. Sniderman, E. G. Carmin, R*eaching Beyong Race, Cambrige,* Harvard University Press, 1997

109- M. Duru-Bellat, *Le mérite contre la justice*, op. cit.

الفصل الخامس

الأسبقية لمساواة المواقع

يؤدي نقد مساواة المواقع ، أحيانا ورغما عنا، إلى تبني حساسية ليبيرالية وإلى رفض نموذ ج الحماية هذا، باعتباره محافظا وغير عادل.

وبالعكس من ذلك، يؤدي نقد مساواة الحظوظ إلى الإحساس بأننا ننتمي قليلا إلى اليسار القديم، نتحفظ من صراع الكل ضدا على الكل.

سيبدو إذن عاديا عدم الإختيار، وتبني إما وضعية الحكيم الذي يزن الأمور، فيختار الجمع ما بين النموذجين، أو تبني موقف جذري يحاكم مجتمعا لا فائدة من إصلاحه.

في حين أن هذين النموذجين للعدالة الاجتماعية، رغم الحاجة إليهما والنقد الموجه لهما، فهما معا لهما تأثيرات متعارضة بوضوح ويتطابقان مع تمثلات متعارضة للحياة الاجتماعية.

إذا كان من غير الممكن التضحية بنموذ ج معين، فإنه مع ذلك ينبغي الحسم من خلال اختيار النموذ ج الأكثر عدلا.

فأدعو لنموذ ج مساواة المواقع الاجتماعية، لأنه هو الأكثر ملاءمة لمن هم أكثر ضعفا، ولأنه أيضا ينصف نموذ ج مساواة الحظوظ.

في الوقت الذي تقوم فيه الوظيفة الطبيعية للاقتصاد بتهديد أسس المجتمع ، سيكون من المستعجل منح الأسبقية لمساواة المواقع .

التفاوتات مؤلمة

لا تتحدث مساواة الحظوظ عن التفاوتات الاجتماعية غير المقبولة التي تنتج عن المنافسة المنصفة، فهي تعتبر عادلة مهما بلغت حدتها.

فالمساواة جميلة في حد ذاتها، لكن التفاوت مؤلم لضحاياه، وهم بدورهم يتحولون إلى عناصر مؤلمة للمجتمع.

في كتاب بارز لويلكنسون، يقوم هذا الأخير بتوضيح كون التفاوتات الإجتماعية غير صحية بالنسبة للأفراد[110].

فكلما كانت التفاوتات مرتفعة، كلما كانت صحة مجموع المواطنين متردية. لأن التفاوت مؤلم ومضر بالصحة. و لأنه يخلق اللاتوازن في العرض المتعلق بالتطبيب لمصلحة من هم أكثر غنى. ولأن الفقراء والأغنياء معا يؤدون الثمن النفسي للتفاوتات.

حيث نجد العلاقات الإجتماعية باستمرار متوترة وعنيفة، وحيث أن الأفراد قليلا ما تسود بينهم الثقة. واستمرار التوتر يؤدي إلى تطوير الأمراض الناجمة عنه.

هناك دراسة اهتمت بقدر الأطفال الذين عانوا من الفشل الدراسي، وهي تبين حملهم لتداعيات هذا الفشل لمراحل متقدمة من عمرهم: فهم يرفضون إصلاح ذواتهم، كما أنهم لا يحسون بالراحة بحضور الآخرين، بل إنهم أصبحوا «معقدين».[111]

110- R. G. Wilkinson, *The Impact of Inequality. How to Make Sick Societies Healthier*, Londres, Routledge, 2007 (L'inégalité nuit gravement à la santé, Paris, Cassini, 2002).

111- A. Pallas, *« The effects of schooling on individual life », in M. Hallinan (dir.), Handbook of the Sociology of Education*. New York, Kuwer Academic, Plenum Publishers, 2000, p. 399 - 425.

وفي دراسة حديثة، يقوم بوتنان بتبيان كون التفاوتات تضر بالرأسمال الإجتماعي للأفراد من خلال تقليص الثقة بالنظراء وتصعيد درجة الخوف ما بين المجموعات.[112]

تصعد التفاوتات من نسبة العدوانية ما بين المجموعات والأفراد، فتؤدي إلى الإنعزال. لكن عند ضرورة العيش مع الآخرين، يتم نهج سياسة الحذر ووضع الحدود والمسافات اتجاه الآخر الذي ينظر له كأجنبي خطير.

بل إنه حتى داخل المجتمعات الغنية، تؤدي التفاوتات إلى تفسخ العلاقات الجماعية. فالأكثر غنى يخلقون جماعاتهم المغلقة، في حين يتجمع الفقراء في أحياء خاصة بهم.

فالفضاء العمومي يصبح منقسما إلى مناطق الأغنياء المحمية، ومناطق الفقراء الخطيرة.

وهذا التطور ليس حكرا على المدن الكبرى الأمريكية، بل هو يتأسس أيضا بفرنسا ويواكب تكون المدن الكبرى ذات الإيقاع السريع.

بالرغم من كون التفاوتات لا تشرح لوحدها ظواهر الإنحراف والجريمة، فإنه من المؤكد مساهمتها في تطويرها: فالأغنياء يتحولون إلى فريسة، في حين يمكن أن يصبح الأكثر تهميشا عبارة عن حيوانات مفترسة.

يصف تحليل ميرتون الإنحراف باعتباره جوابا عن التوتر الناتج عن اللقاء ما بين النموذج المثالي لنجاح الكل، وما بين التفاوتات الإجتماعية. وهو تحليل له أهميته.

في ظل المجتمعات الديموقراطية، تقوم التفاوتات بتصعيد الإحساس بالحرمان لدى الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول

112- R. D. Putnam, *«E Pluribus Unum : Diversity and Community in the Twenty-First Century»*, Scandinavian Political Studies, vol. 30. n° 2, 2007, p. 137-174

لمستوى استهلاك الطبقات المتوسطة. فالأكثر غنى لا يحسون بانتمائهم للمجتمعات التي يعيشون فيها، في حين يحس المواطنون الأكثر فقرا بالتهميش والإقصاء في نفس المجتمعات التي توبخ الضحايا وتعتبرهم مسؤولين عن بؤسهم.

وفي النهاية لا يبقى سوى اللجوء للأمن كبديل عن آليات المراقبة الإجتماعية التي أثبتت لا جدواها.

ولأجل كل هاته الأسباب تسيء التفاوتات للديموقراطية، بل لقد أصبحت هناك فئات عريضة من المواطنين ترفض التصويت أثناء الإنتخابات، وذلك لفقدانهم الثقة بالمؤسسات والنخب ولعدم قدرة هؤلاء على التقليص من التفاوتات.

في بعض الأحيان تنخرط الطبقات الشعبية في الأيديولوجيات الأكثر استبدادا والأكثر عدوانية للأجانب، التي تتبنى وعود المصالحة الوطنية والمساواة في حال التخلص من مكونات الإختلاف بها.

يبين كل من بودلو ولوكليرك، في عمل لهما حول آثار التربية، بأن المستوى العالي للتوجهات المدرسية يرفع من درجة تحضر الأفراد ومن تحررهم الثقافي، وكذا من مستوى ثقتهم بالديموقراطية.

لكن هذا العمل يبين أيضا بأنه حتى بالدول التي يتحقق فيها التعليم الشامل، فإن الأفراد الأقل تعليما لا تصدر منهم هاته المواقف الإيجابية، وذلك نظرا لأن التفاوتات الدراسية والإجتماعية تبعدهم عن قيم الديموقراطية.[113]

إننا لا نبرهن على تبني موقف ضدا على أمريكا، لما نلاحظ كون الدولة الأغنى في العالم هي التي تعاني بشكل خاص من شدة التفاوتات التي تسيء للمجتمع:

113- C. Baudelot, F. Leclerc (dir.), *Les Effets de l'éducation,* Paris, La Documentation française, 2005

فمستوى التطبيب بها ليس هو الأفضل بالرغم من درجة الكفاءة المهنية العالية لمهنة الطب بالولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى فمستوى المشاركة في الانتخابات ضعيف ومعدل الجريمة مرتفع.

ومن غير أن نعبر عن أي حنين لنظام الإتحاد السوفياتي، يمكننا أن نلاحظ بأن انفجار التفاوتات بروسيا قد أدى إلى تراجع أمد الحياة وارتفاع نسبة الإنتحار وكذا إلى ازدياد تطور الجريمة المنظمة، كما أن نظامها الجديد لا يشجع الديموقراطية.

تسيء التفاوتات أيضا للطبيعة وللبيئة بسبب ارتفاع الإستهلاك عند الأغنياء وتقليد الفقراء لهم، حيث تختفي روح التضامن التي تفترض نوعا من العقلانية في الاستهلاك، ويطفو على السطح العمل على تأكيد المسافة الإجتماعية.

يمكننا التأكيد إذن على أن مساواة المواقع الاجتماعية، حتى وإن كانت نسبية، فهي تظل أمرا محمودا في حد ذاته. وهاته النتيجة تصبح برهانا قويا لصالح هذا النموذج الذي يهدف بالأساس لتقليص الفوارق في المداخيل وفي شروط الحياة.

ينبغي إذن الدفاع عن سياسات إعادة التوزيع التي تظل أفضل وسيلة للحد من التفاوتات وجعلها تميل نحو الاعتدال والوسطية.

إلا أن هذا الأمر يتطلب نوعا من الإتفاق حول تعريف المجموعات الغنية والطبقة المتوسطة.

وما دام الأغنياء يشكلون أقلية (خمسة بالمائة)، في حين أن الطبقة المتوسطة هي عمليا وسياسيا لا يمكن المس بها، فإنه يصبح من الصعب جدا تطبيق إعادة التوزيع.[114]

114- Voir L. Chauvel, *Les Classes moyennes à la dérive*, Paris, Seuil / La République des Idées, 2006.

وبمداخيل تضاعف الدخل المتوسط، نجد بفرنسا 10 بالمائة من الاغنياء الذين يتقاضون 2364 أورو للفرد الواحد، و4469 أورو للزوجين، و6080 أورو للزوجين صحبة إبنين.

فالأحزاب أو الحركات الاجتماعية التي تريد تقليص الفوارق، لا ينبغي لها التخوف من الضرائب، بل يجب فرضها على الفئات التي تفوق الطبقة المتوسطة.

وإذا كانت المساواة مفيدة للمجتمع، فيجب التوفر على الشجاعة اللازمة للإستفادة من نتائجها السياسية.

المواقع تحدد الحظوظ

أقوى دليل لصالح مساواة المواقع يتجلى في أنه كلما كانت التفاوتات ما بين الأماكن ضئيلة، كلما ارتفعت مساواة الحظوظ، إذ تصبح الحركية الإجتماعية أكثر سلاسة عمليا.

وهاته النظرية سهلة الإستيعاب : فلما تكون الفوارق ما بين مختلف المواقع متقلصة نسبيا، يكون من السهل التحرك في السلم الاجتماعي.

ومن تم تكون الحركية الإجتماعية، التي هي أحد المؤشرات الموضوعية لمساواة الحظوظ، قوية داخل المجتمعات الأكثر تحقيقا للمساواة.

وفي هاته الحالة أيضا، لا يرتفع المصعد الإجتماعي كثيرا، كما لا ينزل كثيرا، لكن مع ذلك يركبه عدد أكبر من الناس.

إن الحركية الاجتماعية، التي هي الترجمة الإحصائية لمساواة الحظوظ،[115] تعتبر أحد الآثار الإيجابية لمساواة الأماكن.

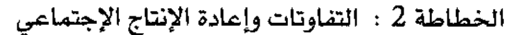
115- ينبغي أن نحتاط فيما يتعلق باستعمال هذه العبارة، وذلك لأن الحركية الاجتماعية يمكنها أن ترتبط بعوامل أخرى سوى مساواة الحظوظ، مثل الحركية البنيوية الناتجة عن التطور الاقتصادي الذي يغير الثقل النسبي لمختلف الفئات الإجتماعية.

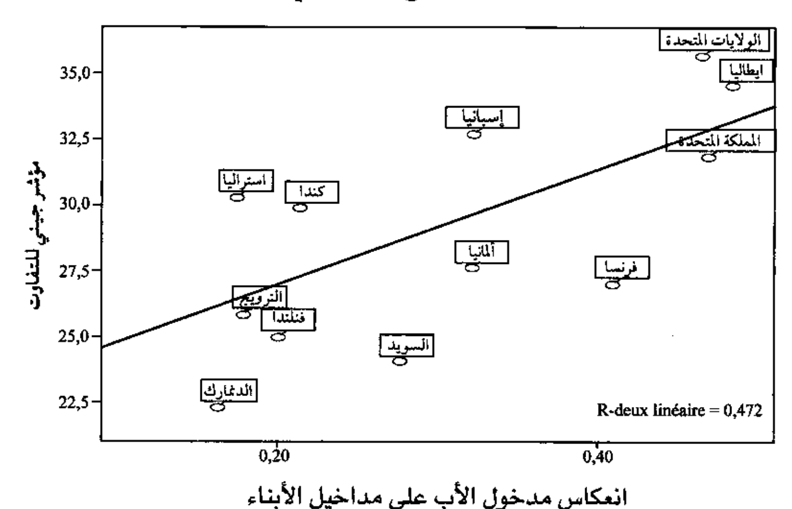
هناك أكبر قدر من الحركية الاجتماعية بالدول السكندنافية وفرنسا مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من كون المعتقدات الجماعية لا تعكس هاته الوضعية: فالأمريكان يعتقدون أنهم يعيشون في مجتمع منفتح، في حين يعتقد الفرنسيون انهم يعيشون في مجتمع منغلق.[116]

الخطاطة الثانية تبين بأنه داخل المجتمعات الأكثر تفاوتا، يتم إعادة إنتاج التفاوت، وذلك نظرا لكون حصة مدخول الأبناء تتحدد مسبقا من طرف مدخول الآباء.

وبالرغم من وجود عدة متغيرات ما بين مختلف المجتمعات، فإنه يمكننا أن نجزم بصفة عامة، بأن التفاوتات ترجح كفة إعادة الإنتاج الإجتماعي، وبالتالي لا تشجع مساواة الحظوظ.

وفي خضم سباق الإستحقاق، يقدم الموقع الإجتماعي ومكان الولادة الإمتيازات لبعض الأفراد على حساب آخرين.


الخطاطة 2 : التفاوتات وإعادة الإنتاج الإجتماعي



116- J. Mistral, R. Salzmann, *« Une mobilité sociale plus forte qu'ailleurs »*, Problème économique, n° 2923, mars 2007.

القراءة: هناك ما بين 20 بالمائة إلى 40 بالمائة من مداخيل الأبناء لا تشرح إلا من خلال مداخيل الآباء.

يقيس مؤشر جيني الفوارق في المداخيل ما بين المجموعات الأكثر غنى والذين هم أكثر فقرا بالمجتمع.

فالتفاوتات الضئيلة تجعل الترقيات أسهل والتعثر أقل وزرا. ويمكننا تفسير ذلك بكون الأفراد يخصصون أقل قدر ممكن من الجهد لتأمين إعادة إنتاجهم الاجتماعي، مادامت الحركية تؤدي إلى ربح قليل وعدمها يؤدي إلى خسارة ضئيلة.

إذن فالتعارض ما بين المساواة والإنصاف هو أمر مصطنع بل وخاطئ، مادامت المجتمعات الأكثر مساواة هي الأكثر إنصافا ومادامت مساواة الحظوظ مرتفعة بها.

في ظل هاته المقارنة الدولية، نلاحظ بأن فرنسا لا تتموقع في وضعية ممتازة، ذلك لأن التفاوتات ضعيفة بها نسبيا، في حين أن إعادة الإنتاج الإجتماعي بها هي أقوى من أي مكان آخر.

يمكننا أن نعزو هاته الخاصية لثقل المدرسة، التي ترفع من درجة التفاوتات العائلية والدراسية بشكل قوي، في حين أن نسبة إعادة التوزيع الإجتماعي تخفف من التفاوتات ما بين الأماكن.

لكن بأستراليا وكندا نلاحظ أن هناك وضعية مختلفة: فالتفاوتات هي نسبيا قوية في حين أن إعادة الإنتاج الإجتماعي تظل ضعيفة.

وبهذا المعنى يلاحظ أيضا بأن هاتين الدولتين تتوافقان مع لغز هذا العالم الجديد، الذي هو مليء بالفرص لمن شاء اقتناصها.

لكن وبشكل عام، حتى وإن كنا نفضل مساواة الحظوظ، تظل المصلحة تدعو لمنح الأولوية لمساواة الاماكن: فهي التي تحدد فضاء الحظوظ الممنوحة فعليا للأفراد.

وبالنهاية فالبرهان على كون التفاوتات الاجتماعية هي في مصلحة الدينامية الإقتصادية هو أمر غير مقبول.

إذا قمنا بقياس الدينامية الإقتصادية من خلال نسب البطالة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتان توجد بهما أقل النسب من البطالة (على الأقل قبل أزمة 2008)، هما معا الأكثر دينامية، لكن الأمر ليس كذلك بإيطاليا التي يتواجد بها تقريبا نفس المستوى من التفاوت.

بخلاف الدول السكندنافية التي تتحقق بها المساواة وفي نفس الوقت نجد بها دينامية اقتصادية و إعادة إنتاج اجتماعي ضعيفة.

إن مساواة الأماكن ومجتمع الحظوظ يمكن أن يحدث بينهما الانسجام، لكن شرط تبني سياسات اجتماعية ذكية تؤمن المسارات بدل المكتسبات الاجتماعية.

ينبغي أيضا عدم تصديق من يبرر ثروته الضخمة بالحاجة الجماعية لمواهبه الاستثنائية : فهل زين الدين زيدان وبيل كيت كانا سيكونان أقل موهبة وابتكارا لو كانا أقل غنى؟

إن الدليل على أن مساواة الأماكن هي ضد الإنتاجية وتشكل تهديدا للدينامية الاقتصادية لا يصمد أمام الملاحظات الأولية. فدول شمال أوروبا مضافا إليها أستراليا ونيوزيلاندا ليست أقل دينامية وتجديدا من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فالتفاوتات هي أقل والاقتطاعات الاجتماعية هي أكثر ثقلا منها بالدول المتجذرة الليبرالية.

وبعد كل شيئ فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، تعبران بنفس الاقتصاد عن تفاوتات متباينة :

فالتفاوت هو أقل بكندا، كما أن التعليم والصحة هما معا بكندا في وضعية أفضل، ونفس الشئ بالنسبة للجريمة التي تعتبرضئيلة. فالمساواة لا تسيء للدينامية الاقتصادية.

من مساواة المواقع إلى استقلالية الأفراد

يتم انتقاد نموذج مساواة الأماكن باعتباره يحد من استقلالية الأفراد ومن ديناميتهم وقدرتهم على الابتكار، وكذا باعتبارأنهم سيخشون فقدان مواقعهم، وبالتالي سيعملون على تحصينها أكثر من اهتمامهم بتحقيق أي ربح معين.

هذا الإنتقاد ليس دون أسس، فقوة نموذج مساواة الحظوظ تتجلى في تشجيع حرية الأفراد وتحفيز طاقاتهم. ولطالما اعتقدنا بأن أوروبا الصارمة تتعارض مع أمريكا.

فمن وجهة نظر التقليد الليبرالي، الذي يعطي الأسبقية لاستقلالية الأفراد، فإن مساواة الحظوظ تتمتع بميزة فلسفية لا تناقش، لدرجة تجعل نموذج مساواة المواقع يبدو أمامها خائفا من الأنانية والفردانية.

ينبغي إذن رفض ترديد أسطورة المساواة، بل إن هناك استطلاعا (قام به المركز الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الإقتصادية)[117] يبين أن الفرنسيين يقبلون بالتفاوتات المعقولة إذا كانت تمنح أهمية للإستحقاق وتحافظ على الشعور بالعيش في نفس المجتمع.[118]

إن الإستقلالية الفردية تفترض امتلاك شيء ما و تحقق حد أدنى من الأمان لأجل امتلاك القدرة على خلق المشاريع والإحساس بالحرية.

ومن تم فحماية الوظائف والمواقع الاجتماعية تصبح شرطا أساسيا.[119]

117- INSEE : *L'Institut national de la statistique et des études économiques*

118- T. Piketty, *« Attitudes vis-à-vis des inégalités de revenus en France : existerait-il un consensus ? »*, Comprendre, n° 4, 2003.

119- R. Castel, C. Haroche, Propriété privé, propriété sociale, propriété *de soi,* Paris, Fayard, 2001.

لما لا يستطيع كل الأفراد أن يكونوا ملاكا ومستفيدين، لما تكون قوة شغلهم تخضع لتقلبات السوق، ينبغي فعلا أن يستفيدوا من دعامات أكيدة: مؤهلات معترف بها، قوانين اجتماعية، مدونة شغل، تأمينات جماعية....إلخ.

ومن غير ذلك، فهم لا يكونون سوى موضوعات بطولية تتأسس وتتصارع لوحدها، أو مجرد بروليتاريا مكرهة على مقايضة حريتها مقابل البقاء على قيد الحياة.

لقد نسينا بأن التقليد الإشتراكي قد طالب بحق العمال في أن يكونوا أفراد قادرين على اختيار واستباق مستقبلهم الشخصي.[120]

إن الثوار المحترفين هم وحدهم من احتقر الفردانية البورجوازية، معتبرين وجودها مرتبط بوجود الطبقة المستغلة (بفتح الغين).

مساواة الأماكن هي أحد عوامل الإستقلالية، لأنها تسمح بالإختيار الجزئي لنموذج الحياة. فالإنسان يكون حرا في حسم اختياراته لدرجة تجعل كل الخيارات أمامه نسبية.

إن القدر الأسري أو الإجتماعي الذي يدفع الإنسان ليصبح عاملا ليس قدرا كارثيا إذا كان لدى الإنسان حظ العيش في مجتمع تكون فيه المسافة ما بين الطبقة العاملة والأطر العليا غير كبيرة. ففي هاته الحالة يتوفر الإنسان على ضمانات للكرامة وللتعبير عن القدرات.

داخل فضاء تكون فيه التفاوتات نسبيا ضئيلة، يكتسب الإنسان أكبر قدر من الإستقلالية مقارنة مع من يتواجد بمجتمع تعمق فيه مساواة الحظوظ المسافات بين الناس.

فمساواة الأماكن يمكن أن تعتبر فلسفة ليبيرالية تعطي قيمة كبرى للإستقلالية.

120- M. Abensour, *le Procès des maîtres rêveurs,* Paris, Sulliver, 2000.

بل من يستطيع أن يصدق كون المجتمعات الأكثر مساواة تشكل تهديدا للحريات الفردية؟

فالدول السكندنافية، إضافة إلى ألمانيا وفرنسا لا تكبل الحريات أكثر من الدول الأكثر ليبيرالية.

ينبغي أن تمنح الأسبقية لمساواة الأماكن وذلك لأنها تنتج مجتمعا أقل قساوة مما تنتجه مساواة الحظوظ.

فنموذج مساواة الحظوظ يفرض نفسه لما تكون الأماكن المرغوب فيها قليلة، ولما يكون لكل فرد الحق و وعليه الواجب بل وتفرض عليه الضرورة دخول غمار المنافسة لانتزاع مكانة معينة.

لما تتقلص الأماكن أو تتراجع ، فإن لعبة من النوع السلبي تصبح قائمة، فذوو الأماكن الممتازة يصبحون مهددين بفقدان كل شيء إذا هيمنت مساواة الحظوظ بشكل فعلي.

ففي هاته الحالة يكفي ملاحظة استراتجياتهم من أجل استنتاج أنه بالرغم من الدعوات المتكررة والحثيثة إلى التزام مساواة الحظوظ، فهم يعملون على الإحتماء من منافسة غيرهم.

فهم يراكمون االمكتسبات والرأسمال الإجتماعي، يدرسون أبناءهم بالخارج...إلخ. وبخلاصة فهم يتصرفون كورثة وكطبقة أرستقراطية. ومن غير شك فإنه لهذا السبب تفضل الطبقة الحاكمة نموذج مساواة الحظوظ:فهم يعرفون أنه بإمكانهم دائما التصرف حيال المبادئ التي يعلنون عنها.

وطبعا فمساواة الحظوظ تهدد أيضا من هم أكثر غنى من خلال تقليص المسافات التي تفصلهم عن الآخرين وأيضا من خلال إخضاعهم لنسب ضريبية أكثر ثقلا.

و لكن مع ذلك فالتهديد بالنسبة لهم هو أقل قساوة، وذلك لأن التراتبية هي الأخرى لا تشكل سببا حقيقيا مباشرا: فالإطار الذي لا

يتقاضى أجرا عاليا يظل رغم كل شيء إطارا، ويمكننا أن نفترض أن معاناته ستكون أقل وهو يؤدي الضرائب منها وهو يرى أبناءه يتبادلون الأماكن التي يريد ها لهم مع بعض أبناء الفقراء الأكثر استحقاقا.

هذا التحليل الساخر لصالح مساواة الأماكن ينطبق أيضا على الطبقات المحرومة. إنه من غير العدل أن يصبح أبناء العمال عمالا بدورهم. ولكنه أيضا ليس عدلا بتاتا أن يصبحوا كذلك لمجرد فشلهم حسب منطق المنافسة، أو لأنهم دون المستوى حسب ما يصر عليه نموذج مساواة الحظوظ المدرسية الذي يحتاج لإقناع المنهزمين باستحقاقهم لذلك.

هنا تصبح مساواة الأماكن أكثر احتراما وأكثر عدلا: فهي قد تقود إلى تحسين مستوى المداخيل وشروط الشغل بالنسبة للعمال، كما تسمح بتغيير المواقع الإجتماعية لمن يستطيع أو يشاء، من غير أن يكون الأمر حتميا، لأن الأمر في أغلب الأحيان قليل الواقعية.

وبمعنى آخر، فإن مساواة الحظوظ، وبالرغم من بلاغتها حول الإستحقاق، فهي تؤكد وتشرعن للتفاوتات القائمة، في حين يتقبل نموذج مساواة الأماكن التفاوتات بنوع من الريبة والتحفظ، الشيء الذي يمكن من تقليصها على الأقل.

يذكرنا الأخلاقيون الفرنسيون للقرن السابع عشر بأن التفاوتات تثير غالبا مشاعر غير مشرفة.

فالتفاوتات مابين الأماكن تثير الحسد. ويتم اتهام المنظومة الإجتماعية أو العناية الإلاهية أو الحظ كسبب لسوء المصير. لكن مساواة الحظوظ التي ترتكز على حتمية التنافس والحركية، تطور الرغبة أكثر من الحسد: ينبغي بالضرورة أن نبحث عما ليس لدينا. وهو إحساس أكثر جموحا من الحسد.

وفي ظل نموذج مساواة الحظوظ، لا يمكننا أن نتهم سوى أنفسنا في حالة الفشل، ولا يبقى سوى الإستياء من أجل إنقاذ الكرامة وحب الذات. وما دام من غير الممكن اتهام المنظومة المجتمعية أو الآلهة، لا يبقى سوى اتهام الآخرين، والإلقاء بذنب الفشل عليهم.

ومن هذا المنظور، تكون مساواة الحظوظ أرضية مناسبة للعنف وللمشاعر السيئة.

التفاوت والإختلاف

إن نموذج مساواة الحظوظ يعري التمييز والظلم المختبئ خلف نظام الأماكن. في حين ترى الأقليات بأن تأمين الأماكن يقصي الأفراد ويغلق عليهم في مواقع التبعية.

وبذلك نلاحظ بأن منطق الأماكن ومنطق الحظوظ يبدوان خصمين مختلفين أشد الإختلاف.

يصعب تجاهل التمييز على أساس الجنس أو العنصرية وكذا آلاف الأحكام المسبقة المرفوضة كليا بناء على مبدأ المساواة الأساسية بين الأفراد.

كما أن الدفاع عن مساواة الأماكن يمكن أن يدفع إلى الشك في نوع من الدفاع عن مزايا الرجال البيض المؤهلين.

وبالتالي فإن المعركة ضدا على التمييز تبقى رهانا أساسيا، إذ يجب أن نحارب من أجل تحقيق المناصفة الإجرائية للأفراد من طرف المؤسسات العمومية والخاصة على مستوى العدالة والشغل والسكن والتربية والصحة...إلخ.

ولكن أيضا على مستوى وجهة النظر هاته، لا ينبغي نسيان كون نموذج مساواة الأماكن يسمح بالخروج من مفارقة تتواجد بنموذج مساواة الحظوظ، وهي مرتبطة بشرط الاعتراف.

بالرغم من رغبتنا في أن نكون جميعا متساوين ومختلفين[121]، فإننا نصطدم بنوع من القانون السوسيولوجي الذي تتحول حسبه كل الاختلافات إلى تفاوتات.

فبغض النظر عن دائرة النخبة الدولية للأعمال والفن والعلم، حيث يكون الاختلاف ميزة أساسية، فإنه من الناذر ما لا تكون الاختلافات مجرد حجج لتكوين التفاوتات الاجتماعية.

وما دامت التفاوتات تؤدي بالضرورة إلى ترتيب الأفراد، فإن الاختلاف يؤسس ويشرعن للتفاوت.

إن الآلية المنتجة للتفاوت تجعل من الاختلاف جزءا من البنية الاجتماعية، بما في ذلك الدول التي تدافع عن المثل العليا وعن التعدد الثقافي. إلا أن هذه الملاحظة تدعونا إلى نوعين من الحلول.

إما أن نعتبر كل الاختلافات تفاوتات وبالتالي ندعو لضرورة القضاء عليها، أو نقوم بإنزال قيمة الاختلافات وحصرها في المجالات الأكثر خصوصية. وفي هاته الحالة تعلن المؤسسات عن عماها أمام الاختلافات ولا تقبل بها إلا في الفضاءات الشخصية أو الفولكلورية.

إنه لمن السهل اعتبار كون النموذج الفرنسي للعلمانية يبرر لهيمنة الاختلاف المسيطر (المتعلق بالرجل الأبيض الفرنسي المؤهل ذي السلالة والثقافة المسيحية).

في الحالة الثانية يمكننا أن نعترف بالاختلافات من أجل تأسيس سياسات تعويضية ضدا على التمييز، لكننا هنا نقبل المغامرة، بحيث يمكن أن ينقلب هذا الاختيار إلى تشييء للاختلافات، بحيث تصبح مفيدة للفاعلين للذين يستخدمونها خارج إطار الضرورات الوجودية والتحديد الثقافي الذي يحتاجه أي فرد.

121- A. Touraine, *Pouvons-nous vivre ensemble ? Egaux et différents,* Paris, Fayard, 1997

وفي هاته الحالة، تقوم مساواة الحظوظ بتقوية الاختلافات وتنقلب ضدا على استقلالية الأفراد الذين من مصلحتهم إظهار الاختلاف والانغلاق داخله.

الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا البديل ترتكز على الفصل الجذري ما بين الحقوق الاجتماعية والحقوق الثقافية. كما تبين ذلك نانسي فرازر[122] مؤكدة على ضرورة الفصل ما بين الاعتراف وإعادة التوزيع.

إذا كان الاعتراف يوسع المشاركة الديمقراطية ويؤسس شروط تكوين فرد متناغم، فهو لا يمس الأماكن.

الاعتراف إذن هو مسألة أخلاق وديمقراطية وهو مرتبط بالحقوق الأساسية،[123] ولكنه ليس بالضرورة مشكل عدالة اجتماعية.

يمكننا أن نختار ديانتنا لما لا يدفعنا ذلك إلى التشكيك في ديانة الآخرين أو عدم تدينهم. لكن ربط الحقوق الاجتماعية التعويضية الخاصة بديانات معينة أو بالأحرى بثقافات معينة، فهذا يؤدي إلى التشكيك في الحرية الدينية بل وحتى في الحرية الفردية ما دام التخلي عن الهوية يصبح بمثابة رفض للحقوق المرتبطة بها.

إن المعركة من أجل مساواة المواقع تؤدي إلى إضعاف الاقتران القائم على الاختلاف والتفاوت. وبشكل متناقض، فهي تسجل الاعتراف ضمن فكر ليبرالي يحول الهوية الثقافية إلى إحدى الحريات الفردية الأساسية.

بحيث يصبح الفرد حرا في المطالبة أو عدم المطالبة بالانتماء إلى إحدى الأقليات وبالتالي في الاستفادة من حقوق اجتماعية خاصة.

122- N. Fraser, *Qu'est ce que la justice sociale ? Reconnaissance et redistribution,* Paris, La Découverte, 2005

123- لهذا السبب ينبغي حضور التنوع في الهيئات التمثيلية مثل البرلمان.

وفي كل الأحوال فمساواة المواقع تجعل هاته الحرية ممكنة، ما دام الفرد يستطيع اختيار هويته لذاتها وليس لأجل فائدتها.

ففي مجال الاختلافات تقدم عدالة المواقع ميزة تكسير الاقتران ما بين الاعتراف والحقوق الاجتماعية.

فهي نظريا تجنب تحول الاختلاف الثقافي إلى إطارات جامدة للتوزيع.

كلما كانت المواقع متساوية، كلما كان بالإمكان اختيار الاختلاف ما دامت ترجمته السوسيو اقتصادية أقل أهمية.

إذا أردنا أن نحارب التمييز وأن نفصل ما بين «مجالات العدالة»[124] فإن مساواة المواقع تبدو أساسية. ذلك أن الحقوق الاجتماعية تصبح منفصلة عن الحقوق المدنية وكذا عن الحقوق الثقافية، وهو أمر غير ممكن تحققه لما تحتل مساواة الحظوظ كل فضاءات العدالة وتؤسس رابطا ما بين التمييز والاعتراف.

البحث عن المساواة

كلما كانت المواقع الاجتماعية متساوية فيما بينها، كلما أصبحت حظوظ الترقي الاجتماعي كبيرة. ولأجل هذا السبب تصبح مساواة المواقع أولوية، لكن هاتة الأولوية لا يمكنها أن تنسينا الانتقادات القوية التي يمكننا توجيهها لها.

إن الدفاع عن نموذج المواقع يجب أن يمر من تحولات عميقة في سياساتنا من أجل أن لا تخفي مساواة المواقع المحافظة الاجتماعية والثقافية غير المعلنة.

إن تقليص التفاوت في المداخيل يجب أن يصبح أولوية، بل إنه

124- M. Walzer, Sphères de justice : *une défense du pluralisme et de l'égalité,* Paris, Seuil, 1997

لأمر مستعجل ولا يمكن انتظار حدوث النمو الذي سيجعل منه عملية سهلة.

من الممكن تصور تخفيض سقف المداخيل العالية، ليس فقط من أجل الحصول على مصادر لإعادة التوزيع، ولكن أيضا لأسباب اجتماعية وأخلاقية.

كيف يمكننا المناداة بمساواة الحظوظ وبالثقة المتبادلة لما تكون النخبة الاقتصادية تستحوذ على أجور ومكافآت فوق العادة ؟

كيف يمكننا أن نطلب من الطبقات المتوسطة العليا أن تقلص من مسار حياتها لما يكون الأغنياء يتمتعون بغنى فاحش؟

يمكننا أيضا أن نعتقد بأن تبني الساسة المسؤولين لأنماط حياتية أكثر واقعية سيسهل عليهم طلب التضحيات.

لكننا نعرف جيدا بأن إعادة التوزيع لا تتحقق فقط من خلال تضحيات مجموعة قليلة من الأغنياء، فهي تفعل من داخل البنية الاجتماعية نفسها.

لما تتم إعادة توزيع حصص تم اقتطاعها من ثروة الأغنياء، وجب التعريف بمن أعطى ومن أخذ. من يؤدي ثمن التأمينات الاجتماعية ومن يستفيد منها ؟

من يؤدي ثمن التربية والتعليم ومن يستفيد من خلال أبنائه؟

مادامت المساواة النظرية للعرض المدرسي عمياء أمام التفاوتات الاجتماعية، فإنه من أجل الخروج من دائرة خيبات الأمل يمكن وضع سياسات أكثر إنصافا، تعتمد الشجاعة والقدرة على التتبع والملاحظة عن قرب لآليات التحويل.

فبعد المدارس ذات الأولويات التربوية[125]، هناك العديد من الأجهزة والآليات التي استطاعت أن تسهل ولوج التلاميذ المتازين والمنحدرين من أوساط فقيرة لتكوينات عالية الجودة.

125- Les zones d'éducation prioritaires (ZEP).

فقد تم توفير الدعم المدرسي والمساعدات المالية، إضافة لمضاعفة الأماكن المخصصة لهم.

إذا لم يكن هناك ما يمكن أن نؤاخذه على هاته الاحتياطات سوى محدودية فعاليتها، فيمكن أن نلاحظ أنه لا يتم طرح السؤال حول التفاوت في العرض المدرسي العادي.

عمليا التلاميذ الممتازون هم كذلك نظرا لتوفر مجموعة من الظروف الأسرية والاجتماعية الخاصة بهم، إضافة لذلك فهم يستفيدون من عرض مدرسي ممتاز بالرغم من بعض الاحتياطات المتعلقة بالتمييز الإيجابي.

وتصعد مساواة الحظوظ والاستحقاق من هذا التفاوت، فترى أنه من العدل أن تقدم المدرسة أكثر لمن لهم استحقاق أكبر.

فهي تمنحهم تكوينات أطول، أكثر كلفة وأهمية من حيث إمكانيات الشغل والمداخيل.

إنه لمن العدل مجازاة ذوي الاستحقاق ما داموا يطورون قدرات ذات أهمية وفعالية بالنسبة للمجتمع: فهم يصبحون أطباء ومهندسين وباحثين... إلخ.

المشكل الوحيد هو كون الأكثر استحقاقا هم أصحاب الحظوة الاجتماعية، وبذلك يكون المجتمع أكثر عطاء لمن لديهم أكثر.

وإذا تساءلنا عن من يؤدي أكثر ومن يربح أكثر في هاته القضية، فإنه من الممكن أن نجد بأن لعبة الاقتطاعات والضرائب تجعل الأقل حظوة هم من يؤدي أكثر، نظرا لأن أبناءهم يختارون مسارات دراسية قصيرة وأقل مردودية.

أما بالنسبة للفعالية الاجتماعية والجماعية للنخبة المدرسية، فإنه ليس من السهل تمييزها بناء على أهميتها الخاصة.

فهل ينبغي أداء مصاريف الدراسة للتقنيين الذين سيصبحون فيما بعد تجارا، أو لطلبة الطب الذين سيصبحون فيما بعد أطباء تخصصات يمارسون بساحل الريفيرا الفرنسي[126]، في حين لا يوجد أطباء عامون بالبوادي؟

إنها أسئلة معقدة، لكنه من المهم النظر لما يوجد خلف قناع الاستحقاق المدرسي والمجانية المفترضة للدراسة.[127]

بالرغم من ليبيرالية هذا المنحى، فإنه يلاحظ بأن المزايا المكتسبة مؤداة من طرف الفقراء. كما أنه من الأنانية الدفاع عن حق خاص يتجلى في التقاعد بسن الخمسين سنة، بحجة أن الكل ينبغي أن يناله.

ففي الوقت الذي يتم فيه طرح التساؤل حول أنظمة التقاعد، يقوم نموذج مساواة المواقع بالمطالبة باحتساب المخاطر المهنية وأمد الحياة بالنسبة للمجموعات المهنية.

إن اقتسام المخاطر بطريقة تتحقق معها المساواة، يرتكز أيضا على اقتسام مخاطر البطالة. وواقع الأمر في هذا المجال لا يرجح كفة فئات الشباب والنساء والأقليات وكذا فئة الشغيلة الأقل تأهيلا.

وبعيدا عن المداخيل والمخاطر، فالتفاوتات تطال أيضا نوعية الحياة والثروات الجماعية: مثل الازدحام ووسائل المواصلات العمومية غير الأكيدة ووسائل الترفيه.

فجغرافيا انعدام الأمان بها الكثير من علامات التفاوت التي لا تؤخذ بعين الاعتبار ولكنها تفسد حياة الكثيرين.

إن مؤشر السعادة الاجمالي يسمح بتعويض التفاوتات التي لا ترتكز على المداخيل لوحدها.

126- La côte d'azur.

127- والمفارقة أنه غالبا ما تقوم الدول الليبرالية، التي تقدم تدريسا مؤدى عنه عالي المستوى، بدعم أبناء الفئات الفقيرة من خلال منح تمكنهم من ولوج تكوينات من مستوى عال. وهو الأمر الذي لا تقوم به فرنسا التي تختار مجانية التعليم.

فالنساء لا يعانين فقط من التمييز بالعمل، بل هن يعاقبن أيضا جراء تقسيم العمل المنزلي وما يفرضه عليهن من إكراهات، خاصة بسبب تحملهن لمشاق الأشغال المنزلية وتربية الأبناء.

لذلك فهن لا يطمحن لنفس المهن التي يطمح إليها الرجال، بل إن هؤلاء لا يعهدون إليهن بمسؤوليات وأعباء يشكون في قدرتهن على تحملها.

إن مساواة الأعباء المنزلية هي الشرط الأولي لمساواة الحظوظ ما بين النساء والرجال.[128]

فبدل الايحاء للنساء بتبني نفس مشاريع ومطامح ونماذج الرجال، وبدل فرض الكوطا التي لا تستفيد منها سوى النخبة، الأفضل هو الإتجاه صوب تطوير سياسات ونماذج ترنوية تؤدي إلى تقسيم فعلي للأعباء المنزلية ما بين الأزواج.

لما تصبح مداخيل الوظائف المخصصة للنساء تماثل مداخيل الرجال، فإنه من الممكن أن يكون فرار الرجال من هاته الوظائف أقل، وبالتالي فإن النساء لن يرين في تلك الوظائف نوعا من التمييز.

ونفس الشيء بالنسبة للأسف على الطابع العرقي للمجتمع، فعوض هذا الأسف الذي غالبا ما يقترن بوعود مساواة الحظوظ لذوي الاستحقاق، فإنه يستحسن تجنب تمركز الإثنيات العرقية في بعض الأنشطة وبعض الأحياء.

كيف يمكننا اقتراح تمييز ايجابي في الوقت الذي يتم فيه التكيف بشكل جيد مع التمييز السلبي الساحق ؟

كيف يمكن تشجيع البعض في الوقت الذي يتم فيه اتهام الأغلبية بكونهم عبارة عن مجرمين محتملين، كما يعبر عن ذلك ساسة اليمين عند كل انتخابات؟

128- D. Méda, *Le Temps des femmes. Pour un nouveau partage des rôles*, Paris, Flammarion, 2001.

طبعا كل الآليات تبقى مهمة، لكن ما هو وزنها عندما لا تكون هناك رغبة في تقليص التفاوت ما بين الأنشطة المهنية والأحياء السكنية؟

في ظل مجتمع أكثر مساواة، يكون اختيار العيش المشترك وتشكيل المجتمع اختيارا إيجابيا للحياة وليس إكراها، يكون شكلا من أشكال التشبث بالثقافة والجذور، ووسيلة لتكوين رأسمال اجتماعي وجمعي.

كلما كنا متساوين مبدئيا وفي الواقع الفعلي، كلما كان بإمكاننا أن نختار اختلافنا، ومن دون أن يكون هذا الاختلاف انغلاقا بالنسبة للبعض وخطرا بالنسبة للبعض الآخر.

وفي كل الأحوال فإن سياسة كهاته ستكون أفضل من السياسة التي تنظم في نفس الآن اختيار بعض النخب وعزل الباقين، الوجه الآخر لنفس العملة.

ففي الوقت الذي سنؤمن فيه بكوننا متساوين وأحرار بشكل أساسي، ستصبح مساواة الأماكن بدون أية أولوية معيارية أو فلسفية مقارنة بمساواة الحظوظ.

وفي أفق عالم عادل بشكل كلي، لن يكون هناك أي سبب للتمييز ما بين هذين النموذجين للعدالة.

لكن في في ظل هذا العالم الذي نعيش فيه، فإن الأسبقية المخولة لمساواة الأماكن هي بسبب آثاره السلبية القليلة مقارنة مع مساواة الحظوظ.

فمساواة الأماكن ترفع من مساواة الحظوظ، بحيث تقوم مجموعة من السياسات باستهداف هاته الأخيرة.

إنه ينبغي الدفاع عن مبدأ «المساواة المستدامة»[129]، أكبر قدر ممكن من المساواة الممكنة، ما دامت ستظل وظيفية، وما دامت ستتيح الفرصة للاستحقاق وللحظوظ، اللذان يظلان مطلبا ملحا على الدوام.

129- P. Savidan, *Repenser l'égalité des chances*, op.cit.

يمكن الدفاع عن مساواة الأماكن باسم الحرية الشخصية، إذا فهمنا الليبرالية باعتبارها تنمية للاستقلالية الفردية.

فإعادة التوزيع ليست سياسة بدون جدوى لما تقوم دولة الرعاية الاجتماعية[130] بتقليص المسافة ما بين الأماكن، عوض حماية من يتوفرون عليها.

و بصفة عامة، فإن الأمر يتعلق هنا بمشروع للإصلاح الجذري.

يبدو لي في النهاية أن مساواة الأماكن هي مشروع أكثر قوة من مساواة الحظوظ، فهو يفضي إلى عقد اجتماعي أكثر انفتاحا، شريطة رؤية أكثر وضوحا فيما يتعلق بسياسات المداخيل والحماية والتحويلات الاجتماعية.

إن الحظوظ تهدف إلى القول في النهاية، بأننا لا ندين بشيء للآخرين. لكن يتم نسيان كون الحظوظ الفردية تستفيد من الاستثمارات الجماعية.

فنجاح البعض لا يكون ممكنا دون الرأسمال الجماعي المتمثل في التجهيزات والثقافة والمؤسسات التي سمحت لهم بإغناء مواهبهم.

في حين أن عدالة المواقع هي أكثر كرما، لأنها لا تسمح بنسيان ما ندين به للآخرين، فهي تذكر بكون إنتاج المنتصرين لا يشترط تضحية المنهزمين.

130- Etat-providence.

الخاتمة

حتى وإن سلمنا بكون مساواة الحظوظ مطلوبة بقدر مساواة المواقع، وبأنه ليس هناك من داع لترتيب نماذج العدالة الاجتماعية، فإنه ينبغي تحديد الأولويات التي تلزم الحركة السياسية وكذا التمثلات التي تتكون لدينا حول الحياة الاجتماعية.

أصبح هذا الأمر ضروريا لدرجة أن نموذج مساواة الحظوظ بدأ يفرض نفسه من غير أن نقيس باستمرار تداعياته.

من غير شك أنه من الطبيعي أن تختار حكومة اليمين الليبرالية الاستحقاق و المسؤولية الفردية وحرية تبني المشاريع.

فالنموذج الذي يرتكز على تصور للمنافسة المنصفة ويفترض كونها في مصلحة الدينامية الاقتصادية، له كل حظوظ التفوق على نموذج ينظر له كتراكم لمجموعة من المزايا المكتسبة والصلبة.

فعدالة الحظوظ ليست رمزا للأيديولوجية النيوليبيرالية وليست مأزقا أو خدعة.

فهل ينبغي التذكير بكون عوالم المدرسة لا تكف عن تأكيد المبدأ في حين أن نموذج السوق يرعبها؟

وهل ينبغي التذكير أيضا بكون نموذج الحظوظ يرفض التمييز غير المقبول في حين يتجاهله نموذج المواقع؟

وبشكل أكثر عمقا، هل ينبغي التذكير بحق كل فرد في رؤية استحقاقه ومجهوداته معترفا بها، وبأن من حقه تمني حياة غير مقدرة مسبقا؟

فإذا كنت قد دافعت عن مساواة المواقع، فليس من أجل التنكر لشرعية الاستحقاق وعدالة الحظوظ بل بالأساس لأجل ما يلي:

السبب الأول يتجلى في كون مساواة الأماكن تخدم استقلالية الأفراد وترفع من مستوى التناغم الاجتماعي، وذلك في ظل الحدود التي لا تزج بالفاعلين في منافسة مستمرة ترتكز على النجاح الاجتماعي ولكن أيضا على الظهور بمنظر الضحية من أجل الاستفادة من حقوق معينة.

إن مساواة الأماكن، وإن ظلت باستمرار نسبية، فهي تخلق منظومة من الحقوق والواجبات المؤدية إلى التسطير على ما هو مكتسب بشكل مشترك فيما بيننا، وبهذا المعنى فهي تقوي التضامن. إنها لا تستهدف المجتمع الكامل ذي المثل (أو الكوابيس) الشيوعية، ولكنها تبحث عن جودة الحياة الاجتماعية، ومن تم عن الاستقلالية الفردية: فكلما كان الانسان حرا في اتخاذ المبادرة التي تلائمه، كلما استطاع تجاوز التهديد بالتفاوت الاجتماعي الواسع. وهو بهذا لا يزعج في شيء الليبرالية السياسية، حتى وإن كان ينتهي إلى التحكم في حرية لعبة الليبرالية الاقتصادية.

السبب الثاني لصالح نموذج مساواة الأماكن يتجلى في كونه يمثل الوسيلة المثلى لتحقيق مساواة الحظوظ.

فإذا كانت الحظوظ تعرف بكونها وسيلة للترقي داخل البنية الاجتماعية بناء على الاستحقاق، فإنه من الواضح أن هاته السلاسة تكبر كلما كانت التفاوتات بين الأماكن متقلصة، فمن يرتقي لا يجد الكثير من العقبات أمامه، ومن ينحدر لا يخاطر بفقدان كل شيء.

وبعكس الأسطورة الثابتة، فهناك حركية اجتماعية بفرنسا أكبر مما يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية حيث المسافات ما بين مختلف الأماكن هي أكبر.

وفي الواقع فمساواة الحظوظ لا تهتم بالتفاوتات التي تفصل ما بين الأماكن، بل وفي بعض الأحيان تكون الهوة جد عميقة لدرجة أن الأفراد لا يمكنهم تجاوزها بتاتا ما عدا في بعض الإستثناءات التي ينجزها أبطال تقوم الدعاية برفع قيمة إنجازهم.

بالرغم من المبادئ التي تدعو نموذج مساواة الحظوظ إلى تفادي تدني شروط عيش الفئات المحرومة[131]، فإنه بالإمكان ملاحظة أنه حيثما تتواجد مساواة الحظوظ فإن التفاوتات تتعمق أكثر.

إن هذا العمل ليس مجرد تمرين مجاني في الفلسفة الاجتماعية، بل هو عمل أملته علي، بشكل أو بآخر، الوضعية السياسية بفرنسا.

ففي الوقت الذي يتبنى فيه اليمين مساواة الحظوظ، فإن اليسار يظل كالمشلول: فهو بالمعنى الفلسفي والسياسي لا يقدم شيئا كبديل معارض. فهو إما أنه يقوم بالمزايدة على هاته الأرضية، أو يدافع عن دولة الرعاية الاجتماعية كما هي عليه حاليا، وبكل عيوبها ومحافظتها، وذلك من أجل إرضاء زبنائها التقليديين الذين هم المحميون أكثر.

وعند الإرتباك، فهو يعود لردود أفعاله القديمة من خلال الألفاظ المتطرفة ... لكن يسار اليسار لم يعد موثوقا به لما يدعو إلى قطيعة تامة لا يستطيع استكمالها. بمعنى أن الكل يدافع عن مكتسباته ويعلن كونه أكثر راديكالية لدرجة أنه لا يغير شيئا.

في هذا الوقت تكون النسخة الليبرالية لمساواة الحظوظ تفرض نفسها في الممارسات كما في الواقع، بالرغم من كون وطننا يجد صعوبة في قبول هذا التغيير.

131- J. Rawls, *Théorie de la justice*, op.cit.

فمساواة الأماكن يمكنها أن تشكل أحد عناصر إعادة البناء الأيديولوجي لليسار، شرط أن يتوفر هذا الأخير على قليل من الشجاعة لإثارة استياء جزء من ناخبيه وليكون شيئا آخر سوى حزب الطبقات المؤهلة والعليا.

يجب أن تتوفر لدى اليسار القدرة على الحسم مع الخرافات التي يحب ترديدها حول دولة الرعاية الاجتماعية والخدمات العمومية، التي أصبح حارسها الشكلي بسبب عدم الرغبة في التغيير.

لقد أصبحت حاليا كلمة إصلاح هي المفضلة عند اليمين، ورفض التغيير أصبح يلمع عند اليسار.

لكن الرغبة الأكيدة في المساواة ستسمح بالخروج من هذا المأزق والقيام بإنجاز سياسي حقيقي يتجلى في تحويل المبادئ إلى برنامج وتقديم عرض بديل لمن لم يعودوا يجدون أنفسهم في التمثلات السياسية الحالية للحياة الاجتماعية.

الفهرس

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2016
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور، الدار البيضاء
الهاتف : 05.22.25.95.04 / 05.22.25.98.13
الفاكس : 05.22.25.29.20 / 05.22.44.00.80
مكتب التصفيف الفني : 05.22.29.67.53/54
الفاكس: 05.22.48.38.72
الدار البيضاء

المواقع والحظوظ

هناك حاليا تصوران كبيران للعدالة الاجتماعية هما : نموذج مساواة المواقع ونموذج مساواة الحظوظ.

النموذجان معا لهما نفس الطموح : فهما يعملان على تقليص التوتر الحاصل بالمجتمعات الديموقراطية ما بين المبدأ الأساسي لمساواة كل الأفراد و واقع التفاوتات الاجتماعية الناتج عن التقاليد والمنافسة حول المصالح المختلفة. في الحالتين معا يتعلق الأمر بالعمل على تقليص بعض التفاوتات لجعلها أكثر عدالة، أو على الأقل مقبولة. يسعى نموذج مساواة الأماكن لتقليص بنية المواقع الاجتماعية من غير أن يجعل من حركية الأفراد أولوية. في حين يرتكز نموذج مساواة الحظوظ على منح الجميع إمكانية شغل أفضل الأماكن بناء على مبدأ الاستحقاق.

ففيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والبرامج، لا نقوم بنفس الشيء ونحن نختار أحد النموذجين دون الآخر.

يمكنني هنا إما القضاء على وضعية اجتماعية غير عادلة، أو السماح لبعض الأفراد بالنجاة منها دون إعادة النظر فيها. أما إذا وقع الاختيار على الجمع ما بين الاثنين، فلابد من القيام بأحدهما قبل الآخر.

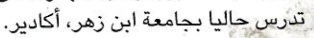
سوف أقوم على التوالي باختبار نموذج مساواة الأماكن ونموذج مساواة الحظوظ، من أجل إضاءة جوانب القوة والضعف لكلا النموذجين.

كما سأقوم بمنح هذا الاختبار طابعا عمليا من خلال معاينة تطبيق النموذجين بثلاثة مجالات: وهي التربية، مكانة المرأة وكذا مكانة الأقليات المرئية بالمجتمع.



فرونسوا ديبي هو سوسيولوجي فرنسي، اشتغل كمدير للأبحاث بالمعهد العالي للدراسات والعلوم الإنسانية بباريس، كما اشتغل كأستاذ للسوسيولوجيا بجامعة بوردو.
له مجموعة من الدراسات والأبحاث المنشورة.



كنزة القاسمي هي باحثة في ميدان السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا التاريخية للعالم الإسلامي.

خريجة جامعة بوردو. لها مجموعة من الأبحاث المنشورة.
تدرس حاليا بجامعة ابن زهر، أكادير.



Robert S. Neuman
(1926, Américain)

ISBN 9954-6 6-48-8
9 789954 656488